أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

الندوة العلمية الخامسة والثلاثون

مناهج البحث في العلوم الأمنية

تنفيذاً لبرنامج عمل الأكاديمية لعام ١٩٩٤م
نظمت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية هذه الندوة
بمقرها بالرياض في الفترة من ٢١ ـ ٢٣ ربيع الآخر ١٤١٥هـ
الموافق ٢٦ ـ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤م

الريـــاض
١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م

ⓒ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٤١٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ندوة مناهج البحث في العلوم الأمنية (٣٥: ١٤١٥ الرياض)

النـدوة العلمية الخامسة والثلاثون: مناهج البحث في العلوم الأمنية. ـ الرياض.

١٥٨ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك. ٩ ـ ٣٥ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

١ ـ الأمن العام ـ السعودية ـ ندوات أ ـ العنوان

ديو ي ٣٦٣,٣٩٥٣١ ١٨/٣٧٣٨

رقم الايداع: ١٨/٣٧٣٨

ردمك: ٩ ـ ٣٥ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

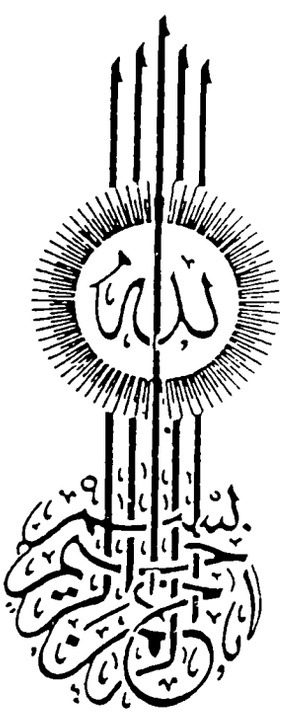
بسم الله الرحمن الرحيم

تم تنظيم المادة العلمية وإخراجها
من قبل مركز الدراسات والبحوث
بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

الآراء الواردة في هذا الكتاب على مسؤولية
أصحابها ولا تمثل بالضرورة رأي
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

المحتويـــــــات

- التقديـــــم ٣
- المقدمـــــة ٥
- نحو تصـور للعلاقـة بين مفهـوم الأمـــن والعمليـة البحثية العلمية د. أحمد النكلاوي ٧
- تسـاؤلات حـول كفـاءة بعـض الأسـاليب البحثيـة في الميدان الأمني د. أحسن طالب ٣٧
- المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في ضـوء المفهـوم الشامل للأمن د. رابح حروش ٦٥
- نحو بناء مرشد منهجي للبحث العلمـي فـي الميـدان الأمني د. عمر عسوس ٩٥
- تحديات البحث العلمي في الميدان الأمني د. علي بن فايز الجحني ١٠٧
- مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه في العالم العربي د. أحمد حويتي ١٣١
- توصيات الندوة ١٥٣
- المشاركون في الندوة ١٥٦

التقديـــــم

يتسم زمننا الحاضر بوصفه عصر الاكتشافات العلمية في شتى مجالات المعرفة، ويعتبر السباق بين الأمم في ميدان البحوث العلمية وتطبيقاتها المختلفة بجوانبها التقنية والاجتماعية والاقتصادية هو أحد أبرز علامات التنافس فيما بينها. ويلاحظ منذ عقود عديدة ضخامة المبالغ المالية والامكانات الهائلة التي تكرسها الدول المتقدمة للبحوث العلمية باعتبارها من أفضل أنواع الاستثمار البشري والاقتصادي الأمر الذي أغرى الكثير من العلماء والمختصين من أبناء العالم الثالث، وبذلك تعمقت الهوة العلمية والتقنية بين العالمين الصناعي والسائر في طريق النمو

ولعل ما تشهده الدول العربية من تقدم وتطور علمي في المرحلة الراهنة يقود في النهاية إلى إعطاء البحث العلمي ومناهجه الاهتمام الذي يستحق، وذلك في شتى المجالات العلمية والتطبيقية ولا سيما في مجال العلوم الأمنية منها

ومن الطبيعي أن تهتم أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالبحث العلمي وبتطور مناهجه باعتبارها الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب . فكان أن نظمت الحلقات والندوات العلمية والدورات التدريبية بهدف مناقشة أفضل السبل لترسيخ العلوم الأمنية ومناهج البحث العلمي وتدريب العاملين في الأجهزة الأمنية وفي مراكز البحوث العلمية في الدول العربية لرفع أدائهم العلمي نظرياً وتطبيقياً، وتأتي أعمال هذه الندوة لتضاف إلى هذه الجهود في تحقيق هذه الأهداف

إن البحث في مجال العلوم الأمنية الذي يعتمد الأساليب المنهجية

العلمية يعتبر السبيل الأنجع لفهم الظواهر الإجرامية وتحليل أبعادها الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق لمحاصرتها والحد منها، لذا فإن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية تأمل أن يجد المهتمون بموضوع هذه الندوة العلمية الفائدة المرجوة من وراء تنظيمها.

والله من وراء القصد،،

رئيـــس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

المقدمـــــة:

لاشك أن البحث العلمي يعد عصب نهضة الأمم وسر تقدمها والمجتمع الذى يطمح في الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة لابد أن يضع البحث العلمي على قمة هرم أهدافه وأولوياته

وقد أدركت دول العالم المتقدم هذه الحقيقة فى وقت مبكر فأنشأت الأقسام العلمية المتخصصة فى دراسة الجريمة، وأقامت المراكز البحثية، ووفرت لها كل الإمكانات البشرية والمادية والفنية.

ولم تكن الدول العربية بمعزل عن هذه التطورات، حيث أدرك المسؤولون أهمية البحث العلمي في مكافحة الجريمة والانحراف ونتيجة لذلك أنشأت بعض الدول العربية مراكز قومية متخصصة للبحوث الجنائية والاجتماعية، وأنشأ مجلس وزراء الداخلية العرب المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب كمركز إقليمي يعنى بالدراسات الأمنية والتدريب، والذي طور الآن إلى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية كمؤسسة علمية أكاديمية إقليمية تختص بإعداد وتكوين رجالات الأمن فى الأجهزة الأمنية العربية، وإنتاج البحوث والدراسات العلمية فى الميدان الأمني بمفهومه الشامل

كما تسهم أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية فى إثراء المكتبة العربية بالبحوث الاجتماعية والجنائية المتعلقة بالجريمة والانحراف والسياسة الجنائية بالإضافة إلى إقامة المؤتمرات والاجتماعات والحلقات العلمية والندوات المتخصصة فى مختلف المجالات الأمنية ولعل الاجتماعات التنسيقية لمراكز بحوث العدالة الجنائية ومكافحة الجريمة تعد أحد هذه النشاطات العلمية التى تقوم بتنفيذها الأكاديمية كل ستين بهدف تنشيط

حركة البحث العلمي، ومد جسور التعاون والتنسيق بين مختلف مراكز البحوث في الدول العربية.

إن موضوع هذه الندوة العلمية (مناهج البحث فى العلوم الأمنية) يعد من أهم موضوعات الساعة، وبخاصة أن البحث العلمي أصبح موضع اهتمام المجتمع الدولي نتيجة ما يواجهه من مشكلات أمنية في غاية الخطورة.

وتطرح هذه الندوة العلمية الخامسة والثلاثون طموحات ومستجدات الواقع العربي في ميدان الظاهرة الأمنية وما يرتبط بها من قضايا وتحديات، سواء من حيث مناهج بحثها وأساليب دراستها، أو من حيث الصعوبات المنهجية القائمة في البحوث والدراسات الأمنية.

وتهدف هذه الندوة العلمية إلى تطوير وتحديث أساليب البحث العلمي الأمني باعتبار أن الظاهرة الأمنية هي ظاهرة معقدة ولها خصوصيتها، بالإضافة إلى محاولة الوصول إلى رؤية منهجية متكاملة فى دراسة الظاهرة الأمنية، ومن ثم ترشيد العمل الأمني في مختلف مراحله. وحتى تستطيع أساليب البحث العلمي في الميدان الأمني مواكبة المستجدات الأمنية في الوطن العربي، هدفت هذه الندوة إلى استشراف مستقبل البحث العلمي فى الميدان الأمني ومدى تسخيره لخدمة القضايا العربية المشتركه وخاصة أننا على مشارف القرن الحادي والعشرين.

د. أحمد حويتي
رئيس قسم الدراسات والبحوث
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

رؤية تصورية للعلاقة بين مفهوم الأمن والعملية البحثية العلمية

إعداد

د.أحمد النكلاوى

عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات العليا

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

رؤية تصورية للعلاقة بين مفهوم الأمن والعملية البحثية العلمية

مقدمة :

يعبر تاريخ الحضارة البشرية في مجمله عن الجهد البشري الذي بذله الانسان خلال حقباته الحضارية المختلفة سعياً إلى السيطرة على محيطه ليؤمن لنفسه ولأجياله من بعده حياة أكثر رفاهية وأمناً واستقراراً.

فقد سعى الإنسان منذ القدم إلى تطوير قدراته ليحقق لها المزيد من الكفاءة والفاعلية لإنجاز تطلعاته. وعليه لم يسع الإنسان في تاريخه الطويل إلى مجرد اشباع شغفه إلى الاكتشاف وممارسة رياضة التفكير والتأمل العقلي بل سعى كذلك إلى توظيف ما يبدعه من رؤى معرفية وما ينجره من كشوفات ومن ثم برز سعيه الدائب نحو وضع ضوابط منهجية تضمن أن يكون لإبداعه المتنوع عائداً فعلياً لخدمته وتوفير أسباب أمنه وفعاليته في السيطرة والتحكم على محيطة[1].

ومن ثم فقد أخذت الجهود البشرية تتحول من الجهد غير المخطط إلى الجهد الموضوعي المقنن. من هنا بدأت تتبلور الجهود نحو ارساء قواعد وأساليب منطقية مقبولة تخضع لها الأحكام العقلية في التفسير والتحليل وصولاً إلى اطار يدعم رفاهية الإنسان ويحقق له أمنه واستقراره[2].

---

(١) فؤاد زكريا *التفكير العلمي* الكويت ذات السلاسل، ١٩٨٥ ص ص ٦١-١٢٦.

(٢) مصطفي عمر البكر *مساهمات في أسس البحث الاجتماعي* بيروت معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩ ص ص ٥-١٢

- Gideon Sjoberg & Rogev Nett **A methodology For Social Research** N.Y. Herper & Row Publishers, N.Y, 1968, pp. 1-13.
- Julian L. Simon. **Basic Research Methods In Social Science : The Art of Empirical Investigation**. N.Y., Random House, 1968, pp. 75 - 83.

وتجسد المؤسسات البحثية والأجهزة العلمية في مختلف المجتمعات الوعي بقيمه وحيوية الجهود المبذولة من أجل قيام مجتمع آمن. ولقد زاوجت تلك المؤسسات والأجهزة العلمية في أغلب الأحيان بين دورين: الأول ترشيد عمليات الفهم والتفسير ترشيداً علمياً يخضع لقواعد ومعايير محددة

الثاني: تنمية قدرات الباحثين واثرائها ليتحقق لهم المزيد من الامكانية على سبر أغوار الظواهر التي تستلفت انتباههم ليتسنى السيطرة عليها[1].

ومن ثم فإن تقدير جدوى أدوار تلك المؤسسات يعتمد أساساً على مدى وضعها لحاجات وقضايا المجتمع الأمنية الأولى موضع الاعتبار ومن ثم لم يعد من مطالب عملية البحث العلمي في المجتمع المعاصر وصف أوبيان الأسس المجردة لعملية البحث العلمي في حد ذاته بقدر ما يتعين التوجه مباشرة إلى التعرف على مدى الممارسة الفعلية من قبل الباحث للقواعد والأسس المعلنة لعملية البحث[2].

وعليه فإن البحث العلمي لغة منهجية مقننة ومضبوطة وموجهة وتفرض تلك اللغة على الباحث الانطلاق من الإطارات المعرفية للنظريات وبناءاتها التي تتشكل فيها، أي أن الباحث في هذا الصدد يرتبط ببناءات نظرية محددة، يشكل من خلالها فرضياته، ويطرح عن طريقها أساليبه في

---

(١) عدنان بدران «دور التعليم العالى ومراكز البحوث في تهيئة الإنسان العربي للعطاء». *في تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي* (مجموعة أساتذة)، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ص ٢٦٩ - ٢٨٠.

(2) Towy Tripool & et al. **The Assessment of Social Research**. Illinois, F.E. Peacock Publishers. INC., Illinois, 1969, pp. 60 -62.

رصدها ليحقق ما يسمى بالتماسك الداخلي[1] (Internal Consistancy) للعمل وفضلاً عن التوجه الذي يربط بين جدوى العملية البحثية وبين حضور معايير مقننة للعمل البحثي العلمي واجراءاته لتحقق لمعطياته القيمة المنشودة من ورائها، فإن هناك توجهاً يؤكد فيها عملية البحث وتطرح من خلالها قضاياه وتفسر في ضوئها نتائجه وتتحدد هذه المتغيرات في .

أ ـ متغير توجهات الهيئة القائمة داخل المجتمع التي يرتبط بها الباحث، حيث أن توجهات الهيئات العلمية وإمكاناتها من الأمور التي تؤثر إلى حد بعيد في جودة العمل وكفاءته وجدواه .

ب ـ متغير الظروف الخاصة بالباحث نفسه وأوضاعه ومكانته التي يشغلها حيث تؤثر هذه الظروف على الباحث فيما يقدمه من تصورات وفيما يوظفه من أساليب بحثية بل تتدخل إلى حد بعيد في التأثير على تفسيراته وتحليلاته للمعطيات التي يتحصل عليها .

وعليه يتضح مدى التداخل بين بناء العملية البحثية المنهجية وبين الموجهات النظرية (الفكرية) للبحث كمجموعة من العمليات . وينسج هذا التداخل والترابط إطار موضوع هذه الورقة التي تسعى من خلالها إلى مناقشة هذه القضية واثباتها في نفس الوقت . فقد أضحى من قبيل المسلمات أن العملية البحثية تفتقر إلى كيانها ووصفتها المنهجية إذا ما قامت مفتقرة إلى قيادة فكرية ونظرية محددة تحدد مسار البحث وخطواته وتفرض عليه قضاياه التي يناقشها، ومصطلحاته التي يتعين أن يتوحد معها[2] .

---

(1) Fred N. Kerliner. **Foundation of Behavioural Research**. N.Y.; 1965 pp. 3 -8.

(٢) محمد عارف عثمان *منهج علم الاجتماع* القاهرة. الانجلو المصرية، ١٩٧٦، ص ص ٣٦ـ٤٨ .

وغير خاف أن القضية النظرية تحمل دائماً وأبداً في مكوناتها المنهج الأكثر لياقة لها والأساليب البحثية التي تحقق له الفاعلية في إنجاز أهدافه والكفاءة في ممارسة عملياته بالدقة والموضوعية المنشودتين.

وإذا كانت الغاية المباشرة من الورقة تتمثل في التأكيد على مدركات العملية البحثية وتشير إلى المدركات الواقعية لمفهوم الأمن الشامل - كما سيتضح فيما بعد - فإن الغاية الفعلية تتمثل أساساً في طرح بعض التساؤلات التي يتعين أن تلقى اهتماماً متأنياً من قبل الباحثين، إنجازاً لشكل من أشكال التماسك النظري المنهجي في ميدان الظاهرة الأمنية في شتى تجسداتها.

أولاً: معالم التوجه المنهجي للأكاديمية في دراسة الظاهرة الأمنية

انشغل خبراء أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية منذ فترة طويلة، بالسعي نحو تحديد إطار نظري علمي تخصصي ومهني لأنشطة وعمليات المعهد استناداً إلى التراث الذي انبثق عن جهود الأكاديمية وأنشطتها منذ إنشائها.

واستناداً إلى هذا التراث جاءت رغبة الخبراء ساعية إلى استكشاف امكانية تطوير البرامج الأمنية لأجهزة الأكاديمية وأنشطتها، وفي نفس الوقت محاولة تغذيتها وإثرائها بالخبرات المتجددة لتواكب التيارات والأساليب المعاصرة والدولية في ميدان العلوم الأمنية بوجه عام وما تسعى إليه المعاهد والمراكز المناظرة لها من توجه، لا إلى مجرد مسايرة تحولات البناء الاجتماعي الذي يضمها بل إلى الارتباط بالتوجه إلى استشراف حاجات وتطلعات المستقبل.

وقد فرضت تلك الرغبة على خبراء الأكاديمية ضرورة حضور بناء متكامل لتصور يحدد العناصر المحورية التي تشكل إطار عمل المعهد من ناحية

وفي نفس الوقت لا يغفل نمط العلاقات أو التساند الوظيفي بينها، بل وبين المفردات المؤلفة لبناء كل عنصر على حدة وكان أن تمخض عن حوارات الخبراء بهذا الخصوص رؤية محددة لتصورهم لعناصر إطار عمل المعهد تمثلت في ضرورة أن يكون بناء هذه العناصر مجسداً لأهدافه وتطلعاته من ناحيتين:

أ ـ طموحات ومستجدات الواقع القومي العربي الذي يخدمه في ميدان الظاهرة الأمنية وما يرتبط بها من قضايا وتحديات

ب ـ المستجدات والتطورات المتسارعة على مستوى العالم في التوجهات المعرفية والمنهجية والمهنية وما تطرحه من تقنيات وأساليب وبرامج جديدة، وما تدعو إليه مؤتمراتها وندواتها الدولية من توصيات ودعوات وقرارات

وقد خلص الخبراء إلى طرح العناصر التالية.

أ ـ تناول أنشطة الأكاديمية باعتبارها منظومة متساندة من التخصصات والميادين العلمية

ب ـ الاستناد إلى مفهوم شامل للأمن يشكل نقطة الانطلاق وحلقة الوصل الأساسية لسائر برامج وأنشطة المعهد وعملياته

ج ـ الأخذ برؤية منهجية تستند إلى المفهوم الشامل للأمن وتؤكد على منظور العلوم الإنسانية المتداخلة الذي أخذ يفرض نفسه على ساحة البحث العلمي المعاصر

د ـ النظر إلى المنهج العلمي باعتباره هيكلاً متساندا يتركب من أنسب الاتجاهات المعرفية والمنهجية ملاءمة لرصد الظاهرة الأمنية باعتبارها سلوكاً بشرياً، فضلا عن أنسب الطرق العامة للبحث وأساليب تحليل وتنظيم وتفسير البيانات التي تنجز في النهاية مخرجاً بحثياً رصيناً يلتقي مع مستهدفات البحث العلمي في الميدان الأمني

هـ ـ تناول طرق وأساليب التدريس ومعيناتها الداعمة من منطلق التعرف على مدى إنجازها لأهداف ومحتوى البرامج ومناهجها المقدمة للارتقاء بها وتطويرها وتوظيف ما يستجد من أساليب وتقنيات.

ولقد حكم لقاء الخبراء في تناولهم لكل عنصر من العناصر المتقدمة توجهاً فكرياً منهجياً تجسد محاورة التوجه العام الذي من أجله دارت حواراتهم.

وقد تحددت محاور الإطار الفكري العام الذي التفوا حوله في:

- محور التداخل بين ميادين العلوم (اتجاه الميادين العلمية المتداخلة).
- محور التناول الماكرو (الشمولي) للظاهرة الأمنية (مفهوم الأمن).
- محول التناول الميكرو (التجزيئي) لميادين تطبيق مفهوم الأمن.

وتوضح المحاور المتقدمة أن الارتباط بفكرة التكامل والتساند المعرفي والمنهجي، فضلاً عن الانطلاق من حير الرؤى المنحسرة والمحدودة إلى حير الرؤى الأكثر رحابة وشمولاً وديناميكية يعد استجابة طبيعية لرسالة العلم وهي إنجاز الفهم والتفسير والتحكم فضلاً عن الارتباط بمقومات العلم الأمني[1].

وقد أسلم البحث في تعيين مقومات العلم الأمني وأبعاده إلى ضرورة الوقوف وقفة تأملية حول عدد من المطالب هي:

أ ـ التوصل إلى تصور لإطار لمنهج البحث العلمي الذي يلتقي مع التصور الشامل لمفهوم الأمن أو الظاهرة الأمنية.

---

(١) بدر الدين علي «دور البحوث الاجتماعية في ترشيد الخطة الأمنية» في *دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي* الرياض دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠هـ، ص ص ٦٨ ـ ٧٨.

ب ـ تعيين أكثر الأساليب البحثية وأدواتها قدرة على دراسة الظاهرة الأمنية دراسة شاملة .

ولقد خلص الخبراء في هذا الصدد إلى العديد من التصورات تحددت في :

١ ـ إن تجزئة المنهج العلمي إلى وحدات منفصلة ومنعزلة يعد ردة عن فكرة التكامل وقاعدته التي يسلم بها خبراء معهد الدراسات العليا في معالجتهم ورصدهم للظاهرة الأمنية ، ومن ثم فإنه يتعين المواءمة بين الظاهرة الأمنية من المنظور المتعدد الأبعاد لها ، وبين المنهجية التي تأخذ بدورها بمبدأ تعدد وتكامل الأصول العلمية للظاهرة .

٢ ـ يتعين الا توظف دراسة الظاهرة الأمنية منهجاً خاصاً بعلم بعينه إذ يجب البحث عن رؤية منهجية مستقلة خاصة . وعليه يتعذر التوصل إلى تلك الرؤية المنهجية في غياب نظرية اجتماعية بعينها للظاهرة الأمنية الأمر الذي من شأنه المساعدة على استنباط المنهج وأساليبه المتوائمة مع رؤية الظاهرة كظاهرة اجتماعية .

واستناداً إلى ماتقدم ذهب خبراء المعهد الى ضرورة إنجاز خطوات ثلاث متصلة هي :

أ ـ حضور توجه نظري محدد يحكم تناول الظاهرة الأمنية والنظرة إليها وفهمها .

ب ـ حضور تكنيك منهجي (يوفر الحقائق والمعطيات الميدانية) أكثر قدرة على إنجاز أبعاد التوجه النظري للأمن .

ج ـ توفير البيئة العلمية المعاونة (كالبيانات والمعلومات . الخ) .

وقد ضمن خبراء المعهد تلك الخطوات دعوة جلية إلى :

١ ـ توظيف وتشجيع أسلوب البحث الفرضي .

٢ ـ الانطلاق من الدراسات الميدانية التي تعتمد على توظيف تقنيات وأساليب بحثية متقدمة وقد أقام خبراء المعهد توجههم ذلك استناداً إلى أنه يمكن من الأمور التالية :

أ ـ إنجاز دراسة ناجحة للظاهرة الأمنية .

ب ـ التنظير لمنهجية البحث في الظاهرة الأمنية .

ج ـ تجنب الدراسات والأبحاث من أن تظل مجرد شكل من أشكال الاستعارات المنفصلة عن طبيعة الظاهرة وخصوصيتها .

وقد رأى خبراء المعهد أن ذلك التوجه الأمبريقي التطبيقي يفرض ليس فقط اختيار مجالات بحثية تلتقي واهتمامات الأكاديمية والمجتمع الخارجي فحسب، بل تعين مجالات بحثية تتوفر بها امكانية وخصائص التطبيق أصلاً

وعليه، وبعد التجربة الطويلة للأكاديمية في ميدان البحوث الأمنية والتطبيقية فإن مطلب ترشيد مسيرة هذه التجربة والاستمرار في تطويرها يفرض دائماً مواكبة ميادين التطبيق الأمني والارتباط بها . ومن ثم فإن ذلك يملي ضرورة الاستمرار في عملية البحث عن أنسب المناهج البحثية في ميدان الظاهرة الأمنية في تجسداتها المتعددة والالتقاء حول توظيفها والتغلب على مشاكل تطبيقها وبخاصة في نطاق مجتمعاتنا العربية وظروفها .

ولقد كون الخبراء في هذا الصدد ما يشبه الاتجاه العام حول عدد من المواقف والإجراءات هي :

١ ـ إن الاستمرار في إثارة الحوار والجدل حول المنهجية الملائمة في الميدان الأمني ظاهرة صحية يتعين الاستمرار فيها، لأنها تثري الفكر وتجعل أمر بناء موقف أو رؤية محددة لا تتسم بالتسرع بقدر ما توصف بالتروي والتأمل .

٢ ـ يتعين بلورة هدف محدد من مناقشة قضية المنهجية الملائمة للميدان الأمني حتى نستطيع في ضوئه تقرير الوسائل أو المناهج في معالجة الظاهرة الأمنية سواء على المستوى العربي أو العالمي .

٣ ـ إن ما يبذل في هذا المجال من جهة أمر يحسب للنشاط العلمي لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . فمن الثابت أن الأكاديمية بهذا الجهد المبذول من أجل تطويع قضايا الأمن ومناهجه ليواكب أوضاع المجتمعات التي يرتبط بها وخصوصيتها يكون قد سبق العديد من المؤسسات البحثية في هذا الشأن ، فضلاً عن أنه يلتقي والدعوة المعاصرة والعالمية لتحقيق عملية التطويع تلك .

٤ ـ إن ممارسة الرياضة الفكرية بما يبذل من جهد في هذا الميدان من شأنه أن يجدد تصوراتنا ويثري توجهاتنا ويحقق لفريق الخبراء ثقافة فكرية علمية مشتركة .

٥ ـ إن هذا الجهد الذي يبذله خبراء الأكاديمية في إطار عملية توثيق ما حققته وما قطعته في ميادين التنظير والتطبيق من شأنه أن يمكننا من تحديد أين نحن الآن؟ كما أنه يؤهلنا لأن نضع ما يشبه المرشد المنهجي الذي يقوم بدور الحاكم للعملية العلمية التي يجد فيها الدارس نفسه مطالباً بتحديد إطار منهجي متكامل لموضوع يقوم بدراسته

٦ ـ إن الارتباط بالقضايا ذات الطبيعة التطبيقية والتعامل معها وكذلك التوجه إلى الموضوعات ذات الطبيعة السببية والكمية من أكثر التوجهات اتساقاً مع طبيعةالظاهرة الأمنية ذاتها .

وقد قام خبراء المعهد بتبيان المحطات التي يحقق التوقف المتتالي عندها التوصل إلى طرح موقف متماسك يشكل رؤية نظرية منهجية للأمن في منظوره الشامل .

وتتمثل المحطة المنهجية الأولى في تناول مفهوم الأمن من وجة النظر الشمولية التركيبية للتوصل إلى رؤية متماسكة له، باعتباره ظاهرة بشرية متعددة الأبعاد. وكان من الطبيعي أن يكون التساؤل الذي يفرض نفسه ما هي المنهجية الأكثر اتساقا وملاءمة في تناول هذا المفهوم ومتغيراته؟ باعتباره اطاراً يشكل كلا واحداً متعدد الآفاق. ومن ثم تأتي المحطة الثانية وتنحصر بتناول أنسب الأشكال والصور المنهجية ملاءمة لطبيعة مفهوم الأمن الشامل. وتطرح منهجية الأصول أو الأبعاد العلمية المتعددة نفسها في هذا المجال، وهي المنهجية التي ترصد الظاهرة الأمنيه لا باعتبارها مجرد بناء يتألف من عناصر متساندة متناغمة وظيفياً، بل باعتبارها اطاراً معرفياً متكاملاً يجسد واقع حال النسيج الاجتماعي المحيط به والمنتج لصوره وإشكالياته.

ومن ثم برزت منهجية الأبعاد والأصول العلمية المتعددة في رصد الظاهرة الأمنية. وقد مثل مطلب تحديد ميادين تطبيق مفهوم الأمن في رؤيته الشامله فضلا عن تعديدَ العلوم الأمنية مطلبا منهجياً أساسياً مثل الوقفة المنهجية الثالثة لخبراء المعهد للإجابة عن تساؤل محوري هو أين تجسدات الظاهرة الأمنية وميادين مدركاتها المجسدة لها؟ وما هي قضاياها وما تفرزه علاقاتها المتداخلة من إشكاليات بحثية جديدة؟

وكان الانتقال إلى محطة منهجية رابعة محورية أمراً فرضته طبيعة الخطوات المتقدمة وهي طرق بحث الظاهرة الأمنية وأي منها أكثر لياقة؟ وبخاصة أن طبيعة الظاهرة الأمنية طبيعة تفاعلية بين السبب والنتيجة شأنها في ذلك شأن باقي الظواهر الإنسانية بوجه عام. ورغم التسليم بحيوية الطريقة الكمية التي توظف التطبيق والتجريب فإن خبراء المعهد لم يغفلوا في نفس اللحظة حيوية الدور التساندي لطرق البحث الكيفية والكمية وبخاصة فيما يتصل بتحقيق مزيد من الفهم والتفسير لمعطيات المشاهدة

والتطبيق. ويأتي تصوري للعلاقة المتبادلة بين مفهوم الأمن والعملية المنهجية في إطار الجهود المتواصلة لخبراء أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية التي يبذلونها من أجل التوصل إلى رؤية واضحة لتصور نظري منهجي لقضية الأمن بمفهومه الشامل والمتعدد الأبعاد.

ونورد في الصفحات التالية إطار رؤيتنا التصورية للعلاقة بين مدركات أو عناصر مفهوم الأمن من ناحية وبين مدركات أو عناصر العملية المنهجية البحثية من ناحيه أخرى لندلل على أن العملية المنهجية البحثية تفرز في حد ذاتها قضايا تقع هي الأخرى في بؤرة اهتمام الأمن بمفهومه الشامل، الأمر الذي يجعل من قضية المنهج ومشكلاته قضية تستأهل الدراسة في ضوء المتغيرات التي تتأثر بها عملية صناعة الأمن بمفهومه الشامل

ثانيا: نحو تصور للعلاقة المتبادلة بين مفهوم الأمن والعملية العلمية البحثية

ونطرح منذ البداية - في هذا المجال - إشكالية العلاقة بين «النظرية» باعتبارها مجموعة قضايا ومفهومات تقوم فيما بينها علاقات منطقية محددة، وبين «المنهج» باعتباره مجموعة العمليات العقلية التراتبية النظامية التي تتضمن التصور والتنظيم والفهم والتفسير والتأويل. وما إلى ذلك. وهنا نفرض إشكالية أيّ منهما يقود الآخر ويوجهه، النظرية أم المنهج وكيف نرى التلاحم المنطقي بين بناءاتهما نفسها في هذا المجال.

ولقد أفرز الجدل حول العلاقة بين النظرية والمنهج اتجاهات متعددة. فهناك من تشيع إلى أن «النظرية» كبناء يتركب من مجموعة من القضايا هي التي تفرز المنهج وتقرر نمطه وعملياته وأدواته بل وتوجهه، ومن ثم فإن البدء يتعين أن يكون بالنظرية، أي القضية (الأمن بمعناه الشامل)، لأنها

فضلا لما لها من ريادة فهي تحمل في رحمها منطقها العقلي وتوجهها المنهجي الخاص بها[1].

وعلى الطرف الآخر من الاتجاه المتقدم هناك من تشيع إلى أن العمليات العقلية لمنطق التفكير والمنهج العلمي هي التي توجه النظرية وتتحكم فيها وتقرر مدى صلاحيتها أو دقتها أو حتى شرعية استمرارها[2] وبين هذا وذاك هناك من يرفض فكرة الخطوط المتوازية والخطوط المتقابلة ويذهب إلى رؤية القضية (النظرية) من خلال المنهج، ورؤية المنهج من خلال (النظرية)، فكلاهما وجهان لحقيقة واحدة هي الحقيقة البشرية ذاتها مهما اختلفت مسمياتها وتعددت مناظير رؤيتها والألوان التي تصطبغ بها[3].

وتأخذ ورقتنا تلك بالتوجه الأخير الذي يرى أن التفرقة أو الفصل بين النظرية (قضية الأمن الشامل) وبين المنهج العلمي يعد أبلغ شكل من أشكال الأزمة الحضارية التي لا مفر من أن يصنع استمرارها ليس مجرد التخلف لأمة من الأمم بل تراكمه وتكريسه لديها.

ومن هذا المنطلق فإننا لو أطلقنا العنان لعملية التصور للأشياء لسوف نرى - في إطار هذه الورقة - أنه بالقدر الذي تقع أو تسكن فيه قضية مفهوم الأمن بمعناه الشامل في بؤرة المنهج (العملية البحثية) ومنطقية، فإنه بالقدر نفسه تقع أو تسكن العملية البحثية بدورها في بؤرة مفهوم الأمن بمعناه

---

(١) محمد عارف عثمان. *المجتمع بنظرة وظيفية*. الكتاب الأول. القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٠، ص ص ١٦ - ٢٥.

(٢) عبدالباسط عبدالمعطي. *البحث الاجتماعي: رؤية نقدية*. الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤، ص ص ١١٦ - ١٣٥.

(٣) أحمد النكلاوى وآخرون. *المنهج في علم الإجتماع*. القاهرة: دار نهضة الشرق، ١٩٨٢م، ص ص ٨ - ٢٤.

الشامل فإذا ما تصورنا أن كلا منهما يمثل دائرة متساويةُ القطر من حيث وزنها وقيمتها المعاصرة، فإن إنطلاقة كل منهما هي نقطة المركز؛ فكلاهما ينطلق من نقطة البؤرة المحورية لمركز كل منهما بحيث تصبح نقطة المحور للدائرة الأولى (النظرية = الأمس بمعناه الشامل) هي نفسها نقطة انطلاق الدائرة الثانية (المنهج = العملية البحثية)، كما أن نقطة انطلاق الدائرة الأولى هي نقطة المحور للدائرة الثانية.

ويوضح الشكل التالي هذا التصور للعلاقة بين النظرية والمنهج (مفهوم الأمس والعملية البحثية):

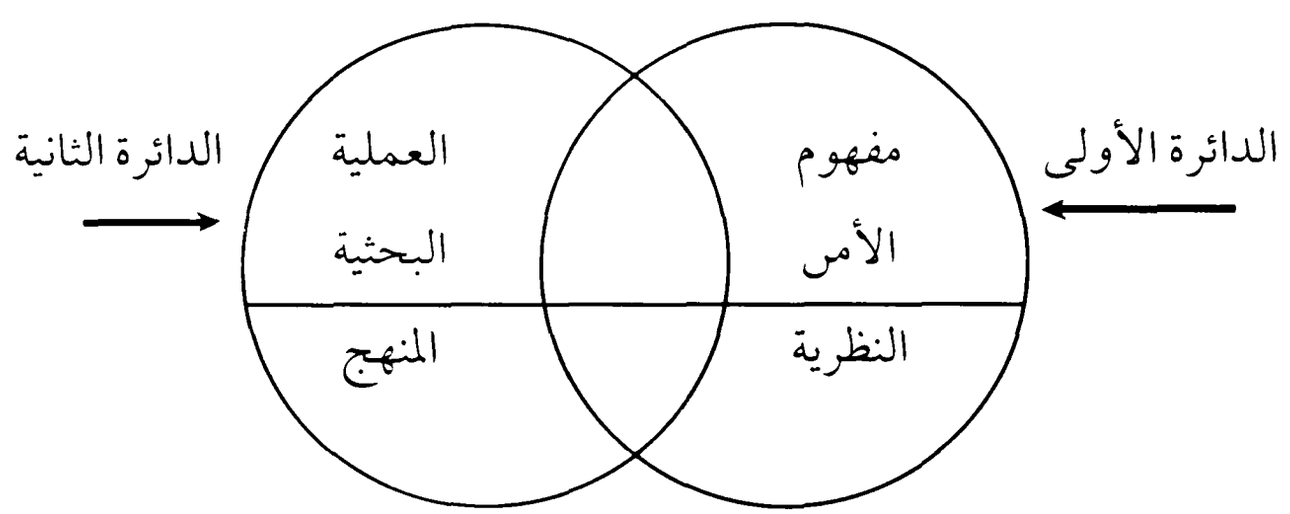

وتبعاً لهذا التصور فإن عناصر كل منهما تتولد عن الأخرى، ومن ثم يفرض ذلك التعرف على مكونات أو مدركات كل منهما (مفهوم الأمس) و (مفهوم المنهج العلمي) لنرى كيف أن مدركات كل منها تقود إلى الأخرى وتتولد عنها وترتبط به، بحيث تشكل مجموع مدركات أو عناصر كل منهما اطاراً مجسداً للآخر ومعبراً عنه.

ولما كانت الورقة الحالية يعنيها أساساً تحليل عناصر الدائرة الثانية (دائرة المنهج العملية البحثية) لتوضيح كيف تسكن داخل مدركاتها مدركات مفهوم الأمن بمعناه الشامل في حد ذاته ـ بحيث يصبح منهج البحث العلمي تبعاً لهذه الرؤية ميداناً يتضمن في بنائه مدركات مفهوم الأمن ، أي ان مدركاته يجسد كل منها ميداناً لتطبيق مفهوم الأمن الشامل ـ فإن ذلك يفرض علينا أن نقف أمام تصور آخر نطرحه لمكونات العملية البحثية من خلال رؤية شاملة كذلك . وإذا تبنينا مدخل أو أسلوب تحليل النظم باعتباره مدخلاً ملائما لتشريح هيكل وعناصر العملية ، كمركب يتضمن سائر المفردات ذات العلاقة بمفهوم الأمن بمعناه الشامل[1] ، فسوف يأتي تصورنا لهيكل عناصر هذه العملية على النحو الذي يوضحه الشكل التالي .

عناصر هيكل العملية البحثية

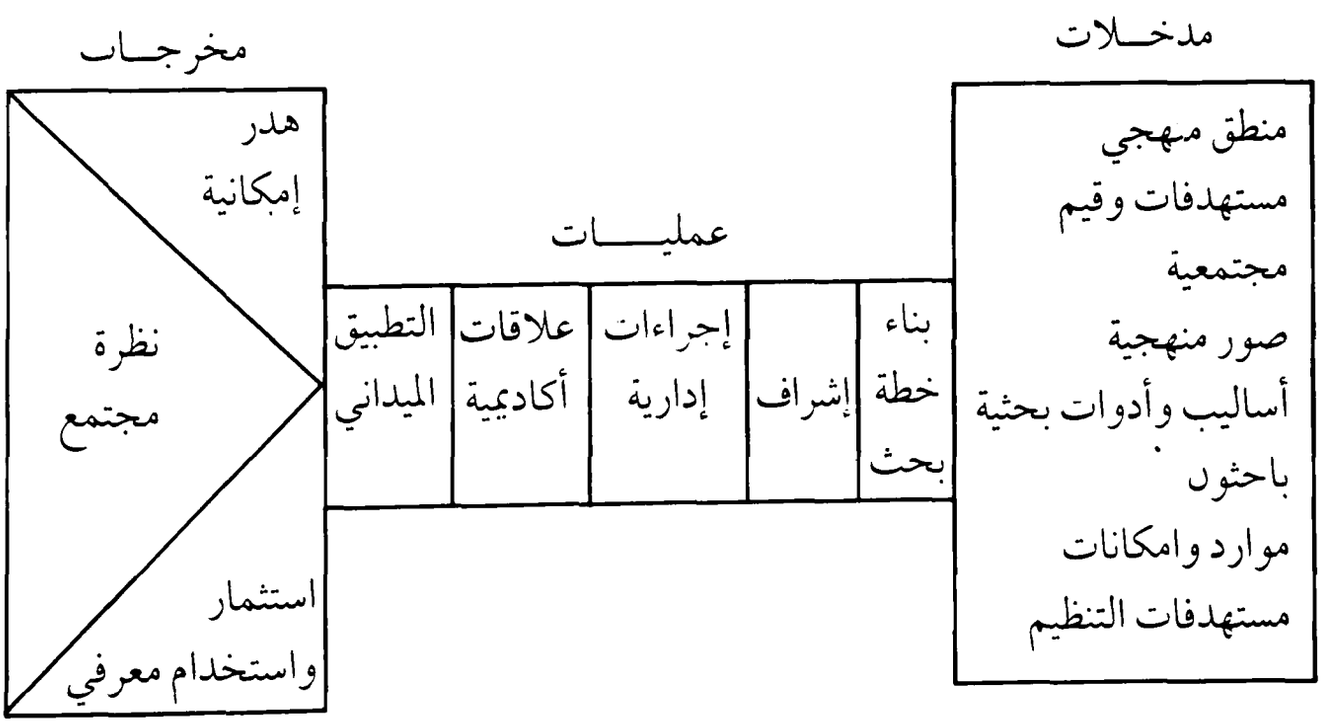

(١) طارق حمادة *نظم جمع وتحليل المعلومات في البحوث الإدارية* عمان، الأردن المنظمة العربية للعلوم الإدارية . ١٩٧٨ ، ص ص ١٠ - ١٩

عناصر الرؤية:

وإذا حاولنا الإجابة منذ الوهلة الأولى على أين يسكن مفهوم الأمن بمعناه الشامل في هذا المخطط السابق، كان علينا أن نجيب كذلك على كيف يمكن أن يجسد هذا المخطط شكلا من أشكال تطبيق مفهوم الأمن الشامل وحتى نستطيع أن نتوصل إلى الإجابة على هذه الاسئلة كان علينا أن نبدأ بإنجاز بعض المطالب المنطقية التي تفرض نفسها وهي :

أ ـ تحديد مفهوم الأمن بمعناه الشامل

ب ـ الكشف عن المضمون (أبعاده) أو المعنى الكامن في كل عنصر من العناصر المؤلفة لبناء الحزم الثلاث الموضحة بالرسم المتقدمة (حزمة المدخلات ـ حزمة العمليات ـ حزمة المخرجات)

ج ـ بيان كيف يجسد كل عنصر من عناصر هيكل العملية البحثية مجالاً حياً من مجالات تطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل.

وفيما يلي وقفة تحليلية لكل مطلب من المطالب المتقدمة :

المطلب الأول : مفهوم الأمن بمعناه الشامل.

تنظر الورقة الى مفهوم (الأمن) باعتباره إطاراً ضرورياً بشرياً، وحالة يسعى الإنسان إلى استحضار أسبابها واستنباتها وتكريس عناصر رعايتها داخله، وتشكل تلك الخبرة والحالة وعي الانسان لوجوده كطاقة مجمعه لقدراته، وباعثة لوجداناته. ومن ثم يستمد منها بواعث الرغبة في الاستمرار والعطاء والاسهام الفعال في البناء، دون رفض لواقعه أو انفصال عن مشاغله أو مقاهرته وتحديه.

ويستكمل هذا المعنى أو التحديد الفلسفي لمفهوم «الأمن» أسباب شموليته أصلاً من الطبيعة البشرية التي ارتبط بوجودها وبسعيها إليه (أي

إلى مفهوم الأمن كأطار نظري) ولما كانت الطبيعة البشرية حقيقة واحدة لايجوز تجزئتها أو استحلال النظرة اليها كذرات منفصلة، كانت خبرة الأمن وحالته بدورها خبرة لاتقبل التجزئة والتفتيت كذلك :

فمن الثابت أن الأمن خلق الانسان وطبيعته، والإنسان بدوره هو صانع الأمن ومصدره، فكلاهما عنصر وحدة وأفق واحد ومن هنا تتخلق توأمة «الأمن ـ الإنسان» و «الإنسان ـ الأمن».

وعليه تتبدى مدركات هذا المفهوم في ضوء النظرة أو التوجه الإنساني (Humanstic Approach) الشامل في العناصر التالية :

١ ـ إطار هيكلي تنظيمي (تخطيط).

٢ ـ يقوم على اطار قيمي محدد (مثل).

٣ ـ يدعم إطار معنوي إنساني (وعي).

٤ ـ ويسهم في تنمية وتطوير الوحدة والتماسك (توازن).

ويتسنى ان نخرج من هذه العناصر إلى تواجد مدركات أربعة أساسية في بناء مفهوم الأمن بمعناه الشامل وهي :

١ ـ التخطيط بمعنى الإرادة والسعي، وتوظيف منطق العلم ولغته.

٢ ـ قيم ومثل بمعنى مجموعة الموجهات التي تحدد المستهدف الجمعي وغاياته من هذا التخطيط.

٣ ـ وعي يشحذ ويعبئ ما لدى الإنسان من قدرات ورغبات وطاقات وتوجهها لإنجاز مستهدفات القيم والمثل التي تحركه.

٤ ـ توازن في تحقيق أهداف الفرد والجماعة والمجتمع من ناحية وبينها جميعا وبين حركة المتغيرات القائمة المحيطة بهم ومن حولهم من ناحية أخرى.

المطلب الثاني : مضمون مدركات العملية البحثية (المنهج):

وإذا حاولنا أن نتأمل مايمكن أن يشير اليه كل متغير من المتغيرات الواقعة

داخل الحزم الثلاث لبناء عملية منهج البحث العلمي لسوف ستطيع التوصل إلى الحقائق الآتية :

أولاً : مضمون متغيرات حزمة المدخلات

١ ـ إن منطق المنهج العلمي قبل ان يرتبط بعملية تسلسل الأفكار وتنظيمها وترتيبها على نحو معين، يرتبط أولاً وقبل كل شيء بوجود منطق تصوري ذهني في رؤية الوقائع ومبرر تفسيرها. ويحكم هذا المنطق توجه تبريري للباحث كثيراً ما يمثل معتقده أو تصوره أو مدرسته الفكرية التي توجه خطواته في بحثه ومن ثم توجهه إلى اختيار أو تبني أسلوب دون آخر أو نمط دون غيره ـ ومن هنا يلعب هذا الموقف الذهني الفكري دوره في تشكيل لغة البحث ومسار توجهاته بل ونتائجه وتفسيراتها في كثير من الأحيان. وهنا نكون أمام دائرة هامة هي دائرة التوجهات الفكرية للباحث[1].

٢ ـ كذلك فإن المنهج العلمي في كل أساليبه وعملياته هو جهد يستجيب لإنجاز مستهدفات المجتمع، وقيمه التي تتدخل بدورها في تشكيل توجه البحث (موضوعه) وتوجه الباحث (أفكاره) وتعيين متغيراته، وصياغة مفاهيمه، ورسم حدوده البشرية والزمانية كذلك. وهنا نجد أنفسنا أمام دائرة مؤثرة وفعالة بشكل بالغ هي دائرة الإطار الايديولوجي السياسي للمجتمع.

٣ ـ وفيما يتصل بالصور المنهجية للبحث، فهناك صور استاتيكية تقريرية للبحث، وهناك صور دينامية راديكالية للبحث، كلاهما يحملان مواقف ونزعات الثقافة وطابع التنظيم الاجتماعي المحيط بعملية البحث

---

1 - Norman K. Denzin **Sociological Methods**. N.Y., Heinemann, 1970 pp. 117 - 125.

ومطالبه ولا جدال أن تلك المواقف والنزعات التي قد تبدو متوارية للعين المجردة، تمارس أكبر الأثر في مستقبل العملية العلمية البحثية، وما قد يتعرض له من حملات للتشكيك في حيدة ونزاهة واخلاقية القائمين عليها إلى آخر ذلك. وهنا نجد أنفسنا أمام دائرة أخرى هامة هي دائرة الانحياز القيمي للبحث والباحثين[1].

٤ ـ وتشترك أساليب البحث وأدواته وأسلوب استخدامها وانتقاء أو توظيف أحدها دون الآخر في عملية التأثير على كفاءة البحث في إنجاز أهدافه. ويتأتى هذا التأثير أصلاً من ان الأساليب والأدوات ابن شرعي للتوجه المنهجي للباحث وللنمط الذي يتبناه في رصده لوقائعه، ومن ثم فهي لا تصنع له إلا ما يريده توجهه وعناصر الاهتمام التي يريد إبرارها أو تجسيدها وعليه فهي بقدر مايلعب الإطار المادي والبشري الخارجي دوره في الحد من كفاءتها وفاعليتها بالقدر الذي يستنطقها الباحث بما يريد أن تنقله إليه. وهنا تبرز دائرة حالة فقدان الثقة التي تجسد حاله الاهتزاز القيمي وفقدان الباحث لمصداقيته في التعامل مع أدواته[2].

٥ ـ ويأتي دور الباحثين كمتغير محوري في العملية البحثية، وهنا تبرز قضية يتعين استحضارها دائماً في مثل هذا الموقف، وهي قضية التنشئة

---

(١) (أ) هدى مجاهد «تطبيق المعرفة السيسيولوجية ومسئوليات الباحث الأخلاقية» في *المجلة الاجتماعية القومية* المجلد التاسع والعشرون العدد الثالث المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ص١٢٧ ـ ١٣٧

(ب) Roger Homan **The Ethics oF Social Research**, London. Longman, 1991 pp. 93 - 106.

(٢) أحمد عبدالعزيز الألفي «البحث العلمي في مجال الإصلاح العقابي» في *المجلة الجنائيه القومية* المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ص ٣٥٣ - ٣٧٥

الاجتماعية والنفسية والعلمية للباحثين ومبلغ أو درجة الانتماء أو الانفصال لديهم، ومن ثم عزوفهم النفسي عن عملية البحث العلمي وأهدافه والتعامل معه من الخارج وبأقل كفاءة لديهم. وهنا نكون أمام دائرة هدر الكفاءات الأساسية في عملية البحث، وهو هدر مسئولة عنه عمليات بنائية تكوينية عديدة صاغت تنشئتهم وعلاقاتهم بعملية البحث العلمي وكتابته التي تشهد تبارياً في تبادل الاتهام والتشكيك في إسهامات وتراث الآخرين[1].

٦ ـ ولا غرو أن الامكانات البشرية والمالية ونمط التنظيم والإدارة العلمية الواعية الرشيدة المتاحة أمام البحث العلمي تشكل إحدى دعائم العملية المنهجية البحثية، وهي بذلك تعد أحد أسباب نمائه أو ضموره، وخصوصاً إذا لم يتوفر الوعي والسياسات العلمية أصلاً الحاكمة لعلاقة الإنسان المختلفة بالمجتمع بعضها ببعض. وهنا نكون أمام دائرة افتقار الوعي بإمكانات البحث وإدارته الإدارة النابهة الذكية المنمية لموقع البحث العلمي والقائمين على عملياته بداخله[2].

---

(١) (أ) آمال طنطاوي «مشكلات الباحثين الشباب» في *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ص ١١٢ ـ ١١٥

(ب) مصطفي سويف «رسالة العلماء الوطنيين في العالم العربي» في *المجلة الاجتماعية القومية*، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ص ١٠٣ ـ ١٣٩

(٢) (أ) احرشاو الفالي «معوقات التأسيس العلمي للعلوم الإنسانية في الوطن العربي» في *مجلة شؤون عربية*، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩١م، ص ص ١٣٦ ـ ١٤١

(ب) عبدالعليم مرسي. «معوقات البحث العلمي في الوطن العربي» في *مجلة رسالة الخليج العربي*، العدد الثاني عشر، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨٤م، ص ص ٢٧ ـ ٣٤ =

ثانياً مضمون متغيرات حزمة العمليات.

وتتضمن متغيرات حزمة العمليات بدورها مضمونات عدة تشير إلى مايلي:

١ ـ يخلق الإطار الذي تجري فيه وتنفذ عملية البحث العلمي، سواء المحيط بالباحث خلال إعداده لبناء خطة بحثه أو المحيط بالمشرف الذي يمارس عملية الإشراف على خطة البحث والدراسة أو هيكل أو طابع التنظيم الذي يوظف آليات إدارية محددة لإدارة البحث على نمط خاص به أو طابع التفاعل والقبول والتقبل والمعايشة سواء من جانب الإطار الإداري أو من جانب الإطار الأكاديمي للباحثين والمشرفين وما يفرضه تطبيق العملية البحثية في الميدان من مراحل ومطالب ومسئوليات ضخام، إطاراً أو دائرة أو مناخاً لا يستشعر فيه الباحث قدراته البحثية ولا يستشعر فيه البحث في حد ذاته إمكانات تحققه على نحوه اللائق بل ولا يستشعر في ضوئه المجتمع توقعاً من البحث العلمي في إثراء حركة النمو.

٢ ـ أن ما قد تحمله عمليات البحث العلمي من تناقضات داخلها أو عدم توافق منطقي تناغمي بين عناصرها يجعلنا نجد أنفسنا أمام دائرة الفجوة بين المفترض والقائم وبين المعقول وغير المعقول بين صورة مثلى متاحة في بعض الاحيان ونقيضها، حيث تلقي صفحات البحث العلمي في العلوم الإنسانية وما تحمله من نتائج وجهد بشري هائل داخل غرف

= (ج) عبدالفتاح خضر *أزمة البحث العلمي في العالم العربي*. الرياض معهد الادارة العامة، إدارة البحوث، ١٩٨١م، ص ص ٤٣ ـ ٥٨.

(د) جورج قرم. «معضلات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والاقتصادية في العالم العربي» في *مجلة الفكر العربي المعاصر*، العدد الأول، مركز الإنماء القومي، بيروت ١٩٨٠م، ص ص ٢٩ ـ ٣٣.

منظلمة أو على أرفف تعاني من فقد السائلين عنها أو زوارها، وإن جسد ذلك انما يجسد متغيرات بنائية عديدة لا تخفى على المستنيرين من القوم.

ثالثا: مضمون متغيرات حزمة المخرجات.

وإذا انتقلنا إلى مضمون متغيرات حزمة المخرجات، لسوف نراها بليغة وحصيفة في التعبير عن نفسها، وهي تنطق بأن هناك مخرجين لا ثالث لهما لعملية البحث العلمي، وهما اما مخرج يجسد هدر إمكانية البحث العلمي وطاقاته، ومن ثم مسخ لدوره في عملية بناء الحضارة الإنسانية، واما مخرج يجسد استثماراً لإمكانية وطاقة البحث العلمي ودوره في استنهاض وتنمية أسباب التفوق والغلبة والسبق الحضاري للمجتمع وإنسانه.

ولا غرو أن هناك متغيرات ـ كما سبق أن أوضحت الورقة ـ من شأنها أن تجعل من قضيتي الهدر والاستثمار ميادين رحبة لبحوث مستفيضة من ناحية وفي الوقت نفسه تجعل منها دالة على كفاءة البحث حيث ينتظم الوعي به وبدوره.

وإذا كان لنا أن نتساءل عن المتغيرات المؤدية للهدر القائم في مجال استخدام أسلوب البحث العلمي في خدمة ميادين الحياة، فسوف نجد أنها ترتبط بطبيعة التشكيلة الذهنية المتناقضة التي تحكم علاقاتنا واتصالاتنا بحقائق الكون الاجتماعي والمادي على حد سواء من حولنا[1].

وتتطلب هذه التشكيلة إعادة البحث والنظر في أوراقها خاصة وهي تشكيلة تستلب البحث العلمي معناه وجدواه وقدرته.

---

(١) أحمد النكلاوي. *هدر الطاقات البشرية العالية في المجتمع الجامعي* القاهرة دار الثقافة العربية، ١٩٨٨م، ص ص ١٧ ـ ٤٢

وتأتي في النهاية نظرة المجتمع التي تصيغ الموقف النهائي من العلم وباحثيه ومن مراكزه ومؤسساته والقائمين عليها. وتبدو نظرة المجتمع في هذه الحالة متباينة تبعاً لنوعية وديناميه عملية مخرج البحث، وما انتهى إليه من صياغات وخطابات قدمها للقائمين عليه. وتنعكس نظرة المجتمع وبصمته للبحث العلمي على مبلغ نهوض البحث والباحثين بعد ذلك[1].

المطلب الثالث: تجسيد متغيرات عملية البحث لمفهوم الأمن:

أشرنا فيما تقدم إلى بروز عدد من الدوائر انتهت إليها معالجتنا للمتغيرات المختلفة الكامنة في الحزم الثلاث لهيكل العملية البحثية وقد تجسدت هذه الدوائر في

١ ـ دائرة التوجهات الفكرية للباحث.

٢ ـ دائرة الإطار الايديولوجي السياسي القيمي للمجتمع.

٣ ـ دائرة الانحياز القيمي للبحث والباحثين.

٤ ـ دائرة فقدان الثقة في البحث والباحثين.

---

(١) (أ) الطاهر محمد عوض الله «التنمية وآفاق البحث العلمي في دول العالم الثالث». في *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، المجلد التاسع، العدد ٣٣، جامعة الكويت ١٩٨٩م، ص ص ٨ ـ ٤٠

(ب) سالم توفيق النجفي «اشكالية العلاقة بين المخرجات الجامعية وبين الاقتصاد القومي في الوطن العربي» في *المجلة العربية للإدارة*، العدد الثالث، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٩م، ص ص ٥٠ ـ ٥٩

(ج) محمد نضال الريس «وجهه نظر حول دور البحث العلمي الجامعي في التنمية» في *مجلة التعريب*، العدد الثالث، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمسق، ١٩٩٢م، ص ص ٩٤ ـ ١٠١.

(ج) ناصر محمد العديلى «دور البحوث في التنمية». في *مجلة الادارة العامة*، العدد ٥٠، يونيو ١٩٨٦م، الرياض، ص ص ٥٧ ـ ٨١.

٥ ـ دائرة هدر الكفاءات الأساسية .

٦ ـ دائرة افتقار الوعي بإمكانات البحث وإدارته .

٧ ـ دائرة الفجوة بين المفترض والقائم .

٨ ـ دائرة نظرة المجتمع للبحث العلمي

ومن الجلي أن هذه الدوائر التي تؤثر في عملية البحث العلمي وتفرزها عملياته من ناحية أخرى، تجسد كل منها ميداناً من ميادين تطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل .

فالأمن الفكري والعقائدي ميدان من ميادين تطبيق مفهوم الأمن، والأمن القيمي السياسي أحد ميادين تطبيق مفهوم الأمن الشامل، والأمن العلمي وكيف نساعده ونغذيه أحد ميادين تطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل وكذلك أمن توفير الوعي والثقة بمستوييه الأمن الثقافي والتوعية الإعلامية، والأمن الاقتصادي الذي يوظف ويعبئ الامكانات والطاقات ولايهدرها، أحد ميادين تطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل وكذلك أمن الدماغ البشري، وعدم تلويثها وتهميشها من ميادين تطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل، وبخاصة في إتصاله بحقوق الإنسان على مجتمعه وحقوق المجتمع على إنسانه

ومن ثم نرى أن مجمل هذه الدوائر تجسد ميادين لتطبيق مفهوم الأمن بمعناه الشامل وهي أن جسدت إنما تجسد معنى التقاء النظرية (الفكر) بالمنهج أي بالأسلوب والعملية البحثية وكلاهما لابد لهما من حافظة أساسية وهي مظلة مفهوم شامل للأمن

ثالثاً : تساؤلات وقضايا للنقاش:

يثير الطرح المتقدم للعلاقة المتبادلة بين النظرية (الأمن) والمنهج (العملية

العلمية البحثية) عدداً من القضايا والتساؤلات تفرض نفسها في هذا المجال، وتستدعي حواراً ونقاشاً ليتسنى الاقتراب من إجابة حولها تمثل توجها يحدد الطريق في معالجة الظاهرة الأمنية باعتبارها وحدة مركبة متكاملة.

ونطرح أبرز التساؤلات التي تتطلب الوقوف أمامها على النحو التالي:

١ ـ هل للظاهرة الأمنية خصوصية محددة تفترق بها عن غيرها من ظواهر الحياة الاجتماعية الأخرى، الأمر الذي يتطلب توفر منهجية محددة تقابل وتلتقي مع خصوصية الظاهرة أو بمعنى آخر أدق، هل طبيعة الظاهرة المبحوثة تفرض حضور خصوصية منهجية، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي أبعاد ملامح وصور الخصوصية المنهجية في التعامل مع الظاهرة الأمنية؟

٢ ـ إذا كانت العملية العلمية البحثية باعتبارها منظومة متكاملة بين الخطوات والعمليات والأساليب ـ تتأثر بالعديد من المتغيرات البنائية ومنطقها العقلي ورؤيتها لطبيعة العلاقة بين الأشياء ومسارها، فإلى أي حد يمكن أن يساعد إنجاز مفهوم الأمن بمعناه الكلي في المجتمع على ترشيد تأثير المتغيرات البنائية من العملية العلمية البحثية القائمة داخله، ومن ثم يساعدها على التوصل إلى معطيات تتمتع بدرجة عالية من المصداقية في نظر المجتمع الذي تستهدفه جهودها؟

٣ ـ كيف يمكن تصور العلاقة بين أبعاد خارطة العلوم الأمنية تصوراً منهجياً بما يعمل على دعم التوجه العالمي السائد اليوم إلى الأخذ بنظرية الأمن الشامل؟ وما هي الآليات التي يمكن إنفاذ ذلك الهدف من خلالها؟

٤ ـ كيف يمكن تجهيز الباحث الذي يجسد رؤية نظرية منهجية متكاملة في دراسة الظاهرة الأمنية في أبعادها الشاملة المتداخلة؟ ومن ثم ترشيد العملية الأمنية في شتى مراحلها.

٥ ـ ما هي آفاق مسئوليات الباحثين والمؤسسات البحثية في مجال تطوير مداخلهم النظرية المنهجية وقضاياهم البحثية بما يتواءم مع الموقف النظري الشامل لمفهوم الأمن في المجتمع المعاصر؟

تلك بعض القضايا والتساؤلات قصدت طرحها لتلقى الإجابة عليها طريقها للنور حتى يوفر للعمل المنهجي في الميدان الأمني في مجتمعنا العربي الأسباب التي تجعله قادراً على التخاطب مع نظيره في العالم ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

المراجـــع

المراجع العربية:

١ ـ الألفي، احمد عبدالعزيز. «البحث العلمي في مجال الاصلاح العقابي» **المجلة الجنائيه القومية**، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٢

٢ ـ بدران، عدنان. «دور التعليم العالى ومراكز البحوث في تهيئة الأنسان العربى للعطاء» في **تهيئة الأنسان العربى للعطاء العلمي**. (مجموعة اساتذة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦م.

٣ ـ التير، مصطفي عمر. **مساهمات في أسس البحث الاجتماعي**. بيروت. معهد الأنماء العربى، ١٩٨٩م.

٤ ـ حمادة، طارق. **نظم جمع وتحليل المعلومات في البحوث الإدارية** عمان، الأردن: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٨م.

٥ ـ خضر، عبدالفتاح. **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**. الرياض: معهد الادارة العامة، إدارة البحوث، ١٩٨١م.

٦ ـ الريس، محمد نضال. «وجهه نظر حول دور البحث العلمي الجامعي في التنمية» **مجلة التعريب**، العدد الثالث، المركز العربى للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، ١٩٩٢م، ص ص ٩٤ ـ ١٠١.

٧ ـ زكريا، فؤاد. **التفكير العلمي**. الكويت: ذات السلاسل. ١٩٨٥.

٨ ـ سويف، مصطفى. «رسالة العلماء الوطنيين في العالم العربي». **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، المركز القومي للبحوث الاجتماعيه والجنائية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٩ ـ طنطاوي، آمال. «مشكلات الباحثين الشبان» **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨م، ص ص ١١٢ ـ ١١٥.

١٠ ـ عبدالمعطي، عبدالباسط. **البحث الاجتماعي: رؤية نقدية** الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٨٤م

١١ ـ عثمان، محمد عارف. **منهج علم الاجتماع**. القاهرة الانجلو المصرية، ١٩٧٦م.

١٢ ـ ــــــــــــ. **المجتمع بنظره وظيفية** الكتاب الأول القاهرة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م

١٣ ـ العديلي، ناصر محمد «دور البحوث في التنمية» **مجلة الادارة العامة**، العدد ٥٠، الرياض، ١٩٨٦م، ص ص ٥٧ ـ ٨١

١٤ ـ علي، بدر الدين. «دور البحوث الاجتماعية في ترشيد الخطة الأمنية» في **دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي** الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤١٠ هـ.

١٥ ـ عوض الله، الطاهر محمد. «التنمية وآفاق البحث العلمي في دول العالم الثالث». **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، المجلد الثالث، العدد ٣٣، جامعة الكويت، ١٩٨٩م، ص ص ٨ ـ ٤٠

١٦ ـ الفالي، امرشاو «معوقات التأسيس العلمي للعلوم الأنسانية في الوطن العربي». **مجلة شؤون عربية**، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩١م، ص ص ١٣٦ ـ ١٤١

١٧ ـ قرم، جورج. «معضلات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإقتصادية في العالم العربي. **مجلة الفكر العربي المعاصر**، العدد الأول، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٠م

١٨ ـ مجاهد، هدى «تطبيق المعرفة السيولوجية ومسئوليات الباحث الأخلاقية» **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد التاسع

والعشرون، العدد الثالث المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ص ١٢٧ ـ ١٣٧ .

١٩ ـ مرسي، عبدالعليم . «معوقات البحث العلمي في الوطن العربي» **مجلة رسالة الخليج العربي**، العدد الثاني عشر، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض ، ١٩٨٤م، ص ص ٢٧ ـ ٣٤ .

٢٠ ـ النجفي، سالم توفيق . «اشكالية العلاقة بين المخرجات الجامعية وبين الآقتصاد القومي في الوطن العربي» . **المجلة العربية للإدارة**، العدد الثالث، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٩م، ص ص ٥٠ ـ ٥٩

٢١ ـ النكلاوي، أحمد وآخرون . **المنهج في علم الاجتماع** . القاهرة : دار نهضة الشرق، ١٩٨٢م .

٢٢ ـ النكلاوي، احمد **هدر الطاقات البشرية العالية في المجتمع الجامعي**، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٨ .

المراجع الأجنبية.

1 - Fred N. Kerliner. **Foundation of Behavioural Research**. N.Y., 1965.

2 - Gidon Sjober & Roger Net **A methodology For Social Research**. N.Y., Herper & Row Publishers, 1968.

3 - Julian l. Simon. **Basic Research Methods In Social Science: The Art of Empirical Investigation**. N.Y., Random House, 1968

4 - Norman K. Denzin. **Sociological Methods**. N.Y., Heinemann, 1970.

5 - Roger Homan. **The Ethics of Social Research**. London, Longman, 1991.

6 - Towy Tripool & Others. **The Assessment of Social Research**. Illinois, F.E. Peacock Publishers. Inc., 1959.

تساؤلات حول كفاءة بعض الأساليب البحثية في الميدان الأمني

إعداد

د. أحسن طالب

عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات العليا

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

تساؤلات حول كفاءة بعض الأساليب البحثية في الميدان الأمني

مقدمة :

إذا كانت العلوم الطبيعية والبيولوجية قد حققت تقدما ملحوظا فان العلوم الاجتماعية ومنها «العلوم الأمنية» ما ازالت في بداية الطريق، وهناك من يقول مازالت في مفترق الطرق. اختلفت الآراء في تحديد أسباب التعثر أو التأخير، وهذا الاختلاف في مصادر سبب تأخرها وتعثرها راجع إلى خلفيات الباحثين وإلى الايديولوجية المعتمدة في البحث، وراجع أيضاً إلى الفترة الزمنية التي أعدت فيها البحوث والنظريات، لكن جميع الآراء تقريبا تتفق على أن عدم الوصول إلى منهج مناسب هو من أهم الأسباب ان لم يكن هو السبب .

لقد ادى التطور الكبير في العلوم الطبيعية والبيولوجية إلى محاولة تطبيق المناهج المستعملة في هذه العلوم على بعض الدراسات والأبحاث الاجتماعية، فهل فعلاً تصلح هذه المناهج المستعملة في العلوم الطبيعية والبيولوجية للعلوم الاجتماعية ومنها العلوم الأمية ؟ بالتأكيد لا، خصوصاً إذا كان الغرض هو أخذ تلك المناهج بحد ذاتها وتطبيقها بدون تمحيص وبدون تنقية على العلوم الاجتماعية والعلوم الأمنية . النتائج ربما ستكون عكسية لأنه لايمكن استعمال مناهج العلوم الطبيعية والبيولوجية لدراسة الظواهر الاجتماعية لأنه بكل بساطة هناك فرق واضح بين الظاهرة المادية (Nomene) والظاهرة الاجتماعية (Phenomene). ففي الحالة الأولى نحن نتفاعل مع عالم الأشياء (Nomene) وهو الشيء المادي الملموس يمكن وضعه

في المختبر والسيطرة عليه، بينما في الحالة الثانية نحن نتعامل مع عالم الظواهر الاجتماعية (Phenomene)وهي غير ملموسة غير محسوسه لايمكن السيطرة عليها، ولاحتى تحديد ماهيتها تحديداً سليماً مائة بالمائة زيادة على هذا، فإننا في بعض الحالات ندرس ظواهر معينة لكي نجدها في النهاية نتيجة لظواهر أخرى وهكذا تستمر الحلقة دواليك.

هل معني هذا اننا نسلم ونقول انه ليس لدينا مناهج صالحة مائة بالمائة في العلوم الاجتماعية وأن معني هذا انه ليس لدينا علوم اجتماعية أو علوم أمنية، ولنوقف العمل نتيجه لذلك، كلا ليس هذا هو المطلوب وليس هو الطرح السليم. الطرح السليم في رأينا هو البحث ثم البحث والمثابرة، حتى الوصول إلى مناهج مناسبة أو منهج مناسب للدراسة الأمنية كجزء من الدراسة الاجتماعية.

ان لجوء العلوم الاجتماعية إلى الاختصاص الضيق ومنها العلوم الأمنية كان بهدف الوصول إلى درجة العلمية هذا ماجعلها تترك مشكلة المنهج المناسب وتتمسك بالاختصاص الضيق أو تحاول أن تفسر بعض تقنيات وأساليب المناهج المستعملة في العلوم الطبيعية أو العلوم الكمية على الخصوص مثل الرياضيات والاقتصاد والاحصاء، مما جعلها تضيع الكثير من أصالتها، ولكن أهم من ذلك هو فقدان الصلة والعلاقة فيما بينها، لأننا نرى ان تعاون العلوم الاجتماعية فيما بينها هو الأساس، وذلك اعتماداً على الأصل المشترك والعائلة الواحدة، ومن شأن هذا التعاون في رأينا أن يحقق الكثير، وبخاصة في مجال الوصول إلى منهج أو مناهج مناسبة وصالحة.

وهذا من شأنه أن يساعدها في التقدم والتطور والوصول إلى نتائج علمية معتبرة.

أولاً : الابستيمولوجيا والمنهجية في العلوم الاجتماعية:

إن عدم وجود منهج مناسب أو متفق عليه لدى العلوم الاجتماعية على العموم، والعلوم الأمنية على الخصوص لايعني أن هذه العلوم تنطلق من فراغ أو انها تسبح في الفضاء خارج أي نطاق أو أي مصدر علمي أو معرفي بل العكس إن العلوم الاجتماعية تعتبر أم العلوم إذا مارجعنا إلى الجذور أو المحور الذي تسير عليه العلوم كلها

إن الابستيمولوجيا (Epistemology) هي المحور أو الاساس الذى يجب أن لا تتخطاه كل العلوم . والمقصود هنا بالابستيمولوجيا هو علم المعرفة، أو علم العلم، ومن الصعب في الحقيقة ايجاد اتفاق حتى لدى المختصين في هذا الميدان لمصطلح الابستيمولوجيا . ولكن كل التفسيرات لاتخرج عن كونها تعني فلسفة العلوم، وعلى العموم يمكن اعتبارها «الدراسة النقدية لمبادىء، وفرضيات ونتائج مختلف العلوم»[1]

والذى يهمنا هنا هو أن الابستيمولوجيا تهدف أساساً إلى معرفة الأسس « تحديد الاسس» والمبادىء التي تقوم عليها العلوم، ومنها بطبيعة الحال العلوم الاجتماعية وكجزء منها العلوم الأمنية .

إن هذا معناه أيضاً أن الابستيمولوجيا تحدد القيمة والموضوعية للعلوم أي فحص الفرضيات، وفحص صلاحياتها المنطقية بالدرجة الأولى، وفحص القيمة المعرفية المتقدمة من طرف هذا العلم أو ذاك، ومدى تماسك وصلاحية وصحة النتائج التي توصل اليها، وهنا يصبح المنهج هو الوسيلة وليس الهدف ومن ثم فان العلوم الاجتماعية والعلوم الأمنية تقاس وتقيم على النتائج العلمية بالدرجه الأولى .

(١) كلمة ابستيمولوجيا من اصل يوناني، مركبة من كلمتين الأولى Episteme وتعني العلم أو علم، والثانية logos وتعنى دراسة، نقد أو دراسة ونقد متعمق، ويمكن أن تعني ايضا نظرية « نظرية العلم»

ومن هنا أيضاً نطلق إلى محور أهم وأكثر ملاءمة لجميع العلوم الا وهو البحث قبل المنهج على شروط الانتاج المعرفي العلمي، بحيث انه يكون القاسم المشترك بين جميع العلوم، قبل البحث عن المنهج المستعمل والذي يجب ان تكون شروط الانتاج المعرفي والعلمي هي الفارق في تصنيف العلوم والحكم لها أو عليها، وهذا مايمكن أن نسميه أيضاً بالدراسة النقدية الشاملة للعلوم أو الدراسة النقدية للمعرفة . وبكل اختصار انه من هذا المنطلق يتضح أن المنهج هو الجزء وليس الكل، وهذا هو جوهر نقطة الاختلاف بين المدارس الطبيعية والبيولوجية والمدرسة الاجتماعية

لأن دراسة المنهج وصلاحيته في الأساس تستند إلى الدراسة الوضعية، أي دراسة الوصف الصوري للموضوع «الشكل» تدل دراسة جوهر الموضوع على «البئر وغطاه وليس غطاء البئر فقط» والحاجة إلى دراسة الشكل والمضمون معاً وليس الشكل فقط، أى ليس دراسة نقدية متكاملة وذلك راجع ـ مثل ماسبق أن ذكرنا ـ إلى اختلاف جوهرى في الظواهر الاجتماعية والظواهر المادية أو عن الأشياء (Nomene) المادية التي تشكل موضوع دراسة العلوم الطبيعية والبيولوجية وهنا تظهر الحاجة إلى المرجع الابستمولوجي للحكم على العلوم وعلى صلاحيتها وعلى نتائجها وعلى درجة تماسكها، وعلى الاسهام المعرفي الذى تقدمه

إن الدراسة النقدية التي نطالب بها ـ بطبيعة الحال ـ لاتهمل ولاتنسى المنهج أو المناهج المستعملة لكنها لاتعمل منه الفارق في الحكم ان عملية وصف المراحل والتقنيات التي مربها البحث أو الانتاج العلمي لاتشكل في حال من الاحوال الهدف الأسبق على النتائج العلمية في حد ذاتها أو النتائج المعرفية بمعني المعرفة العلمية بل هي التي تأتى في مرحلة مابعد النتائج أى أنها الوسيلة وليست الهدف واعتراضنا يكون على أساس أن المغالاة في

«منهجية العلوم» تؤدي بها لتصبح هي الهدف الأسبق على النتائج ذاتها وهكذا تصبح هي الهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

ان المنهجية تبقى دائماً في كل العلوم حسب تصورنا الوسيلة لكشف العلاقة بين الفكرة والواقع، بين الفرضية والحقيقة لكشف العلاقة بين العقلانية (Logical Ratione) في التصور والمنطق والاطار الكلي للفهم والواقع حسب تعبير بلاتيسى (Robert Blanche)[1] الذي عالج موضوع الفهم وعلاقته بالابستيمولوجيا والمنهج أو المنهجية. ويخلص إلى ان المنهج ماهو الا الأداة وليس الأصل في عملية الانتاج العلمي والمعرفية بمعني المعرفة العلمية المنظمة[2] أي أن أهمية المنهج أو المناهج مرتبطه بالنتائج المترتبة على استعمال هذا المنهج أوذاك وهذا هو المهم وهذا هو محور النقاش حسب رأينا.

ثانياً : العلوم، وموقع العلوم الأمنية منها :

جدل كثير كان وما زال دائراً حول تقسيم العلوم إلى علوم طبيعية «مادية» وعلوم اجتماعية «انسانية». ان خلفية هذا التقسيم ليست بريئه كما يظهر للوهلة الأولى بحيث يشير التقسيم على هذا الأساس إلى أن العلوم الطبيعية المادية والبيولوجية تحمل معنى العلوم (Science) بينما تحمل العلوم الاجتماعية (الانسانية) معني المعرفة (Knowledge) وهنا تظهر عدم البراءة باعتبار أن المعارف تتفاوت في القيمة بينما العلم هو واحد وله نفس القيمة

---

(1)Robert Blanche. **L`episthimologie: Serie Que sais je**. Paris. P.U.F., P.P. 21 - 23.

(2) Lalande. A.**Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie**. Paris, P U. F., 1968, p.p. 15 -12.

في أي ميدان، على اساس أنه علم لأن كل علم هو معرفة وليست كل معرفة علم

إن العلوم الأمية هي جزء من العلوم الاجتماعية وإذا أخذنا بالتقسيم الذى يفرق بين العلوم على أساس علوم طبيعية « مادية» وعلوم اجتماعية «انسانية» الكثير من العلماء وبخاصة الطبيعيون منهم، حيث يجيدون مقولة ان «العلوم تعرف من مواضيعها» في محاولة للتفريق بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية، وهذه المقولة يجب أن تفهم على طريقة «الجبال تعرف من قممها»، أو يمكن أن تفهم بمعنى العلوم تعرف من مواضيعها باعتبار ان العلوم الطبيعية يسهل تعريفها من مواضيعها (ميادين دراستها) أو المواضيع التي تدرسها بينما يصعب ذلك في العلوم الاجتماعية والانسانية مثل التاريخ، فقه اللغة، النقد، الاثنوغرافيا الانثروبولوجيا، علم الاجتماع، والعلوم الأمنية وغيرها من العلوم التي تتعامل مع الظاهرة الاجتماعية، أو مع الانسان ككائن اجتماعي، أو مع الانسان في علاقته مع الآخرين. فهل فعلاً إن العلوم هي فقط تلك التي نستطيع تعريفها بسهولة من مواضيعها، طبعاً لا لأننا نعرف أن الكثير من العلوم التي سبقت الكثير من العلوم الطبيعية مازال الجدل دائراً حتى اليوم حول تعريفها ولم نصل بعد إلى تعريف موحد ومقبول لها لدى الجميع، كذلك فإن بعض العلوم لم نصل بعد إلى اتفاق عام على المواضيع التي تدرسها

إن تقسيم العلوم إلى علوم إنسانية وعلوم طبيعية في رأينا فيه تبسيط كبير[1]. ففي العلوم الأمية مثلاً يصعب إيجاد مكان لها بين العلوم الإنسانية

---

(1) A. Lalande. Op.Cit , pp. 14 - 22.

لأنه يمكن أن تتشابه مع بعض العلوم الإنسانية وممكن أن يختلف معها، فالتشابه يكونه في كونها تدرس مواضيع لها علاقة بالإنسان بوصفه اجتماعيا ولكن الاختلاف يكون في كيفية الدراسة فالعلوم الأمنية تدرس المواضيع من راوية الكلية، «بطريقة شمولية» بعكس الكثير من العلوم الانسانية التي تركز على الجزئية أو الاجتماعية بالجزئية فقط « الدراسة من راوية معينة فقط» وهنا تختلف العلوم الأمنية عن بقية العلوم الإنسانية الأخرى، باعتبارها علماً كلياً تفهم مواضيعه في إطار كلي فعلم الاجتماع مثلاً يختلف مع علم الاقتصاد الجزئي (Micro Economics)

١ـ التقسيم المقبول للعلوم

يقول الفيلسوف الفرنسي روبي ديكارت (*) Rene Descartes (1650-1596) مادام العقل واحد فإن جميع العلوم تخضع لمنهج واحد[١] وهذا بمعنى أن العلوم في جوهرها هي علم واحد، وهو بذلك لا يعترف بتعدد العلوم، نحن نريد أن نضيف في هذا الشأن ان التقسيم الحقيقي للعلوم هو الذي يقوم على أساس أن العلم بنيان واحد يتكون من طبقتين هما

أ ـ طبقة العلوم التجريبية (Experimental Sciences).

ب ـ طبقة العلوم التجريدية (Abstract Sciences) .

ففي الطبقة الأولى يكون البحث عن الحقيقة معتمداً أساسا على

(*) الفيلسوف الفرنسي (Rene Descartes) ألف كتاباً للرد على الفيلسوف الانجليزي فرانسيس باكون الذي يعالج فيه متطلبات العلم والبحث العلمي من وجهة النظر الفلسفية بعنوان Discours de la methode سنه ١٦٤٠م

(١) عثمان أمين. *ديكارت* القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٥م، ص ص٨٩ - ٧٠

التجريب (Field-work Experimental) أو استعمال الحواس والأدوات بالدرجة الأولى .

العلوم التجريبية تبدأ بالفيزياء وتنتهي ببعض العلوم الاجتماعية، وعلى رأسها علم الاجتماع . وبين البداية والنهاية يوجد الكثير من العلوم الأخرى والمعارف المنظمة التي نحصل عليها بالدراسات التجريبية . أما الطبقة الثانية (العلوم التجريدية) فهي التي يكون البحث عن الحقيقة فيها عن طريق التفكير المجرد « المنطق» أكثر من استعمال التجارب العلمية ويبتدىء بالرياضيات وينتهي بالعلوم الروحانية (الدينية) . وبين البداية والنهاية العلوم والمعارف الأخري التي تعتمد هي الأخري على التفكير المجرد والمنطق أكثر من اعتمادها على التجربة والحواس في تحقيق أهدافها .

لقد أصبح بين الطبقتين اللتين ذكرناهما مداخل وأبواب موصلة تربط بينهما فكرياً (معايير فكرية بين الطبقتين) يلتقى العلماء والباحثون على اختلاف اختصاصاتهم بحيث يستطيعون الانتقال من اختصاص إلى اختصاص دون فقدان معيار العلمية وهذا معناه انه يجب أن يكون هناك تبادل وتعاون بين مختلف العلوم، دون التقليل من قيمة أى منها، بل يكون ذلك على أساس الاحترام والتقدير المتبادل إذا ماأردنا الوصول إلى الحقيقة في أي مجال .

إن ماذهبنا إليه في هذا الإطار ماهو الا محاولة متواضعة في اطار تصنيف فروع العلم وليس للفصل أو التقسيم أو للحكم على العلوم .

نحن نهدف فقط إلى تفسير تضييقى قريب من الواقع الذي تدخل ضمن اختصاصاته، ومنها علم الاجتماع مثلاً وبالتأكيد العلوم الأمنية زيادة على المواضيع المعالجة أو المدروسة في الكثير من العلوم الاجتماعية ومنها

العلوم الأمنية والإنسانية هي في تطور وديناميكية دائمة، والسبب في ذلك راجع إلى المجتمع نفسه حيث انه هو الآخر في منظور وديناميكية دائمة وماعلى العلم المعني إلا متابعة ذلك.

كذلك علم التاريخ مثلاً جزء من العلوم الانسانية إذا عرفناه من موضوع دراسته - كما هي الحال عند أصحاب العلوم الطبيعية - فإن التعريف سوف يكون مخالفاً للواقع، لأنه على هذه الحال سوف يعرف تقريباً كالتالي:

هو ذلك العلم الذى يبين الوقائع والأحداث التاريخية ومن لعبوا دوراً فيها. فهل فعلاً هو هذا علم التاريخ؟ طبعاً لا. زيادة على أن الأحداث (بمعني الحقائق) التي يبحث عنها المؤرخون يأخذونها عن الوثائق والمخطوطات والمعلومات المكتوبة والمرصودة وهذه في الواقع لاتعطي الحقيقة كما هي بل ربما تعطينا الحقائق المراد إيصالها لنا على أنها حقائق اذ يصبح عمل المؤرخ الحقيقي هو البحث والتنقيب والاستقراء عن الحقائق الخفية من خلال الحقائق المقدمة على أنها حقائق، أو الوثائق التي تحجب الحقائق الخفية.

وهنا يتغير موضوع الدراسة تماماً من السرد والتقديم إلى النقد والاستقراء والاجتهاد الموضوعي[1] وعمل الباحث في العلوم الأمنية وبخاصة أن عمل رجل الأمن يماثل في كثير من الحالات إلى عمل المؤرخ، حيث نرى أنه في حالات عدة يبحث رجل الأمن عن (الريف) للوصول إلى الحقيقة. فأين التعريف من المواضيع الذي يدعو إليه الكثير من أصحاب العلوم الطبيعية.

---

(١) أحسن طالب «*طرق وأساليب البحث العلم*»، مطبوعة غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤م، ص ص ١٦ - ٢١.

٢ ـ المنهج العلمي في العلوم الأمنية.

إذا كان ليس من السهل التكلم عن منهج علمي في العلوم الاجتماعية بصورة عامة، فإنه من الصعب التكلم عن المنهج العلمي في العلوم الأمنية بصورة خاصة . لأنه مازال تطبيق المنهج العلمي في العلوم الاجتماعيه وفي حقل الدراسات الإنسانيه بصورة أعم مسألة فيها الكثير من الجدل والإختلاف . الواقع والأحداث والظواهر الاجتماعية يرى الكثير من العلماء أنها تشبه إلى حد كبير المعطيات والظواهر في الطبيعة، بالرغم مما يوجد بينها من اختلاف . والتشابه يكمن في كون الظواهر والأحداث الاجتماعية مثل الطبيعة ليست عشوائية بل منظمة وتوجد هي الأخرى في اطار يؤلف بين الأحداث والظواهر المتشابهة . وعمل البحث العلمي يتحدد في البحث عن الإطار الذي يجمع بينها، وهذا عن طريق اتباع مجموعة من القواعد والطرق والتقنيات، بها يصل إلى المبادىء العامة التي تحكم الإطار المؤلف لها وهذا مانستطيع تسميته بالمنهج العلمي[1]. العلوم الاجتماعية، ومنها العلوم الأمنية وبطبيعة الحال فإن الكثير من العلماء والباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية لايوافقون على هدا الطرح على الإطلاق باعتباره لايفرق بين العلوم الاجتماعية (العلوم الأمنية) والعلوم الطبيعية، ويرون أن هذا الطرح هو محاولة للتشبه، ومحاكاة العلوم الطبيعية ليس إلا . ومن ثم فإنهم يرفضون جملة وتفصيلاً «حكاية الإطار العام» والمبادئ العامة على اعتبار ان الظواهر الاجتماعية ظواهر مستقلة خصوصاً إذا أخذناها بالمفهوم السوسيولوجي والأمني وغير ثابتة وهي بذلك لايمكن أن تجمعها اطر أو مبادئ عامة .

---

(1) Raymond Boudon. **Les Methodes de Sociologie**. Que. Sais. Je. P.U.F., 1970.

الرافضون لمحاكاة العلوم الطبيعية يشيرون أيضاً إلى أن المجتمع يختلف عن الطبيعة والظواهر الاجتماعية، ومنها الأمنية تختلف عن الظواهر الطبيعية فأساس الظواهر الطبيعية هو الجماد في أي شكل كان (Nomene) بينما عالم وأساس الظواهر الاجتماعية (Phenomene)هو الكائن الحي الانسان، وهو الكائن العاقل المتحرك والذى كرمه الله وجعله فوق الجماد والطبيعة، وجعله مسيطراً عليها الي درجة كبيرة.

فهل يعقل إذاً ان نساوي بين الكائن الحي العاقل وبين الجماد والأشياء المادية ونجري عليه نفس التجارب وبنفس الطريقة والأسلوب؟ وهل يستطيع الباحث أيا كان أن يسيطر على الانسان وحركته وردود أفعاله وأسباب سلوكاته، تماما كما يسيطر على الطبيعة وموادها؟. هذه التساؤلات من شأنها ان تصعب الوصول إلى المنهج العلمي المناسب والمقبول لدى الجميع في العلوم الاجتماعية على العموم والعلوم الأمنية على الخصوص

قبل اختيارنا لأى منهج علمي مناسب من العلوم الأمنية نقدم بعض التعاريف الكلاسيكية للمنهج بصورة عامة، والمنهج المعتمد في العلوم الاجتماعية بصورة خاصة.

فهناك من يرى بأن المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية هو «أسلوب يسير على نهجه الباحث لكي يحقق الهدف من بحثه كأن يجد اجابه مناسبة للسؤال الذى يطرح، أو يستطيع التحقق من الغرض الذى يبدأ به بحثه»[1].

من التعريف يتضح أن الهدف الأساس هو البحث عن النتيجة، بدون

---

(١) محمد على محمد. *علم الاجتماع والمنهج العلمي*. الطبعة الثانية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٨٣م، ص ٦٢.

تحديد مسبق للمنهج بشكل رسمي معياري، كذلك يتضح أيضاً أن الفرق غير واضح أو على الأقل غير مرسوم بين مختلف العلوم على أساس هذا التعريف .

وهناك تعريف آخر، أقل شكلية وأقل تحديداً وهو أيضاً يسير في اتجاه البحث عن النتيجة بالدرجة الأولى، حيث يذهب إلى « الاستراتيجية العامة أو الخطة العامة التي يرسمها الباحث لكي يتمكن من حل مشكلة بحثه أو تحقيق هدفه»[١] .

وهناك من ينقل التعريف العلمي للمنهج من المستوى الاجرائي إلى المستوى التجريدي بحيث يصفه «مجموعة من العمليات العقلية التي تقود أية دراسة علمية مهما كان موضوعها»[٢]

إن هذه التعريفات السابقة يمكن أن نضعها في خانة التعريفات العامة أي التي لاتحدد المنهج العلمي تحديداً دقيقاً . لأنها تضع الهدف الأساس هو الوصول إلى النتائج، والاجابة على الفرضيات والتساؤلات المطروحة .

وبالمقابل هناك تعاريف أكثر دقة وتحديداً للمنهج العلمي في العلوم الاجتماعية مثل «هو مجموعة القواعد والأسس والخطوات التي يستعين بها الباحث في تنظيم النشاط الإنساني الذي يقوم به من أجل البحث عن الحقائق العلمية أو الفحص الدقيق لها[٣] .

إذاً الآن المنهج العلمي يتحدد في مجموعة قواعد وأسس، وخطوات،

---

(١) محمد أحمد بيومي *علم الاجتماع*. القاهرة: الدار الجامعية، بدون تاريخ، ص ٢٧ .

(٢) محمد عاطف غيث *علم الاجتماع* الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠م ص ١٧٣

(٣) محمد أحمد بيومي. المرجع السابق. ص ٢٨ .

متعارف عليها، ومقبولة في الأوساط العلمية، يستطيع بها الباحث العلمي القيام بعمله، ويبقى فقط التحديد لهذه الأسس والقواعد العلمية هو الذي يختلف من مدرسة إلى أخرى المهم هو أننا خرجنا من العموميات في تعريف المنهج العلمي إلى الخصوصيات، على شكل أسس وقواعد محددة ومتعارف عليها.

وهناك من يقف موقفاً وسيطاً بين التعريف العام «غير المحدد» والتعريف النسقي الشكلي (الباحث العلمي هو في المحل الأول إنسان يشكل طريقاً خاصاً من أجل الحصول على هذه المعرفة أو يتبع برنامجاً محدداً يؤدي به إلى الكشف عن الحقيقة مستنداً في ذلك إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة أو لوقائع وهذا هو مايوصف بالمنهج العلمي [1]

وهناك من يرى وجوب التفريق بين المنهج العلمي وبين أدوات البحث العلمي فالمنهج العلمي هو «مجموعة العمليات العقليه التي تقود إلى دراسة علمية مهما كان موضوعها». وأما تحولات البحث العلمي فهي «وسيلة كل علم لجمع الحقائق بطريقة خاصة ولهدف معين» فالمنهج العلمي حسب هذا الرأي هو واحد وانما الاختلاف يكون في أدوات البحث[2].

وهكذا فإن الاختلاف واضح حتى في تعريف المنهج العلمي لدى الكثير من العلماء والباحثين في العلوم الاجتماعية، فكيف تكون الحال إذاً بالنسبة للعلوم الأمنية، التي ما زالت في بداية الطريق، والتي لم يقع لحد الآن حتى الاتفاق على مضمونها وماهيتها ولاعلى هويتها النهائية

---

(١) محمد على محمد . مرجع سابق، ص ٨٧

(٢) عاطف غيث . *علم الاجتماع* الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٨٦م، ص ١٧٣

إن مسألة المنهج في نظرنا بالنسبة للعلوم الأمنية لاتخرج عن إطار النقاش العام السائد في العلوم الاجتماعية ونحن نرى بأن أسلم طريقه لتفادي النقاش غير المجدى حول المنهج العلمي والذي يمكن أن يؤدي إلى تعطيل سير وتقدم العلوم الأمنية هو الأخذ بما يلي :

إن المنهج العلمي في العلوم الأمنية هو ألا نأخذ بأية نتائج أو بأي شيء في ميدان العلوم الأمنية إلا إذا أيده دليل مناسب أوتوفرت الشواهد الواقعية (مادية أو منطقية) التي تؤكد صحتها وكذلك ضرورة الاستعانة بالمعالجة والتجريب «الميداني والمنطقي» لتحقيق الفروض والتأكد من صحتها في الأبحاث المقصودة .

إن تعقد الحياة الاجتماعية وتداخل المواقف والظواهر الاجتماعية يجب ألا تكون حائلاً دون الوصول إلى منهج سليم مناسب للعلوم الاجتماعية على العموم والعلوم الأمنية على الخصوص .

إن المطلوب هو الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات النفسية والثقافية والاجتماعية عند المعالجة والتعامل مع المواضيع الاجتماعية ومنها المواضيع الأمنية . لأن الظواهر الطبيعية هي الأخرى كانت ولازالت على درجة كبيرة من التعقيد إلا أن الجهود التي بذلت من قبل الباحثين في العلوم الطبيعية جعلتهم يصلون إلى ماوصلوا اليه من نتائج باهرة .

ثالثاً : المناهج الكمية والكيفية في العلوم الأمنية

إن أول ملاحظة عن المنهج العلمي والعلوم الأمنية هو الحيرة بين الفروض والنظريات ، وكيفية التأكد منها أو حتى الوصول إلى بعض التعميمات المقبولة على الأقل للوصول إلى نماذج تفسيرية مقبولة (Valid Explanations Models) ، وسبب الحيره هو التخبط بين الأرقام والدلالات

والمعطيات الإحصائية، التي ترتبط بالمواضيع الأمنية وبين التفسيرات والمعاني العميقة التي تربط بهذه الأرقام والمعطيات الإحصائية وبلغة أخرى الحيرة بين الكم والكيف والعلاقة بينهما

هناك صعوبات عديدة يواجهها الباحث في العلوم الاجتماعية بصورة عامة وفي العلوم الأمنية بصورة خاصة عند محاولته تطبيق المناهج الكمية

إن صعوبة تحديد العلاقات وضبط المفاهيم في الواقع وفي الميادين الأمنية مثله في ذلك مثل الظواهر الاجتماعية هو الذي سيزيد من صعوبة الاعتماد على المنهج الكمي في العلوم الأمنية

١ـ المناهج الكمية :

إن الاعتماد على الأسلوب الكمي في العلوم الاجتماعية يعنى التركير على الصياغة الكمية، في معالجة الأحداث والظواهر والوقائع المدروسة وذلك باستخدام الوسائل الاحصائية والرياضة كالمعادلات والنسب والمعامل الإحصائي ومقاييس النزعة المركزية، والتشتت أي استقصاء ظروف وملابسات التجربة الميدانية اعتماداً على المعطيات الرقمية والقياسات العددية .

وسبب الانبهار بالمنهج الكمي هو أن الكثير من الباحثين يعتبرون اللغة الرياضية (المعطيات الرقميه والقياسات) مثالاً في الدقة واليقين لما لها من خصائص لانجدها في اللغة العاديه، ومنها على سبيل المثال، البعد عن التأثير بظروف وآراء ومشاعر الناس فإذا ماقلنا (٥ + ٥ = ١٠) فإن ذلك سوف يكون عن جميع الناس وتحت جميع الظروف. اللغة الرياضيه تتصف بالدقة

والحياد والتجرد وهو ما لايتوفر في اللغة العادية (العدد لايتأثر بالمعدود)[1].

إن الأشياء التي تقبل القياس والعدّ (الكم) يسهل التعامل معها وتعطى نتائج أكثر دقة، مثل مادلت عليه نتائج الكثير من العلوم التي يمكن استعمال الكم فيها، وأول من استفاد من الكم والعدد هي العلوم الطبيعية وعلى رأسها العلوم الفيزيائية وأما في العلوم الاجتماعية، فإنها ما زالت في بداية الطريق، وربما كتاب الفرنسي "R.Covrnot" في ميدان علم الاقتصاد هو الانطلاقة الحقيقة لاستعمال المنهج الكمي في العلوم الاجتماعية[2]. وبعد ذلك جاء الباحث البلجيكي "Quetelet" كوتيلي الذي حاول أن يدخل الإحصاء والرياضيات في البحوث الاجتماعية، بل حاول أن يجعل العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع) يعتمد بشكل أساسي على الرياضيات والإحصاء[3] حيث أنه أعطى من الفيزياء الاجتماعيه لعلم الاجتماع مما أثار غضب الباحث الفرنسي "Ausiste" وأدى به إلى مهاجمته بسبب إفتقاره العلم الجديد (علم الاجتماع) على أبسط العلوم علم الرياضيات.

ولكن الانطلاقة الحقيقة للمنهج الكمي في العلوم الاجتماعية «علم الاجتماع» على الخصوص، لم تبتدئ إلا بعد الحرب العالمية الثانية على يد مدرسة شيكاغو الأمريكية في علم الاجتماع (Chicago School of Sociology) وبالخصوص على يد كل من الباحثين من أمثال ادوين سوذرلاند (Edwin Suther Land) وربوت بارك (Robert Park)، ودافيد كريسي

---

(١) بول موي *المنطق وفلسفة العلوم* ترجمة فؤاد زكريا، دار نهضة مصر، ١٩٧٣م. ص ص ٢٢٥ - ٢٢٠

(٢) اليونسكو *الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية* ترجمة جماعة من الباحثين، المجلد الثالث، ص ٥٦

(3) Raymond Boudon. Op. Cit. pp. 30 - 37.

(David Cresscy)وغيرهم من رعماء مدرسة شيكاغو لعلم الاجتماع

المنهج الكمي يطبق على الدراسات الاجتماعية سواء كانت كلية أو جزئية مرتكزة على دراسة وحدات كاملة أو أجراء منها فقط، وهي تهدف إلى تحديد المتغيرات تحديداً كمياً ومن ثمة تهدف إلى تسهيل العلاقة بين المتغيرات أو بين الظواهر، والأجزاء المكونة لها. ويستعمل مصطلح التحقيقات الكمية بمعنى: «تلك التي تسمح بجمع معلومات متشابهة من عنصر لآخر في مجموع العناصر فيما بعد يسمح لهذه المشابهة بين المعلومات بقيام الاحصاءات بشكل أهم التحليل الكمي للمعطيات»[1]

كذلك فإن المنهج الكمي إنطلاقاً من مسلمة رياضية أو عددية، يساعد الباحث على صياغة الفرضيات صياغة سليمة وأحياناً تكون سهلة التحقيق

٢ ـ المناهج الكيفية:

تشير كلمة «كيفية» إلى الكيف في مقابل الكم والكيف هو «ما لا يمكن التعبير عنه بالكميات ولا بالعلاقات الدقيقة»[2] والمنهج الكمي في هدفه لفهم الوقائع والأحداث والظواهر المدروسة يقوم على التصنيف والتعريف والوصف والتجريد، والحكم على الظواهر والمواضيع والمواقف والأحداث المدروسة.

وبمعنى آخر تقديم أكبر قدر من المعلومات حول الظاهرة، الواقعة، الحادثة، والمواقف المدروسة، قصد فهمها وتفسيرها.

---

(1) Raymond Boudon. Op. Cit. pp. 30 - 37

(٢) جميل صليبا *المعجم الفلسفي* بيروت دار الكتاب اللبناني ١٩٧٨م، ص ٢٥٣

المناهج الكيفية تتقدم عادة في دراسة الظواهر الانسانية المعقدة (ومنها المواضيع الأمنية) التي يصعب فيها تحديد العلاقات بدقة بين مختلف المتغيرات تحديداً كمياً

لقد تحمس بعض الباحثين في العلوم الاجتماعية إلى المناهج الكمية في مقابل المناهج الكيفية بسبب النتائج الباهرة التي تحصلت عليها العلوم الطبيعية وذلك في اعتمادها أساساً على المناهج الكمية ...

وكذلك إلى الاعتماد السائد بأن العلوم لاتتصف بالعلمية إلا إذا استطاعت أن تعبر عن العلاقات القائمة بين المتغيرات، أو إلا إذا استطاعت أن تضع نماذج تفسيرية أو نظريات تعتمد أساساً على معطيات رقمية أو عددية احصائية رياضية وكذلك راجع إلى الاعتقاد بكون الوصول إلى التعميم أو إلى القوانين الصالحة لن يتم بدون استعمال إدخال الكم

وهناك أيضاً الكثير من الباحثين الاجتماعيين الذين يرون بأن المناهج الكيفية ما هي الاعبارة عن تأمل أو تخيل أو حدس. وهي كلها عبارة عن آراء ذاتيه، لاترقى إلى مستوى العلم

وفي المقابل هناك من الباحثين الاجتماعيين من يصف أصحاب المدرسة الكمية في المنهج بالمهلوسيين والمخبولين بالكم.

٣ ـ الأسلوب الكمي الكيفي في العلوم الأمنية

على ضوء ما ذكرنا يتضح بأن الفروق والاختلافات بين المنهج الكمي والكيفي في العلوم الاجتماعية بصورة عامة والعلوم الأمنية بصورة خاصة لايمكن أن تؤدى إلى فصل تام أو عزل شامل للمنهجين إذا أردنا الوصول إلى نتائج على درجه عالية من الموضوعية وبالخصوص في الدراسات الميدانية

ان الجمع بين الطريقتين والأسلوبين هو الأمثل في رأينا حيث يتم البحث بطريقة كمية كيفية وفي نفس الوقت كلما أمكن ذلك وهو مقاربة النظرية بالتجريب حيث تستند النظريات (الفرضيات) إلى التجريب الميداني ويقترن التصور بالتجربة والتخمين بالوضع على المحك

والأسباب التي تجعلنا نعتقد بهذا الطرح نلخصها فيما يلي

١ ـ المشكلات الأمنية، هي نتيجة لمشاكل وظواهر سابقة للظاهرة أو المشكلة الأمنية

٢ ـ ارتباط الظواهر والمشكلات الاجتماعية بالجوانب الثقافيه والاقتصاديه والسياسية للمجتمع المعني مما يتطلب نظرة متعددة الجوانب (A multi - Dimensional View).

٣ ـ من أجل حسم النقاش حول ما له دلالة إحصائية (كمية) وغير دقيق (غير معبر) وما له دلاله نظرية تصورية وغير معبر إحصائياً أو كمياً

٤ ـ إعطاء الفرصة لكل من المنهجين أو الأسلوبين لتقديم أحسن ما لديهم، كل في مجاله، الوصف الدقيق وتحويل المعلومات الوصفية الدقيقة إلى معطيات إحصائية معبرة قياسياً وكمياً للوصول لأحسن النتائج

وبصورة عامة يهدف هذا الطرح (اعتماد المنهج الكمي والكيفي) إلى تحديد التصور في كل من المنهجين أو الطريقتين واستغلال أحسن ما لديهما دون التخلي عن أي منهما

٤ ـ الفرق بين منهج العلوم الأمنية ومنهج العلوم الطبيعية

عندما أشرنا في البداية إلى أن الباحث الاجتماعي كمنتج علمي، وكمساهم في المعرفة الانسانية، لايختلف في جوهر عمله عن بقية العلماء

الآخرين، فإن هذا لا يعني عدم وجود اختلاف في المنهج أو الطريقة العملية المستعملة من حيث الشكل بل هناك اختلافات على درجة من الأهمية نخص منها بالذكر مايلي:

١ ـ اختلاف أساسي يتعلق بكيفية طرح السؤال المبدئي، فالعلوم الطبيعية تبحث وبالدرجة الأولى عن الكيف، ولذا فالسؤال يكون دائماً كيف (Comment - How) أما العلوم الاجتماعية والعلوم الامنية خاصة فإنها تبحث عن العلة والسبب فالسؤال إذاً يكون لماذا (Why- Pourquoi) ولا يبحث عن الكيف الذي يرتبط أصلاً بالعلوم الطبيعية حيث يكون له معنى

٢ ـ الباحث الاجتماعي ومنه مختص العلوم الأمنية يتعامل مع ظواهر مرتبطة أساساً بالبشر والتعامل مع البشر ليس بالأمر السهل نظراً لعدة عوامل، فالظواهر الاجتماعية تمتاز بالحركة وعدم الاستقرار فهي دائماً في تغير وحركة مستمرة وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان فهمها. فما بالك بالسيطرة عليها، أما عالم الطبيعة فهو يتعامل أساساً مع مواد يسهل التعامل معها وحتى السيطرة والتحكم فيها سواء كان ذلك في الطبيعة أم المخبر، زيادة على أن خصائصها ثابته في أغلب الأحيان، إذا هناك فرق أساسي فيما يخص كيفيه جمع المعلومات والتعامل معها والقياس والتحليل ومن ثمة الاستنتاج.

٣ ـ بقاء صعوبة اختيار المنهج اللائق وصعوبه الوصول إلى تحليل سليم (مشكلة المعرفة المنهجية والمعرفة التنبؤية لدى علماء الاجتماع).

٤ ـ التعميم في العلوم الطبيعية، نستطيع بعد تجارب معدودة وناجحة أن تعمم أو نقدم أحكام نهائية بينما هذا من الصعب جداً القيام به (التعميم) في العلوم الاجتماعية عامة والعلوم الأمنية خاصة وذلك حتى بعد عدة

تجارب ناجحة لأن الظروف تتغير باستمرار ومن ثمة تتغير المعطيات والنتائج. هذا غير وارد في أغلب الحالات في العلوم الطبيعية

٥ ـ عندما ندرس ظاهرة معينة في العلوم الطبيعية تكون عادة قائمة بذاتها بينما في العلوم الاجتماعية أو في العلوم الأمنية وفي المجتمع بصورة عامة نركز على دراسة ظاهرة ونحاول فهمها ومعرفة الأسباب لنجد في النهاية أنها نتيجة لظاهرة أخرى وهكذا نجد أنفسنا في نقطة البداية ونقطة الصفر.

٥ ـ المنهج العلمي المناسب في العلوم الأمنية

الباحث الاجتماعي والباحث في العلوم الأمنية في عمله العلمي لايختلف عن بقية العلماء الآخرين رغم ما يمكن أن يعتقده البعض فالطريقة التي يستعملها دارس علم الاجتماع مثلاً أو المختص في العلوم الأمنية في مساهمته في الانتاج العلمي لاتختلف في جوهرها عن بقية الطرق المستعملة في ميادين علمية أخرى، سواء كان ذلك في العلوم الإنسانيه أم العلوم الطبيعية هذا إذا اعتبرنا عمل الباحث على أساس علمي. إن أبحاث العلوم الأمنية هي ـ أساساً ـ إسهام في تطوير المعرفة وخدمة الإنسانية مثله في ذلك مثل الكيمياء والاقتصاد والبيولوجيا وحتى علم الفلك وهذا يصح بالدرجه الأولى من حيث المضمون، لأن الباحث في العلوم الأمنية يهدف أصلاً مثل بقية العلماء وفي الميادين العلمية الأخرى إلى النقاط الأربع الأساسية في كل علم وفي كل بحث

١ ـ ملاحظة الظواهر (المشاكلات).

٢ ـ وصف الظواهر أو المعضلات أو المشاكل الاجتماعية

٣ ـ محاولة تفسير الظواهر والمعضلات الاجتماعية

٤ ـ محاولة التقدير للمستقبل بناء على معطيات وحالات سابقة «إذا توفرت نفس الظروف أو ظروف مشابهة» .

٥ ـ محاولة التحكم (محاولة التغير) وذلك عن طريق تقديم اقتراحات تصبح فيما بعد إجراءات عملية، بغية الوصول إلى الهدف المنشود .

لكن هذه النقاط لا تحظى بنفس الاهتمام لدى جميع العلماء وفي جميع الاختصاصات للأسف فهناك من يرى أن هذه النقاط في مجملها لا تتناسب مع مبدأ الموضوعية لدى العالم أو الباحث الذي يريد أن يكون موضوعياً، لذا نجد بعضهم مهتماً ببعض منها أكثر من اهتمامه بها جميعاً . وفي نفس المستوى، فبعض العلماء مثلاً يركز على النقطتين الأولى والثانية ويترك البقية بيسما هناك من يهتم فقط بالنقطتين الثانية والرابعة فقط .

هذه النقاط الخمس الملاحظة الانتباه، الاختيار والاهتمام، الوصف، التفسير، محاولة التقدير المستقبلي، محاولة السيطرة، التحكم، التغير، ليس العلماء والباحثون فقط الذين يهتمون بها أو يتعاملون معها بل جميع أعضاء المجتمع وفي حياتهم اليوميه يقومون بذلك أو على الأقل يحاولون القيام بها، الأب في عائلته، العامل في مكان عمله العضو في منظمته، أو حزبه السياسي، أو مؤسسته . وما إلى ذلك

الاختلاف فقط يكون في ان الملاحظه، الوصف، التفسير، التقدير المستقبلي، الاقتراحات، بهدف التحكم، التغير، السيطرة التي يقوم بها المواطن العادى في المجتمع تعتمد أصلا على الفطرة وعلى درجة العقلانية (Le Bonsence) التي يتمتع بها المواطن هنا تدخل طبعاً درجة ومستوى الثقافه العامة والخاصة التي يتمتع بها المواطن .

بينما الباحث العلمي في قيامه بالأشياء المذكورة سالفاً يعتمد أصلاً

وبطريقة واعية وهادفة على مناهج علمية ومنطقية محضره سلفاً في قيامه بعمله السالف الذكر هذا يعني وبشكل صحيح وجيد، تفسيرات دقيقة وعلمية، توقعات أقرب ما يكون إلى الواقع، واقتراحات ذكية وجيدة، بهدف الوصول إلى الهدف المنشود الذي هو محاولة التحكم أو التغير، في هذه الحالة إذا فالباحث في أي علم كانّ من الناحية العلمية يقوم بالخطوات العلمية التالية :

أ ـ جمع المعلومات الكمية حول الموضوع .

ب ـ تصنيف وغربلة المعلومات النوعية .

ج ـ القيام بالتجربة على ضوء فرضية ومنهج علمي صالح وأدوات جمع المعلومات أو القياس صالحة ومناسبة

د ـ تحليل المعلومات النظرية والميدانية .

هـ ـ تقديم النتائج والاقتراحات .

في الخطوة الثالثة والرابعة يعتمد الباحث على الاحصائيات المنهجية العلمية المختارة لكى يصل في النهاية إلى تكوين نمط تفسيري أو خلاصة عامة تكون إسهاماً في التراكمية العلمية

المراجـــــــع

المراجع العربية :

١ ـ أمين، عثمان. **ديكارت** . سلسلة أعلام الفلسفة. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثه، ١٩٦٥م.

٢ ـ انكلر، اليسك. **مقدمة في علم الاجتماع**. ترجمة محمد الجواهرى وآخرون، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨م.

٣ ـ بيومي، محمد أحمد . **علم الاجتماع** . القاهرة: الدار الجامعية. بدون تاريخ.

٤ ـ الساعاتي، حسن . **تصميم البحوث الاجتماعية** . بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م.

٥ ـ صليبا، جميل. **المعجم الفلسفي**. بيروت: دار الكتاب اللبنانى، ١٩٧٨م.

٦ ـ طالب، أحسن. «طرق وأساليب البحث العلمي». مطبوعة غير منشورة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٤م.

٧ ـ طالب، أحسن. **منهجية العلوم الاجتماعية**. مطبوعة لطلبة الدراسات العليا . معهد الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٢م.

٨ ـ غيث، محمد عاطف. **علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندريه، ١٩٨٦م.

٩ ـ محمد على محمد . **علم الاجتماع والمنهج العلمي** . الطبعة الثانية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣م.

١٠ ـ موي، بول. **المنطق وفلسفه العلوم**. ترجمة فؤاد ذكريا، دار النهضة، مصر، ١٩٧٣م.

١١ ـ اليونسكو. **الاتجاهات الرئيسة للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانيه**. المجلد الثالث دمشق، ١٩٧٦م.

المراجع الأجنبية:

1 - Blanche R. **Lepistemologie.** Serie que sais je, P.U.F., Paris,1970.

2 - Boudon , Raymond. **Les Methodes de Sociologie**. Que sais je, P.U.F., Paris,1970.

3 - Lalande A. **Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie**. 2e ed. P.U.F., Paris, 1968.

المعايير الأخلاقية للبحث العلمي في ضوء المفهوم الشامل للأمن

إعداد

د. رابح حروش

عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات العليا

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

المعايير الأخلاقية للبحث العلمي
في ضوء المفهوم الشامل للأمن

مقدمة :

العلم والأخلاق شيئان مترابطان ومتكاملان يعملان لشيء واحد وغاية واحدة هي سعادة الإنسان وأمنه واستقراره صحيح أن المفهومين كانا مختلفان إلى حد ما في عملية التركير والاهتمام لأن المثل الشائع قبل عصر التنوير كان يتمثل في (العلم للعلم) أي أن البحث العلمي كان بحثاً نظرياً وفلسفياً يهتم بتحليل الوقائع الأخلاقية من جانبها الفلسفي كالخير والشر والواجب والمحرم، من هنا أصبح التركيز في العصور القديمة والوسطى على البحث في المثل والفضائل عن طريق التأصل والتصور المطقي للأشياء بهدف تقديم نصائح وإرشادات لكيفية السلوك والتعامل والتعايش في حب وطمأنينة

وفي العصر الحديث خصوصاً بعد الثورة الصناعية والانقلاب التكنولوجي الضخم الذي غير وجه الطبيعة وسيطر على مجريات الأمور طبيعياً واجتماعياً بفضل اكتشافه للوسائل والأدوات المساعدة على اخضاع الطبيعة عن طريق البحث من أجل التنمية وتحقيق الأمن.

بهذا أصبح المثل المسيطر ليس (العلم للعلم) كما كان سائدا، وانما العلم لخدمة المجتمع والسيطرة على الطبيعة والتحكم في ميكانيرمات البحث العلمي هو مفتاح التقدم والرفاهية لكل المجتمعات وانقسام العالم إلى عالم متقدم في الشمال، وعالم متأخر في الجنوب هو بفضل العلم والبحث العلمي البناء المستند على معايير اخلاقية وقناعة ذاتية للباحث بعدم

الخلط بين ما هو ذاتي وخاص ويتعلق بشخصيته وحياته الخاصة المرتبطة بطموحاته واتجاهاته وغايته، وبين ما هو عام وخارج عنه فيتعامل معه بطريقة حيادية وموضوعية

وإذا كانت الاخلاق تبحث فيما يجب أن يكون، فالعلم بدوره يبحث فيما هو كائن، وهذا تجاوب مع الطبيعة البشرية ان تحمل الجانبين، الجانب الفيزيقي العضوي للإنسان الذي يحتاج إلى عناية ورعاية وحماية من أجل البقاء، والجانب النفسي المعنوي الذي يحتاج إلى الرضا والقناعة من أجل الحفاظ على التوازن الروحي والمعنوي

الأمن بدوره يتطلب العناية والاهتمام بالانسان من الناحيتين الناحية الجسمية ونعني بها توفير الأكل والشرب والملبس والمسكن كحاجات ضرورية للبقاء، الناحية النفسية بإزالة الخوف على الروح والدين والعرض والملك. وتحقيق الأمن لا يأتي من فراغ وإنما يأتي بتكاتف كل من جهود الحكومة والباحثين والأفراد، فالحكومة توفر الامكانيات والتنظيم والاستقرار، والباحث يسخر فكره وعلمه للبحث الموضوعي النزيه ومعالجة المشاكل من بدايتها، والأفراد يساعدون الحكومة والباحثين بالتجاوب مع الحكومة بالعمل الجاد والامتثال للمعايير والقواعد المنظمة للسلوك المجتمعي والتجاوب مع الباحث بإعطائه الحقيقة كما هي وإرشاده إلى موقع الفساد حتى يدرسها دراسة علمية وإيجاد الحلول الملائمة

وبما أن هذه الدراسة تتعلق بالبحث العلمي في مجال الأمن الشامل وهذا الأخير يعني استقرار المجتمع ورفاهيته، رضا الناس على نظام الحكم، وفي الحقيقة نادراً ما نجد مجتمعاً تتحقق فيه كل هذه العناصر. لهذا من مهمة الباحث والبحث العلمي العمل على تجسيد المعايير الأخلاقية التي

يرتضيها المجتمع والقواعد السلوكية المتعارف عليها من قبل الناس حتى يستطيع المجتمع السير والتقدم إلى الأمام دون خوف من المساس بالأساس أو التغيير في المبادئ.

الأمن الشامل كأحد الأهداف الرئيسة في تنمية المجتمع واستقراره يبحث بطريقة علمية إذا توفرت المعطيات الحقيقية للمشكلة المدروسة، وهذه المعطيات والحقائق التي يعتمد عليها الباحث الأمني في دراسته موجودة في مختلف المؤسسات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية، كالمدرسة والمصنع والسجن، مركز الشرطة، مراكز الاحصاء، والمؤسسات الحكومية كالمحافظة والبلدية وما إلى ذلك . هذه المؤسسات والأجهزة يشرف عليها أشخاص. والباحث الاجتماعي عندما يدرس هذه المؤسسات يدرسها من خلال الأفراد الموجودين بها أو يتعاملون معها ولهذا مسئولية الباحث والمبحوث جدّ مهمة في مصداقية نتائج البحث. افراد الأسرة وعمال المصنع والأحداث في دار الملاحظة، وأفراد الشرطة وعمال البنك وتلاميذ المدرسة ورجال الأمن في الحدود وما إلى ذلك، عندما يسألون من قبل الباحث عن مصلحتهم ومصلحة المجتمع، أن يعطوا المعلومة الصحيحة، وأن يجيبوا بصدق دون خوف ولا إحراج؛ لأن الدقة في الحقائق تعطي الدقة في النتائج، خصوصاً إذا كان الباحث ملتزماً بالمعايير الاخلاقية للبحث في تحريه الدقة وعدم الرضوخ للضغوطات مهما كانت سواء أكانت مادية كوجود المعلومة في مكان بعيد وتتطلب تكاليف كبيرة أم صعوبة الحصول عليها لوجود عراقيل أمنية وبيروقراطية، أو لحساسية المعلومة وسريتها كما يجب على الباحث الابتعاد عن المجاملة والتقرب إلى المسئولين بهدف تحقيق غرض مادي أو معنوي.

الباحث العلمي هو من يستطيع اختيار الموضوع بحيث يكون في امكانه دراسة الموضوع حتى النهاية واتباع الطريقة المنهجية الصحيحة في الحصول على الحقائق والبيانات الضرورية للبحث والأداة الملائمة لجمع هذه البيانات والوصول إلى نتائج مفيدة يمكن استخدامها والاستفادة منها .

أولاً: البحث العلمي وقضية الموضوعية

يتميز العالم المعاصر بالتطور الكبير والسريع في مجالي البحث الطبيعي والاجتماعي ، وهذا بعد مسيرة طويلة تمتد إلى القرن الخامس عشر عندما فصل البحث العلمي عن الفلسفة والميتافيزيقا ربما يسأل سائل لماذا حددت بداية البحث العلمي بالقرن الخامس عشر بينما البحث قد وجد مع وجود الانسان ، عندما بحث في كيفية التغلب على الصعوبات التي تعترضه في مسيرة حياته على الأرض . هذا صحيح ، ولكن البحث قديماً كان محدوداً ومختلطاً بالتفكير الذاتي والميتافيزيقي ، الشيء الذي جعل نتائجه محدودة وغير كاملة

أما البحث العلمي المبني على الملاحظة والتجربة والعمل الميداني فقد بدأ في عصر التنوير في أوروبا عندما تغلبت الحكومة الاقطاعية التجارية على الكنيسة ، حيث زاد الاهتمام بالبحث العلمي وزادت الاكتشافات العلمية خصوصاً في القرن الثامن عشر والتاسع عشر عندما استولت الرأسمالية على الحكم واستغلت نتائج البحث العلمي في تطوير آليات الحكم وترشيد الاقتصاد .

فالتحرر الفكري بالقضاء على الحكم الكنسي والتحرر الاقتصادي بالقضاء على الحكم الاقطاعي أديا إلى تشجيع البحث العلمي وتوظيف نتائجه في السيطرة على الطبيعة والإنسان وفي نفس الوقت تسهيل العمل

وتخفيف جهود الإنسان العضلية واستبدالها بالآلة واستخدام الآلة في العمل وتشجيع الثورة الصناعية للبحث العلمي خصوصاً في المجال الطبيعي وتوفير مكافآت سخية للباحثين والمخترعين الشيء الذي راد من التطور الصناعي والتكنولوجي. لكن في مقابل التطور السريع للتكنولوجيا، زادت المشاكل الاجتماعية تفاقماً وخطورة على المجتمع؛ بسبب الفرق الطبقي الكبير بين فئات المجتمع واهتمام الطبقة الغنية والحاكمة بالكسب السريع حتى ولو كان على حساب الإنسان، الشيء الذي أدى إلى ظهور عدة مشاكل اجتماعية كالهجرة من الريف إلى المدن للعمل في الصناعة، تداخل وتعقد العمل الصناعي أدى إلى الصراع بين رب العمل والعاملين، وجود الفقر بين العمال والثراء بين أرباب العمل، هذه المشاكل أفررت بدورها مشاكل أخرى كالجريمة وتعاطي المخدرات والشذوذ الجنسي وتفسخ الأسرة إلخ...

أصبحت هذه المشاكل وغيرها في العالم كله بصفة عامة وفي العالم الصناعي بصفة خاصة تقض مضاجع الحكومات، وتأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام السياسيين ورجال الأمن والباحثين في العلوم الاجتماعية ومن هنا يمكن اعتبار العلوم الاجتماعية والإنسانية لها نفس الأهمية ماللعلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء والفلك، لأن كلا العلمين متكاملان ويخدمان الإنسان بالتساوي وإذا حدث عدم توازن في الاهتمام بكلا العلمين (الطبيعي والاجتماعي) فلا شك ان هذا يؤثر على الأمن في المجتمع بصفة عامة لأنه لا يعقل تطوير الصناعة دون تطوير العامل الذي يعمل في هذه الصناعة، بتوعيته كيف يتعامل مع الآلة وما مدى مقدار الدقة والانتباه الذي يجب اعطاؤه لعمله وعلاقته بالاطراف الأخرى الذين يعملون معه، إذن مردودية العامل مرتبطة بما يقوم به الباحث الاجتماعي من فهم للبيئة

الصناعية بصفة عامة وسلوكية العامل وعلاقته في العمل بصفة خاصة.

وفي المجال الأمني لا يمكن الاعتماد فقط على الوسائل العلمية من أجهزة في كشف الجريمة ونوع الأسلحة والأدوات التي يستخدمها البشر في تخفيض الجريمة والسيطرة عليها، وإنما قبل هذا يستحسن العمل على الوقاية من الجريمة بدراسة أسبابها والدوافع الكامنة وراءها، وهذا من مهام البحث الاجتماعي الذي يدرس الضوابط والقواعد الاجتماعية وهل تتجاوب مع المكان والزمان اللذين طبق فيهما.

والبحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية يتطلب الاهتمام بقضية الموضوعية أكثر من العلوم الطبيعية لأن الموضوعية بصفة عامة تعني التقيد بالواقع المادي والنظر إلى الظاهرة كما هي موجودة في الواقع[1] والباحث في العلوم الطبيعية أكثر موضوعية نسبياً من الباحث في العلوم الاجتماعية وهذا لسبب بسيط هو أن الباحث الاجتماعي هو الذي يلاحظ ويختبر ويشرح النتائج[2].

نلاحظ مما سبق أن وضع الحدود بين مختلف العلوم صعب ولا أعتقد أن هناك علوما علمية وعلوماً غير علمية، وإذا كان هناك فرق بين العلوم فهذا الفرق في الدرجة لأن العلوم الاجتماعية هي الأخرى لها معايير علمية في البحث، وهذه العلوم تحاول إزالة الأحكام المسبقة والمعتقدات الشخصية في تعاملها مع الظاهرة الاجتماعية[3]. والصعوبات الحالية التي تواجه

(١) محمد صفوح الأخرس «المسائل المنهجية في البحوث الاجتماعية المقارنة». *المجلة العربية للدراسات الأمنية*، المجلد ٥، العدد ٩ (رجب ١٤١٠هـ) ص ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٢) فلاديمير كورغانوف *البحث العلمي* ترجمة يوسف أبي فاضل وميشال أبي فاضل بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣م، ص ١٠٨

(٣) نفس المرجع السابق، ص ١٠٧

العلوم الاجتماعية في تحقيق الموضوعية تعود إلى الأسباب التالية

١ ـ المفاهيم والمصطلحات :

المفاهيم والمصطلحات مهمة جداً في الأبحاث العلمية الاجتماعية خصوصاً وأن اختلاف الثقافات بين مجتمع وآخر يعكس اختلاف المفاهيم المستخدمة في كل مجتمع، وهذا يتطلب من الباحث تحديد المفهوم أو المصطلح المستخدم في بحثه[١].

والمفاهيم والمصطلحات الاجتماعية تختلف من علم إلى آخر ومن مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر وهذا الاختلاف بين المصطلاحات والمفاهيم في العلوم الطبيعية غير ضروري أو نادراً ما نجده فقانون تمدد الحديد بالحرارة، وتجمد الماء بالبرودة هي قوانين توصل إليها البحث الطبيعي ويمكن إعادة اختبارها في كل مكان وفي كل زمان، والنتيجة هي هي تحت نفس الشروط والأسباب أما إذا تكلمنا عن الظاهرة الاجتماعية، مثلاً التفكك الأسري، الانتحار، الجريمة، هذه الظواهر لها صفة العمومية، وهي موجودة وتحدث في كل المجتمعات بطريقة أو بأخرى، ولكن من جهة أخرى لها صفة الخصوصية أسباب التفكك الأسري وأسباب الانتحار وأسباب ارتكاب الجريمة تختلف من مجتمع إلى آخر كما أن أسباب هذه الظواهر تختلف من فترة إلى أخرى وخصوصية الظاهرة الاجتماعية إحدى الصعوبات الموضوعية في البحث العلمي والاجتماعي

٢ ـ التعامل مع الحقائق :

يتعامل الباحث في العلوم الطبيعية مع الحقائق كما هي موجودة، ولا يستطيع اقحام العامل الذاتي في الأسباب التي أدت إلى النتيجة، فالباحث

(١) محمد صفوح الأخرس، مرجع سابق، ص ٥٧

يكتفي بالوصف الذي تظهره النتيجة بيما النتيجة التي يصل إليها الباحث في العلوم الاجتماعية لا يكون لها معنى ولا مصداقية إلا إذا كان لها تبرير مقنع وتفسير منطقي مبني على المقارنة والربط بين المتغيرات.

والتفسير في العلوم الاجتماعية يخضع للفهم والقناعة وموقف الباحث من الموضوع الذي يعالجه، وهذا من شأنه إضعاف الجانب الموضوعي في البحث الاجتماعي مثل موضوع (تعاطي المخدرات وأضرارها على المجتمع) فالنتيجة أو النتائج التي يتوصل إليها الباحث الاجتماعي عن طريق الأرقام والنسبة المئوية، لا تعني شيئاً إذا لم تكن مبررة عن طريق المقارنة والتفسير للنسب المئوية، وكيف ان عاملاً من العوامل أكثر تأثيراً من العامل الآخر، ليس بسبب أنه يمثل أعلى نسبة مئوية، وإنما بسبب أنه أكثر أهمية بالمقارنة مع العوامل أو الأسباب الأخرى.

٣ ـ صعوبة السيطرة على الظاهرة الاجتماعية :

الظاهرة الطبيعية موجودة خارج الباحث وهي ثابتة أي لا يستطيع الباحث إدخال العامل الذاتي فيها. عندما يتعامل الفيزيائي أو الكيميائي مع الظاهرة الطبيعية لا يستطيع الخروج عن النتيجة التي جاءت بسبب محدد وتفسيرات الباحث محدودة جداً بينما الوضع بالنسبة للباحث الاجتماعي يختلف، لأنه يتعامل مع الظاهرة من الداخل وهو جزء منها. والظاهرة الاجتماعية متغيرة تتأثر وتؤثر في الباحث. ومن هنا تصبح الموضوعية صعبة التحقيق في العلوم الاجتماعية بسبب صعوبة أبعاد العوامل الذاتية والتجرد من العواطف والمصالح والاتجاهات والقيم التي يحملها الباحث.

٤ ـ خصوصية الظاهرة الاجتماعية :

تتميز الظاهرة الطبيعية بالعمومية وهي صالحة في كل زمان وتنطبق على كل مكان؛ الحديد مثلاً يتمدد بالحرارة وينكمش بالبرودة، وهي خاصية

عامة تنطبق على الحديد في جميع أنحاء العالم ومستمرة، أي أن تمدد الحديد بالحرارة وجد في الماضي وموجود في الحاضر أما الظاهرة الاجتماعية فتتميز بالخصوصية، فأسباب الجريمة مثلاً تختلف من زمان إلى آخر، وإذا كانت أسباب الجريمة في الماضي هي الفقر أو الدفاع عن الشرف أو بسبب العصبية القبلية، فإن أسباب الجريمة في الحاضر تختلف وربما تعود إلى الدفاع عن مبدأ سياسي أو من أجل الثراء السريع وما إلى ذلك

كما أن أسباب الجريمة تختلف من مكان إلى آخر، أي أن دوافع الجريمة في الدول الصناعية تختلف عن الدوافع إلى الجريمة في الدول النامية

إذن هذه الخصوصية الموجودة في الظاهرة الاجتماعية تتطلب من الباحث الالتزام بالمعايير الموضوعية حتى لا ينزلق وراء عواطفه أثناء الدراسة ومجاملة جهة على أخرى، أو إظهار ما يريد، واخفاء أو تجاهل ما لا يريد، هذه كلها تصرفات غير علمية وتتنافى مع المعايير الاخلاقية للبحث

٥ ـ الموضوعية في العلوم الاجتماعية :

إذا كان الباحث في العلوم الطبيعية يتعامل مع الظاهرة الجامدة والثابتة نسبياً، فهذا يقلل من التدخل الذاتي في نتائج البحث. وقضية الموضوعية في العلوم الطبيعية شبه مفروضة على الباحث، لأن هناك بعض البحوث في الظواهر الكيميائية والفيزيائية، أو حتى الطبية، تتطلب من الباحث الموضوعية والدقة الشديدة حتى يصل إلى السيجة المطلوبة. وإذا أخطأ الباحث أو أهمل في وزن المقادير المطلوبة، ومراعاة الوقت المحدد في تركيب مادة معينة، لا شك أن أول المتضررين من هذا الخطأ أو الاهمال هو الباحث نفسه ثم المجتمع. في البحوث الفيريائية والكيميائية أي خطأ أو إهمال في المقادير التي تتركب منها المادة ربما تؤدي إلى انفجار أو اشتعال النار، وهذا الفشل لا يؤثر على سمعة الباحث فقط، وانما على حياته وحياة الآخرين

كذلك . ولهذا تعتبر الموضوعية والدقة فيها بالنسبة للعلوم الطبيعية مفروضة على الباحث .

الموضوعية في العلوم الاجتماعية غالباً لا تكون دقيقة كما أن الاستفادة من نتائجها غالباً ما تكون ضعيفة ، خصوصاً في الدول المتخلفة والتي لا تعطي الاهتمام الضروري للعلوم الاجتماعية . وصعوبة تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية ذات جانبين ، الجانب الأول ، يتعلق بالباحث نفسه ولأنه جزء من العملية البحثية ؛ فتأثير ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه تجعله غير قادر على التخلص من العوامل الذاتية كالرغبة في تحقيق غرض مادي أو تقديم خدمة لقريب أو صديق أو عدم الاكتراث أو الإهمال وأحياناً حتى التعمد في الاستناد إلى معلومات غير صحيحة أو غير حقيقية ، وهذا بسبب عدم مراعاته للمعايير الأخلاقية التي يتطلبها البحث العلمي .

الجانب الثاني ، في صعوبة تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية يتعلق بطبيعة البحث نفسه حيث نجد الباحث هنا يتعامل مع البيئة الثقافية والسياسية التي تحكمها علاقات جدّ معقدة من قيم وعادات ودوافع ، تحكم الأفراد وتحد من حريتهم . والثقافة بهذا المعنى هي التي تشكل نمط السلوك وتحدد نوع التعامل مع البحث والباحث . فإذا كانت هذه الثقافة مرشدة وتوصلت إلى خلق ما يسمي بالعقلية العلمية في السلوك ؛ فالباحث في هذه الحالة تسهل مهمته البحثية ، وما عليه إلا استخدام الطرق العلمية في الحصول على البيانات ومعالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية المطبقة في العلوم الاجتماعية والأمنية . وبهذا تكون الموضوعية في هذه العلوم مستوفية لشروطها . غير أنه من الملاحظ أن مجتمعات الدول النامية مازالت تسودها ثقافة تقليدية ، وينقصها التفكير العلمي ؛ الشيء الذي أثر سلباً على نتائج البحوث الاجتماعية بسبب التدخل الذاتي سواء من طرف المجتمع المبحوث أو من طرف الباحث .

ثانياً : البحث العلمي والتكوينة الاجتماعية ـ الثقافية السياسية للباحث:

الباحث العلمي أقدر الناس على إدراك الأبعاد والأهداف التي يريد المجتمع الوصول إليها ومعرفة هذه الأهداف التي وضعها المجتمع كاستراتيجية عامة لتنميته واستقراره، وأنه يقوم بها الباحث في إطار ثلاثة مكونات: البناء الاجتماعي، والتراث الفكري والحضاري، والفرد كعنصر وسط بين البناء والثقافة[١].

يمكن اطلاق البناء الاجتماعي على كل العناصر المادية الثابتة في المجتمع من مؤسسات علمية واقتصادية وسياسية والتي تمثل النظام الخارجي للمجتمع. والتراث الفكري والحضاري عبارة عن ثقافة المجتمع من قيم ومعايير ومعتقدات تشكل الجانب المعنوي للبناء الاجتماعي، وتتم من خلاله التفاعلات والعلاقات المشتركة بين الفرد كفاعل وموجه ومستفيد من الثقافة المعنوية، وبين المؤسسات المختلفة كحاضنة للنسق والنظام وسياسة المجتمع[٢]

ويتضح من هذا أن المجتمع يعمل في تناغم وتكامل بين جميع عناصره لكي يقوم بوظائفه من خلال القيم والمعتقدات المشتركة سواء أكانت هذه القيم والمعتقدات اجتماعية أم ثقافية أو سياسية. ودور الباحث هنا استيعاب هذه العناصر وفهمها لكي يتسنى له دراستها دراسة واقعية مبنية على معطيات واقعية وقواعد منهجية[٣]. وهذا من خلال تكوينه الثقافي وغزارة معارفه

---

(١) محمد صفوح الأخرس مرجع سابق ص ٥٥

(٢) أحمد الخشاب *التفكير الاجتماعي دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية* بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨١م، ص ٦٥٤

(٣) محمد علي محمد *مقدمة في البحث الاجتماعي* بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨٢م، ص ٤٥

العلمية وإلمامه بخبرات وافية عن المجتمع الذي يدرسه، وقدراته على التخلص من الأفكار المسبقة، والقيم التي يمكن أن تؤثر على موضوعيته[1].

اذن فالباحث ينطلق في حكمه على الأشياء من المعطيات والحقائق التي تتوفر لديه ومدى اقتناعه بهذه المعطيات. صحة الحقائق التي يعتمد عليها الباحث في دراسته ترتبط بما يتوفر عليه المجتمع من تنظيم محكم واستقرار دائم وجدية المؤسسات التي هي مصدر القرار والحقائق.

فالتكوين الاجتماعي والثقافي والسياسي للباحث يعتمد على مدى صحة المعلومة وعقلانية التوجيه الذي توفره المؤسسة التعليمية والسياسية والثقافية لأفراد المجتمع. وعليه يصبح المحيط الاجتماعي والتكوين الثقافي والتوجيه السياسي عبارة عن مصادر توجيه للباحث لكي يكون باحثاً موضوعياً ملتزماً بالمعايير الأخلاقية للبحث أم لا

١ ـ المحيط الاجتماعي:

غالباً ما يتأثر الباحث بالمحيط الاجتماعي الذي يعمل فيه، ومن المعروف ان الانماط الاجتماعية والسلوكية من عادات وتقاليد وتعاملات وعلاقات تشكل العامل الرئيس في مدى موضوعية الباحث. فإذا كانت هذه الأنماط تشجع على العلاقات الذاتية والشخصية واهمال الجوانب الرسمية والقانونية، فلا شك أن هذا يؤثر على موضوعية البحث، ونزاهة الباحث وسلامة المعلومة التي يعتمد عليها الباحث في دراسته.

فالإهمال وعدم مراعاة الدقة في رصد المعلومة المتوفرة في الوثائق الرسمية والتقارير الإحصائية تعمل على تشويه المصدر الذي يعتمد عليه الباحث، في جمع المعلومات، إلى جانب هذا يوجد تشويه آخر في المعلومة

---

(١) محمد صفوح الأخرس مرجع سابق، ص ٦٠

التي يجمعها الباحث من المبحوث، وهذا يعود لعدة أسباب منها عدم وعي المبحوث بأهمية البحث، مجاملة المبحوث للباحث، أي محاولة إرضائه وإعطاء أي معلومة، خوفا من اعطاء المعلومة الصحيحة نظراً لحساسيتها أو خوفه من المسئول.

٢ ـ المحيط الثقافي:

يعمل المحيط الثقافي على تشكيل سلوك الفرد وتفاعله سلبياً أو ايجابياً مع المجتمع من خلال ثلاثة عوامل أساسية هي

أ ـ **العامل الثقافي العام.** تعمل القيم الخلقية والروحية والاجتماعية من لغة وعادات وتقاليد وأعراف وقوانين على تشكيل النمط السلوكي للأفراد، ومن الصعوبة تغيير هذه السلوكات لأنها مرتبطة بالقيم

ب ـ **العامل الثقافي الخاص.** تتمثل العوامل الثقافية الخاصة للفرد في العادات والقواعد التي تتبناها جماعة ما، وتتقيد بها للحفاظ على تماسكها ووحدتها كعادات الأسرة وجماعة الأصدقاء والجماعات المهنية والدينية وما إلى ذلك. والفرد داخل الجماعة يؤثر فيها حسب تعوده ومكانته داخل الجماعة.

جـ ـ **عامل الخبرات الخاصة:** كل فرد له تجربة خاصة به في الحياة، كما أن له عمل خاص به، وهذه الخصوصية في الخبرات تعطي للإنسان قناعة وسلوكاً خاصاً به.

هذه العوامل الثقافية مجتمعة تكون نمطاً سلوكياً عاماً كما أنها تقود وتوجه مشاعر الفرد لهذا يقال إن عقلية الجماعة أعلى من عقلية الفرد في حالة ما إذا كانت الجماعة مثقفة ومتجانسة كجمعية الأطباء والمهندسين.

وأما في الحالة المعاكسة، أي عندما يكون الفرد مثقفاً والجماعة أمية أو شبه أمية ففي هذه الحالة يقال إن عقلية الفرد أعلى من عقلية الجماعة.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الباحث كأحد الأعضاء الأكثر تأثيراً وفاعلية في المجتمع، يعمل على تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع من خلال تبنيه لهذه العوامل الثقافية التي تعمل وفق المعايير الأخلاقية للبحث العلمي.

المحيط السياسي: المحيط السياسي قريب من المحيط الثقافي في ممارسة الضغوط على توجيه الباحث عن الموضوعية كمبدأ أساسي في عمله. المتوقع من الباحث ألا يتأثر بالمذاهب والاتجاهات النظرية التي درسها وألا يحاول تبنيها أو تقليدها دون مراعاة الواقع والمحيط الذي يدرسه. كما يتوقع من الباحث العلمي ألا يتأثر بالعامل الايديولوجي سواء الايديولوجية التي اقتنع بها، ويحاول عكسها على نتائج بحثه، أو للأيديولوجية التي يحاول المجتمع الذي يعمل فيه فرضها عليه.

ويتضح مما سبق أن الباحث أكثر الناس دراية بمشاكل مجتمعه وأكثر التزاماً بالبحث العلمي، وحتى يتحقق هذا يجب على الباحث أن يكون فطناً لما يجري حوله، وأن لا يتأثر بالسياسة الخاصة بالمجتمع الذي يبحث فيه.

الباحث هو المرآة التي ينظر بقية الناس من خلالها إلى المجتمع، كما أنه المنظار العاكس لمشاكل وهموم مجتمعه. لهذا يتوقع منه أن يكون محايداً ولا يحتكم إلا للمعطيات الواقعية، غير متأثر بالقيم الاجتماعية والضغوطات السياسية.

وإذا عرفنا أن الباحث غالباً ما يقع تحت ضغوط من أعلى، يحاول المسئولون احتضان الباحث وتوجيهه نحو أهدافهم السياسية حتى ولو كانت هذه الأهداف غير واقعية وغير منطقية. إلا أن هذا لا ينطبق على كل الباحثين وكل البحوث، بل توجد بحوث جيدة تخضع لكل المعايير الأخلاقية

والعلمية المطلوبة، كمايوجد باحثون على مستوى عال من الالتزام بالمبادئ الأخلاقية والمنهجية المطلوبة في البحث العلمي.

ثالثاً: المعايير الأخلاقية لإنجاز التصوّر الشامل لمفهوم الأمن في العملية البحثية

المعايير عبارة عن ضوابط وقواعد واجراءات أخلاقية وقانونية يحتكم إليها الأفراد في المجتمع أو يبني عليها نظامه العام في تحديد العلاقات والسلوكات التي يجب على الفرد أن يعملها أو لا يعملها.

إذن المعايير بهذا المعنى لا تأتي من فراغ، وإنما هي مكتسبة من ثقافة المجتمع وتراثه الذي ينتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة والتعليم في المدرسة والأسرة والجماعة وما إلى ذلك، ويصبح المعيار هنا عبارة عن قاعدة تحكم وتوجه سلوك الفرد في كل المواقف الاجتماعية التي تشترك فيها الجماعة. وإذا كانت الجماعة جزءاً من المجتمع العام، فهذا المجتمع له بناء متكامل يتكون من أنساق وهذه الأنساق بدورها تحكمها معايير تقوم بتوجيه وترشيد سلوك وفعل الأفراد نحو ما هو متوقع منهم.

تتعدد أنواع المعايير كالقوانين والمكانات والقواعد والأساليب الشعبية والأعراف والعادات والطقوس والشعائر [1] إلا أن هذه الأنواع يمكن حصرها تحت ثلاثة أنواع رئيسة هي:

١ ـ الأساليب الشعبية:

الأساليب الشعبية هي العادات والتقاليد التي تتبناها جماعة معينة في

---

(١) يوسف مصطفى القاضي مرجع سابق، ص ١٢٢

حياتها اليومية لكن الفرد داخل الجماعة غير ملزم رسمياً باتباع وتنفيذ هذه العادات حرفياً . والأساليب الشعبية كشعيرة من شعائر الجماعة تحدد سلوكهم العام عن طريق الرضا والاستحسان عند الاتيان بها وعدم الرضا والاستهجان عند التخلي عنها . والرضا أو الاستحسان والاستهجان تعتبر عقوبة معنوية للفرد داخل الجماعة دون أن تمتد إلى أن تكون عقوبة مادية .

٢ ـ الأعراف:

يرى بعض المفكرين أن الأعراف كلمة مرادفة لكلمة أخلاق، لهذا فالعرف ليس مجرد سلوك اعتاد عليه الناس في حياتهم، وأصبح جزءاً من هذه الحياة . فالعرف أبعد من هذا لأنه معيار وضعته الجماعة لتحقيق هدف إيجابي للجماعة أي تحقيق الرفاهية والاستقرار لهم عن طريق اتباع قواعد معينة . لهذا يكون الفرد ملزماً باتباع العرف لأنه في مصلحة الجماعة والتخلي عنه مضرة للجماعة، وبالتالي يعاقب من يخرج عن العرف مادياً ومعنوياً .

٣ ـ القانون:

القانون نوع آخر من المعايير التي تنظم المجتمع وتقوم بالسهر على تنفيذها، والرام الأفراد باتباعها الأجهزة الرسمية الحكومية، والقانون ليس كالعادة أو العرف التي تظهر تلقائياً وتدريجياً في المجتمع، فالقانون يوضع من قبل المجتمع قصداً بهدف الحفاظ على النظام والأمن بين الناس[1] ومن المهام التي تؤديها القوانين زيادة على ما تقوم به العادات والأعراف أنها تقوم بحماية هذه المعايير التلقائية غير الرسمية، كما أن القانون أكثر مرونة واتساعاً

---

(١) محمد فؤاد حجازي مرجع سابق، ص ٣٠ .

من العادات والأعراف لأنه يعمل على التوفيق بين الثقافات التي تحكمها العادات والأعراف داخل المجتمع الواحد.

وباختصار فالقوانين عبارة عن معايير رسمية تضعها الدولة ومنظماتها المختلفة وتلزم بها أفراد المجتمع أثناء أداء أعمالهم.

يتضح مما سبق أن المعايير سواء أكانت متمثلة في الطرق الشعبية أم في الأعراف أو في القوانين، فسبب وجودها أخلاقي بالدرجة الأولى، لأنها جاءت بهدف تحقيق الخير والرفاهية للمجتمع والأخلاق بصفة عامة تعمل على ترشيد سلوك الفرد وتوجهه نحو القيم الخلقية والمثل العليا على أساس من الفهم والإدراك[1] وفي هذا السياق تكون الأخلاق ذات جانبين رئيسين هما :

١ ـ الجانب المثالي المعياري.

٢ ـ الجانب الوضعي التجريبي.

والمعايير الأخلاقية في مجال البحث الشامل لمفهوم الأمن يتضمن الجانبين المذكورين سابقاً، بقدر ما هو مطلوب من الباحث والمبحوث في الدراسات الاجتماعية الالتزام بالموضوعية والحياد والتخلي عن العواطف الذاتية بقدر ما هو صعب التخلص من هذه العوامل نهائياً.

ومن هنا يصبح المعيار الأخلاقي في الدراسات الاجتماعية حكماً بين ما هو خاص وما هو عام، بين ما هو ايجابي وما هو سلبي وهذه تعتبر أحكاماً معيارية، تخضع لتقييم الباحث من خلال ما يؤمن به من إخلاص وأمانة وصدق.

وفي هذا السياق ترى النظرية التقويمية ان العلوم الاجتماعية غير علمية،

---

(١) محمود حمدي زقزوق *مقدمة في علم الاخلاق* الكويت: دار القلم، ١٩٨٣م، ص ٦٤

ولا تخضع للقواعد والطرق المنهجية العلمية، وحجتها أن الانسان سواء أكان باحثاً أم مبحوثاً هو موضوع الدراسة ولهذا لا يستطيع التحرر من القيم التي يحملها. كما أن التفسير، كمتطلب ضروري في العلوم الاجتماعية، مبني في غالب الأحيان على المعتقد الايديولوجي والمثل الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية[1].

ومن جهة أخرى فالتفسير الذي يقوم به الباحث في العلوم الاجتماعية لا يقوم به عفوياً أو خاضعاً لميوله ومعتقداته الشخصية، وإنما يقوم الباحث بالتفسير في العلوم الاجتماعية بناء على قواعد وضوابط منهجية لا يستطيع الخروج عنها إذا التزم بالمعايير الأخلاقية للبحث.

ونظراً للتداخل الموجود في الدراسات الاجتماعية والأمنية بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي، على الباحث إذن أن يكون أكثر حرصاً على عدم اقحام ميولاته وآرائه واتجاهاته المذهبية والايديولوجية في بحثه، حتى يتمكن من الوصول إلى نتائج علمية موضوعية لا تقبل الشك على الأقل من الناحية المنطقية. لأن الجوانب الأخرى التي تعود إلى المبحوث ومدى صدق المعلومة التي يقدمها إلى الباحث، فاللوم هنا لا يعود إلى الباحث وحده، رغم أنه يتحمل الجزء الأكبر في الحرص على صدق المعلومة التي يريد جمعها، سواء عن طريق تبني أدوات ومناهج وطرق معالجة للمعطيات أو حتى تغيير موضوع أو مجالات الدراسة إذا تأكد له أنه لا يستطيع استيفاء الشروط العلمية في الموضوع المحدد واستبداله بموضوع آخر يتوفر على الشروط العلمية للبحث.

---

(١) علي عبدالرزاق حلبي. *قضايا علم الاجتماع المعاصر* بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨٤م، ص ١١٤

أما من جهة المبحوث فهذه قضية المجتمع ككل، وليس مهمة الباحث وحده، فسياسة الحكومة ووسائل الإعلام والرأي العام كلها تسهم في رفع مستوى الوعي الفردي والجماعي بأهمية وضرورة البحث العلمي الذي يسهم في تنمية المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار لجميع أفراده

والأمن الشامل في أي مجتمع هو مسئولية جميع الأفراد حكاماً ومحكومين، ولا يمكن الاعتماد على الحكومة أو الشرطة أو الجيش أو المسئولين أو الجمعيات، وإنما يتحقق الأمن بتكاتف وتعاون كل هذه الأطراف الرسمية بالإضافة إلى القاعدة العريضة من المجتمع الذي يجب أن يشارك كل واحد بقدر ما يستطيع في تحقيق الأمن. ومساهمة كل أفراد المجتمع في العملية الأمنية عن قناعة ووعي من مهام الباحث الملتزم بالمعايير الأخلاقية.

لا شك أن تقدم المجتمعات وتطورها لم يأت من فراغ وإنما جاء عن طريق البحث الموضوعي الدقيق، شارك فيه الكثير من الباحثين سواء في تخصص واحد أو من عدة تخصصات، ليكمل بعضهم بعضاً ومهما كانت أعمال الباحثين جيدة أو متوسطة الجودة، ناقدة أو مادحة لأعمال أخرى، متفقة أو مختلفة مع أعمال أخرى، فهي أعمال تسهم بقدر قليل أو كبير في تنمية المجتمع واستتباب الأمن فيه ومن المعايير التي يجب توفرها في الباحث ما يلي :

١ ـ الثقة بالنفس :

من بين المعايير الحميدة في الباحث التواضع، والتواضع لا يعني الضعف أو التخاذل كما لا يعني التعالي والاستبداد بالرأي وإنما يعني بالتواضع أنْ يكون الباحث واثقاً من نفسه وعمله، بحيث لا يتأثر بأي رأي ولا يطلق الأحكام المسبقة على الأشياء قبل الدراسة والتمحيص والتدقيق فيها. كما أنه لا يجب التمسك برأيه دون سماع الانتقادات والرأي الآخر

فالحساسية الزائدة اتجاه نقد الآخرين تؤثر على البحث، كما أن نقد الآخرين دون تبرير كاف يعتبر تحاملاً وعملاً غير أخلاقي. لهذا على الباحث أن يكون واثقاً من نفسه بتقبل نقد الآخرين، انتقادات الآخرين بموضوعية وبهدف البناء وليس التهديم[1]

٢ ـ النزاهة :

من بين المعايير الأخلاقية الضرورية للباحث أن يكون صادقاً مع نفسه قبل أن يكون صادقاً مع الآخرين. فالنزاهة من المعاني الأخلاقية السامية التي يجب على كل فرد أن يتحلى بها في سلوكه ومعاملته مع الآخرين. وتعني النزاهة مراقبة الذات من الداخل أي الخوف من الضمير وليس من الآخرين، وتظهر النزاهة في مجال البحث العلمي على شكل الصدق في المعلومة التي يأتي بها في بحثه، الأمانة في عدم الاعتداء على أعمال الآخرين دون اعتراف بمجهوداتهم، وأخيراً الالتزام وتعني عدم تلفيق الحقائق وما عليه واثبات الحقيقة سواء أكانت سلبية أم ايجابية دون مخافة لومة لائم[2].

٣ ـ الحيـاد.

من المعايير الأخلاقية في العملية البحثية، هو عدم الانحياز مقدماً لجانب أو طرف معين في البحث قبل التحقيق والتمحيص والإثبات، والنتيجة هي التي تحدد الحكم فالعلم بالأساس حيادي لأنه يتعامل مع الحقائق كما هي لا كما يجب أن تكون. ولهذا على الباحث اتباع الخطوات

---

(١) علي عبدالرزاق حلبي، مرجع سابق

(٢) فؤاد زكريا *التفكير العلمي* الكويت منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥م، ص ٢٩١

العلمية في البحث كملاحظة الظاهرة ثم تجريبها واظهار النتيجة على ضوء ما جاء في التجربة، هذا بالنسبة للحكم على النتيجة العلمية، لكن الحكم على استخدامات العلم ونتائجه فهي في أحيان كثيرة ليست بيد الباحث الذي توصل إلى النتيجة، وإنما بيد جهات أكبر من الباحث، فهي بيد المؤسسة الممولة للبحث أو بيد السياسة الحكومية، وقد تستخدم النتائج العلمية فيما هو ايجابي ومفيد للمجتمع، وقد يستخدم فيما هو سلبي وضار للمجتمع كاختراع الأسلحة واستخدامها في الحروب[1].

ونستنتج مما سبق أن المعايير الأخلاقية لإنجاز التصور الشامل لمفهوم الأمن يكمن في أن مفهوم الأمن واسع ولا يقتصر على وجود عدد كاف من رجال الشرطة والجيش والمعدات اللازمة لهما للتغلب على الجريمة وانحراف الأحداث والمحافظة على استقرار المحتمع

فالأمن بمعناه الشامل هو توفير الحاجات الضرورية للإنسان ابتداء من التأمين الغذائي إلى التأمين الجسدي إلى التأمين الأخلاقي والروحي الإنسان في حاجة إلى الغذاء للحفاظ على صحته، وفي حاجة إلى الاستقرار والاطمئنان على نفسه وأسرته، وهو كذلك في حاجة لحماية مقدساته. ويتمثل الأمن الشامل بهذا المعنى في التنمية الشاملة المبنية على التخطيط والبحث في إطار المعايير الأخلاقية الخاصة بكل مجتمع وفي مراعاة القيم والعادات والأعراف السائدة ودراستها دراسة موضوعية علمية من خلال التراث الثقافي السائد في المجتمع.

والدراسة الأمنية كالدراسات الاجتماعية الأخرى تحتاج إلى معايير أخلاقية تحكم الباحث كتجنب الانفعال والعاطفة والتعصب، ويدرس

---

(١) فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص ٢١٣.

الظاهرة الأمنية كما هي موجودة بالفعل ، ولا يلتفت إلى المغريات التي يمكن أن تنحرف بموضوعية بحثه والاخلال بالشروط العلمية للبحث . ومن بين المواضيع التي يجب على الباحث الأمني دراستها هي المواضيع المتعلقة بالدين والأخلاق والقانون وميكانزمات تفاعل هذه المواضيع وكيف تحافظ على استقرار المجتمع وتحقيق العدالة بين أفراده في توزيع الثروات .

رابعاً: نموذج الموضوعية الأخلاقية في البحث

الكلام عن نموذج تطبيقي لموضوع المعايير الأخلاقية في البحث العلمي، لا يخرج عن إطار الوعي العام السائد في المجتمع ومدى تجاوب هذا الوعي مع متطلبات البحث العلمي، من روح انسانية تعاونية كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . وروح عقلانية منطقية رشيدة، شديدة في حكمها عند الشدة ورحيمة عندما يتطلب الوضع الرحمة .

فالروح الإنسانية إذا سادت في المجتمع تساعد على إزالة الحقد والحسد وتعمل على إزالة التوتر وتقريب الناس بعضهم من بعض، والروح العقلانية بدورها إذا سادت في المجتمع تساعد على التنظيم وتوريع المهام بعدالة والنظر إلى الأمور بموضوعية وتجرد من العوامل الذاتية والعاطفية . ومن هنا إذا استطاع المجتمع الوصول إلى التوفيق بين العوامل الإنسانية والعوامل القانونية العقلانية، فلا شك أن هذا يسهل مهمة الباحث في مجال البحث في العلوم الأمنية من تخطي العقبات المتجردة في البناء الاجتماعي والثقافي من قيم وتقاليد تحتاج إلى التطعيم أو الترسيخ عن طريق مفاهيم جديدة أو إلى التعديل لتتجاوب مع الواقع والمتطلبات الجديدة في المجتمع الذي تغير بحكم التغير في الزمان والمكان .

وإذا كان البناء الاجتماعي يتضمن الجوانب الخارجية (الشكلية) من

مؤسسات ومنظمات وأجهزة مختلفة، فمحتوى البناء (المضمون) يتضمن الجوانب الداخلية للبناء الاجتماعي من قوانين وقواعد وأعراف التي تحكم البناء والعلاقة بين البناء الخارجي والداخلي علاقة جدلية تكاملية

إذا توسع البناء الاجتماعي بسبب التطور والتنمية التي تحصل عادة في المجتمع سواء بقصد أو بغير قصد، يتطلب ذلك توسيعاً في محتوى البناء من قوانين وقيم اجتماعية حتى تلبي متطلبات التوسيع الخارجي في البناء. في نفس الوقت إذا كان هناك توسيع في القوانين والقواعد والقيم نتيجة الاحتياجات الجديدة في المجتمع، لا بد من وجود بناءات هيكلية لاستيعاب هذه القوانين الجديدة وتطبيقها بفعالية. لو أخذنا مثالاً على هذا وقلنا إن تنمية المجتمع وأمنه تتطلب بناء مدارس ومصانع جديدة حتى يوفر المجتمع التعليم للأولاد والعمل لرب العائلات. هذه البناءات الخارجية الشكلية تتطلب قوانين وقواعد وقيماً أخلاقية معينة، فإذا كانت القواعد والقيم والقوانين الموجودة لا تفي بما تتطلبه هذه المنشآت الجديدة لا بد إذن من وضع قوانين وقواعد وقيم جديدة لتلبي حاجات البناء، والعكس صحيح، إذا قلنا ان قيما وتصرفات تنتشر في المجتمع كالانحراف في وسط الأحداث، تفشي السرقات، أو الازدياد في عدد العاطلين عن العمل فهذه الظواهر تتطلب بناءات ومؤسسات لاحتواء القوانين والقواعد التنظيمية التي جاءت للسيطرة على هذه الظواهر الجديدة الدخيلة على المجتمع

النموذج الذي سنحاول التطرق إليه في هذا البحث هو موضوع «الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية»[1]

الباحث في دراسته للوعي التنموي العربي قد أبرز أن هناك أزمة في

---

(١) عبدالمعطي عبدالباسط *الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية* بيروت معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩م

المجتمعات النامية اتجاه البحث العلمي وموضوعيته وهذا سنبينه من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته. ولكن قبل الكلام عن نتائج الدراسة، يمكن اعطاء فكرة مختصرة عن المشكلة المدروسة وكيفية معالجتها.

يربط البعض بين التنمية والحضارة، وتعرف التنمية بأنها «عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق انتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية... وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي»[1].

والتنمية الشاملة لا تعني فقط ارتفاع المستوى المادي والمعيشي لأفراد المجتمع وزيادة دخولهم وتحسين معيشتهم، ولا تعني ارتفاع وزيادة الخدمات الاجتماعية من تعليم وضمان اجتماعي وصحة متوفرة للجميع، ولا تعني التنمية فقط الديموقراطية السياسية ومشاركة الفرد في تسيير شئون المجتمع.. وإنما التنمية هي كل هذه العمليات مجتمعة بحيث تؤدي في مجملها إلى التطور والاستقرار والأمن العام.

والكاتب في دراسته هذه قد اعتمد على استجواب عينة من الخبراء العرب وتقدر بواحد وثلاثين خبيراً، وعينة ثانية من المشتغلين بالتنفيذ، وتقدر بخمسين مبحوثاً. مع العلم أن توزيع العينتين قد شمل ثماني عشرة دولة عربية مع العلم أن كل عينة الخبراء من الحاصلين على درجة الدكتوراه وعينة المنفذين من الحاصلين على دبلومات عليا أو مؤهلات جامعية. أما بالسبة لمهنة العينة فأغلبهم من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد

---

(١) عادل حسين وآخرون. ***التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل***. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م، ص ٧٠

العليا، والسبة الأخرى تعمل في وظائف عليا ومتوسطة كمستشارين وفنيين مثلاً.

والسؤال الرئيس الذي أراد الباحث في هذه الدراسة الاجابة عليه هو ما هي أهم ملامح الوعي التنموي لدى مجموعة من المشتغلين بالتنمية؟ والنتيجة العامة التي توصل إليها الباحث أن الفئة المثقفة والمتعلمة في المجتمع العربي غير واعية بدورها وتحمل في عمومها فكراً مشوشاً ومتناقضاً ووعياً ذاتياً غير موضوعي ولا يوجد فصل بين الخبرات المعاشة والتحليلات العلمية.

ويمكن استنتاج بعض الأسباب التي جعلت الباحث لهذه الدراسة يحكم على الباحث العربي والمثقف العربي بأنه باحث نادراً ما يلتزم بالمعايير الأخلاقية للبحث، وبالتالي فالموضوعية العلمية صعبة التحقيق في مجال البحث الذي هو سبب أي تطور وأي تقدم وأي أمن شامل في المحتمع.

وأشارت الدراسة فيما يتعلق بالعلم والايديولوجية إلى أن المجتمع العربي يدخل ضمن دائرة المجتمعات التابعة في مجال العلم والبحث العلمي، وبالتالي فالعلم داخل الوطن العربي يخضع للأيديولوجية الداخلية والخارجية، ويعني بها أن الباحث في الوطن العربي يقع تحت ضغط شديد سواء من قبل الأيديولوجية داخل وطنه أو من قبل الايديولوجية العالمية التي تغذيه بأفكارها السامة والمتواصلة. ولهذا مثلاً نلاحظ أن الباحث العربي غالباً ما يجنح إلى نقل أفكار ونظريات دون تمحيص وتدقيق الشيء الذي يجعل أفكار هذا الباحث تفضي إلى تكريس التخلف بدلاً من التغلب عليه. كما تجد كثيراً من الباحثين العرب يقولون غير ما يكتبون ويتنقلون من مبدأ إلى آخر ومن أيديولوجية إلى أخرى حسب المصلحة الخاصة.

والحل لكل هذه المتغيرات والمتناقضات التي تعج بها الساحة العربية هو إطلاق سراح الفكر العربي وتغليب كفة الباحث والمثقف على كفة السياسي والتكنوقراطي وجعل التنسيق والتكامل بينهما هو الشعار الخاص والهام الذي يؤدي إلى الموضوعية العلمية مع مراعاة المعايير الأخلاقية للبحث من أجل أمن واستقرار شامل .

المراجـــع

١ ـ الأخرس، محمد صفوح. «المسائل المنهجية في البحوث الاجتماعية المقارنة». **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد ٥، العدد ٩ (رجب ١٤١٠هـ) ص ص ٥٥، ٥٦.

٢ ـ حجازي، محمد فؤاد. **البناء الاجتماعي** القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٩م.

٣ ـ حسين، عادل وآخرون. **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م.

٤ ـ حلبي، علي عبدالرزاق. **قضايا علم الاجتماع المعاصر** بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤م.

٥ ـ الخشاب، أحمد. **التفكير الاجتماعي: دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨١م

٦ ـ زقزوق، محمود حمدي. **مقدمة في علم الاخلاق** الكويت: دار القلم، ١٩٨٣م

٧ ـ زكريا، فؤاد. **التفكير العلمي** الكويت: منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٥م

٨ ـ عبدالمعطي، عبدالباسط. **الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية**. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩م.

٩ ـ فلاديمير كورغانوف. **البحث العلمي**. ترجمة يوسف أبي فاضل وميشال أبي فاضل. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣م.

١٠ ـ القاضي، يوسف مصطفى. **السلوك الاجتماعي للفرد**. شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، ١٩٨١م.

١١ ـ محمد، علي محمد. **مقدمة في البحث الاجتماعي**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢م.
١٢ ـ معن، خليل عمر. **الموضوعية والتحليل الاجتماعي في البحث الاجتماعي**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣م.

نحو بناء مرشد منهجي للبحث العلمي في الميدان الأمني

إعداد

د. عمر عسوس

عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات العليا

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

نحو بناء مرشد منهجي للبحث العلمي في الميدان الأمني

مقدمة:

على الرغم من ظهور المنهجية العلمية في العصور الإغريقية، فإنها لم تصبح شائعة إلا بميلاد العلم الحديث في بداية القرن التاسع عشر وفي بداية هذا العصر كان المنهج العلمي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تسمح بملاحظة الظواهر واستخلاص النتائج وكان غاليلي هو أول من اقترح الفروض العلمية وأخضعها للتجربة ومنذ ذلك الوقت حدثت عدة تعديلات في المنهج العلمي.

أما في الوقت الحاضر، فإن المجتمع يعرف اختلافاً كبيراً في النظريات، لأن بعضها أصبح أكثر دقة وتخصصاً ولكن نفس هذا المجتمع أصبح ملحاحاً على نوعية البيانات الميدانية المجمعة حسب طرائق متعددة لجمعها ولا يتحدد مبدأ الاختبار العلمي فقط بالخطوات البحثية الإمبريقية بل كذلك يتم عن طريق البحث النظري

ففي حين يعالج الاختبار الإمبريقي البيانات من أجل تدعيم الطرح المقترح، فإن الاختبار النظري يوظف نظريات تم اختيارها أو نظريات قابلة للاختبار ميدانياً. ومهما اختلفت أساليب الاختبار، فإن المنهج العلمي يقدم الشروط والخطوات اللازمة التي تسمح بإجراء البحث وجمع البيانات والمعلومات الضرورية.

وعملية جمع البيانات لا تعني بالضرورة الحصول على معلومات ذات

دلالة، لأنه في كثير من الأحيان يجب التفريق بين البيانات والمعلومات حيث أن البيانات هي عبارة عن وحدات مادية تؤخذ كسند للمعنى أما المعلومات فهي مجموعة من البيانات التي تحمل معنى أو دلالة. والدلالة تنبع من نشاط اتصالي في حين تعتبر البيانات حقائق في حالتها الخام، ولا تحمل معنى إلا بعلاقتها بالمحيط والعملية الاجتماعية والإطار الاجتماعي والأفراد الذين يتبنونها في تحديد طريقة معالجتهم لها.

فالرموز الصيبية هي عبارة عن معلومات بالنسبة للصيبي، ولكنها ليست إلا بيانات بالنسبة لغير الصيبي لذا، فحتى يمكن استعمال البيانات لا بد من وضعها ومعالجتها في إطار معنوي بالاعتماد على طرائق منهجية وأدوات قياس ملائمة وطرق تعلم كيفية طرح وحل مشكلات علمية لا تصبح ممكنة بمجرد قراءة كتاب منهجي كتب من قبل أي فيلسوف بل تكمن في وجوب تقليد نماذج (Paradigms) بحثية ناجحة. ذلك لأن الكثير من المؤلفات المنهجية تتفق مع اتجاهات معينة أكثر مما تتوافق مع مجموعة من الإجراءات لحل مشكلات ما.

ونظراً لما سبق تبدو الحاجة ملحة لتوفير مرشد منهجي مختص يتوافق مع المناهج التي تدرس في العلوم الأمنية

أولاً: الحاجة إلى المرشد المنهجي:

يتميز عصرنا الحاضر بالسرعة وتعدد الانشغالات حيث أصبح هناك عبء كبير على الفرد من حيث ندرة الوقت بالنسبة للباحث كما أصبحت هناك حاجة ملحة لاكتساب المعرفة بنشاط كبير وعاجل. إلا أن معدل الإمكانات والتجديد المنهجي في معظم الأحيان يذبذب الفكر عوضاً أن ينظمه ويوضحه. والتدفق الهائل للكتب المنهجية التي تعالج التصميم

المنهجي والإحصائي للبحث يمكن أن يلبي احتياجاً ويخلق احتياجاً آخر.

أضف إلى ذلك أن التفصيلات التي تذهب إليها في معالجة المواضيع تتطلب وقتاً وانتباهاً وتركيزاً على الزخم المنهجي الذي تقدمه في الوقت الذي يكون الباحث في حاجة إلى مراجعة سريعة وملخص للبدائل المنهجية أو أمثلة توضيحية أو جرد لنقاط القوة ونقاط الضعف لأداة قياسية ما أو طريقة منهجية معينة.

ومن هنا تكون الحاجة ماسة لوضع مرشد منهجي لطرائق البحث في العلوم الأمنية ليساعد الطلاب على كتابة خططهم البحثية ورسائلهم العلمية. وهذا حتى يتمكن الباحثون في أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، لكونها مؤسسة متخصصة في المجالات الأمنية، من تحديد المشكلات المنهجية والأهداف البحثية، ومن ثم صياغة مخططات منهجية ثابتة على ضوئها تجمع البيانات الميدانية وتحلل نتائجها.

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن معظم طلاب معهد الدراسات العليا ينحدرون من تخصصات أمنية في معظم الأحيان لا تعير اهتماماً كبيراً للجانب المتعلق بالبحث. ومن ثم يجد الطالب في المعهد نفسه يواجه صعوبات كبيرة في مادة طرق وأساليب البحث التي تقدم له ضمن المواد العلمية المقدمة له بطريقة مكثفة.

لذا، فإن المرشد المنهجي سوف يؤدي الأدوار التالية

١ ـ يحوي مجموعة من الارشادات والطرق المنهجية والتقنيات المختارة من مختلف المؤلفات المنهجية والقياسات الإحصائية التي لا تكون عادة متوفرة في كتاب واحد.

٢ ـ يكون بمثابة مذكرة للطالب أو الباحث تذكره بأهم المسائل المنهجية الأساسية.

٣ ـ يكون كمساعد مقارن للباحث ليطمئن على أنه أخذ بعين الاعتبار كل الاعتبارات المهمة، وأنه اتبع أنجع الطرق المنهجية للتوصل إلى نتائج يمكن الدفاع عنها.

إن دعوتي إلى وضع مرشد منهجي للبحث في العلوم الأمنية تنبع من معايشتي للخطط والرسائل التي يناقشها طلاب معهد الدراسات العليا. حيث يعاني هؤلاء الطلاب كما يعاني معهم مشرفوهم من جراء عدم اكتسابهم رؤية واضحة حول كيفية اختيار مشكلة بحث بصفة عامة وفي المواضيع الأمنية بصفة خاصة.

ثانياً: ما يجب أن يركز عليه المرشد المنهجي :

يجب أن يركز المرشد المنهجي على تقويم الأخطاء الشائعة التي يرتكبها طلاب الدراسات العليا والمتمثلة في :

١ ـ أخطاء متعلقة باختيار موضوع البحث وذلك بسبب.

أ ـ إرجاء الطالب اختيار موضوع البحث حتى انتهائه من المواد الدراسية.

ب ـ تبنيه لأول فكرة بحثية يفكر فيها أو تقترح عليه دون نقدها ومناقشتها.

ج ـ اختياره لموضوع بحث شاسع وغامض.

د ـ وضعه لفروض متضاربة وغير قابلة للاختبار.

هـ ـ عدم أخذه بعين الاعتبار طريقة التحليل المنهجي أثناء التفكير في موضوعه.

٢ ـ أخطاء متعلقة بمراجعة الأدبيات بحيث يقوم بالآتي :

أ ـ المراجعة المستعجلة وغير النقدية للأدبيات ذات العلاقة بموضوعه.

وهذا عادة ما يؤدي بالباحث إلى عدم الإلمام ببعض الأمور التي تثري موضوعه وتقويه

ب ـ اعتماده الكبير على المراجع الثانوية .

ج ـ تركيزه على البيانات الميدانية عند قراءته لمقالات علمية متناسياً بذلك المعلومات القيمة وطرق البحث والقياس . إلخ .

د ـ استخدامه للبيانات البيبليوغرافية بطريقة غير صحيحة .

٣ ـ الأخطاء المتعلقة بجمع البيانات من حيث

أ ـ عدم اعطاء أهمية من قبل الطالب لعملية تكوين علاقات مع المبحوثين مما يؤدي بهم إلى عدم التعاون معه ومن ثم اظهار اتجاه سلبي من شأنه أن يضعف صدق الاختبارات والقياسات

ب ـ عدم تقييم القياسات المتاحة لديه بعناية كافية قبل اختيارها وتبنيها بصفة نهائية وهذا ما يؤدي به في غالب الأحيان إلى استعمال قياسات غير مناسبة وغير صحيحة .

ج ـ اختياره لقياسات هو غير مؤهل لمعالجتها .

٤ ـ أخطاء متعلقة بأدوات القياس من حيث

أ ـ عدم اختباره صدق وثبات القياسات المختارة

ب ـ عدم تجريب الأدوات القياسية الأمر الذي يؤدي إلى التحيز

ج ـ اختيار قياسات طويلة في الوقت الذي يكون بإمكانه اتباع قياسات أقصر وأسهل

٥ ـ أخطاء متعلقة بالأدوات الإحصائية من حيث

أ ـ اختيار الطالب لأداة إحصائية غير متناسبة مع التحليل المتبع .

ب ـ يجمع البيانات أولاً ثم يحاول إيجاد تقنية يمكن أن يستعملها في التحليل

ج ـ يستعمل تقنية واحدة (في معظم الأحيان يستعمل الطالب الجداول البسيطة التي لا تعبر عن قياس العلاقات) .

د ـ يتجنب الطالب التحليل العلائقي في الوقت الذي تكون لديه فروض تتطلب التحليل العلائقي

٦ ـ أخطاء متعلقة بالتصميم المنهجي للبحث بحيث :

أ ـ يعجز الطالب عن تحديد موضوع بحثه تحديداً دقيقاً .

ب ـ يستعمل عينة غير كافية أو غير ممثلة للمجتمع المدروس

ج ـ يقوم بجمع بياناته في فصل دراسي واحد في حين يتطلب منه ذلك في بعض الأحيان وقتاً أطول .

د ـ يبدأ في جمع بياناته دون سابق اختبار للقياسات التي يستخدمها فيضطر إلى التغيير الذي يضر بالفكرة الأساسية للبحث .

٧ ـ أخطاء متعلقة باختيار مجالات بحث ليس هناك معلومات عنها

أ ـ يختار الطالب في بعض الأحيان مجالات لا يوجد عنها حقائق من شأنها تمكنه من اجراء دراسة مهمة أو اختبار فرضيات بصفة مناسبة .

ب ـ يترك التحيز الشخصي يطغى على اجراءاته المنهجية .

ج ـ يردد الطالب حقائق ويذكرها دون القيام بعملية ادماج هذه الحقائق في استدلالات ذات معنى .

٨ ـ أخطاء متعلقة بالبحث الوصفي بحيث :

أ ـ لا يحدد الطالب أهدافاً واضحة ودقيقة .

ب ـ يختار عينة حسب ما يتلاءم معه شخصياً دون محاولة الاعتماد على المعاينة العشوائية الحقيقية .

ج ـ لا يصمم طريقة تحليلية للبيانات إلا بعد عملية جمعها .

٩ ـ أخطاء متعلقة بالاستمارة (الاستبانة) بحيث .

أ ـ يعتمد الطالب بصفة كلية على الاستبانة في الوقت الذي يمكنه الاعتماد على أدوات أخرى تناسب موضوع بحثه أكثر

ب ـ لا يعطي اهتماماً خاصاً لإثراء وتطوير استمارته ولا يختبرها

ج ـ يحشو استمارته بأسئلة لا علاقة لها بالموضوع وبالتالي يمل المبحوث عند ملئها .

١٠ ـ أخطاء متعلقة بمعالجة البيانات بحيث .

أ ـ يفرغ الطالب بياناته من دون معالجتها على ضوء فروضه أو تساؤلاته وأهداف بحثه .

ب ـ لا يقوم بعملية ترميز من شأنها تسهيل عملية التفريغ وعملية مراجعة البيانات .

ج ـ لا يتعرض في رسالته لجميع الخطوات التي يتبعها في معالجة بياناته بالتفصيل .

١١ ـ أخطاء في كتابة نتائج البحث بحيث

أ ـ لا يربط الطالب بين ما توصل إليه من نتائج والأدبيات التي يراجعها في رسالته .

ب ـ لا يحترم حقوق التأليف فكثيراً ما يسبب بعض الأمور إليه بعدم وضعها بين علامتي تنصيص

ج ـ لا يقدم وصفاً مفصلاً ووافياً حول الإجراءات المنهجية وعينة البحث والأمور الأخرى التي استخدمها في بحثه .

د ـ لا يحدد في نهاية بحثه بدقة متناهية أهم النتائج التي توصل إليها

ثالثاً: العناصر العلمية التي يمكن أن تشكل محتوى المرشد :

بعد الإشارة إلى الأخطاء الشائعة التي يميل طلبة الدراسات العليا بصفة عامة إلى ارتكابها، يمكن أن يركز المرشد المنهجي على العناصر التالية وذلك لتحاشي الأخطاء الآنفة الذكر :

١ ـ معنى المفهوم النظري وكيفية بناء المفاهيم النظرية .

٢ ـ معنى المفهوم الإجرائي (أمثلة تطبيقية)

٣ ـ معنى المتغير وأنواع المتغيرات .

٤ ـ معنى قياس المفهوم أو المتغير إجرائياً (أمثلة تطبيقية) .

٥ ـ مستوى القياس (ضرب أمثلة على كل مستوى قياس والتعرض إلى التقنيات الإحصائية التي تتناسب مع كل نوع منها) .

٦ ـ لماذا نقيس المفهوم .

٧ ـ مراحل القياس .

٨ ـ صدق وثبات القياس (متى يمكن أن نقول أن القياس صادق ويتميز بالثبات)

٩ ـ أنواع الصدق .

١٠ ـ تحديد مشكلة البحث (ضرب أمثلة تطبيقية لتوضيح كيفية طرح مشكلة ما) .

١١ ـ الإطار النظري لمشكلة البحث (أمثلة حول كيفية اختيار الأطر النظرية التي تسير العمل العلمي) .

١٢ ـ صياغة فروض البحث أو تساؤلاته .

١٣ ـ العملية الإجرائية لفروض البحث أو تساؤلاته .

١٤ ـ اختيار طرائق جمع البيانات .

١٥ ـ بناء أداة جمع البيانات

١٦ ـ أنواع المعاينة .

١٧ ـ طرق عرض البيانات وجدولتها .

١٨ ـ طرق تحليل البيانات .

١٩ ـ ربط نتائج البحث بالإطار النظري .

ويتبع كل عنصر من هذه العناصر نموذج تطبيقي

تحديات البحث العلمي
في الميدان الأمني

إعداد
د. علي بن فايز الجحني
رئيس شعبة البحوث وعضو
هيئة التدريس بالمعهد الثقافي - وزارة الداخلية

تحديات البحث العلمي في الميدان الأمني

مقدمة:

إن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بتنظيمها ندوة علمية عن «مناهج البحث في العلوم الأمنية» إنما تنجز خطوة أخرى متقدمة في سجل أعمالها وانجازاتها، وما ذلك إلا إيماناً من هذا الصرح العلمي بما تقوم به البحوث والدراسات العلمية من دور في تطوير المجتمعات وحل مشاكلها والرقي بها في شتى المجالات، ومنها بطبيعة الحال المجال الأمني. حيث غدا استخدام البحث الأمني من انجح السبل لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل، وذلك بأكبر قدر من الغُنم وأقل قدر من الغُرم لذا فإنه من الواجب الإشادة بهذه الخطوة الموفقة والعمل المتميز

وإنني إزاء هذا العمل أقدم عميق شكري للعاملين في الأكاديمية رئيساً وإداريين وأساتذة نذروا أنفسهم لخدمة العلم وقضايا الأمن كما أشكرهم على دعوتي للمشاركة في هذه الندوة مؤكداً أن هذه الورقة التي أضعها بين أيدي السادة المشاركين في هذه الندوة لا تغطي جميع مفردات موضوع «تحديات البحث العلمي في الميدان الأمني» فذلك أمر سيضطلع به المشاركون في هذه الندوة. غير أنه بكل تأكيد فإن هذه الورقة ربما تحمل بعض الاشارات والخطوط العامة التي أرجو أن تخدم مقاصد الندوة، خصوصاً وأنها اعتمدت عند إعدادها على ما تيسر لي من خبرة، وما توفر من دراسات في هذا الشأن.

إن الناظر فيما تقدمه البحوث العلمية المتعمقة من خدمات واسهامات جليلة على كل صعيد، يجد أنه بالفعل يصح أن يطلق على هذا العصر

عصر البحث والتفوق العلمي، أو عصر انفجار المعلومات، فقد أشارت الاحصائيات إلى أنه يصدر في العالم ما يزيد عن (٦٠٠,٠٠٠) كتاب في كل عام و (١٥٠) ألف دورية. وهذا الفيض من المطبوعات جعل مراكز البحوث والمكتبات أمام ضرورة اقتضتها ظروف العصر وأملاها تدفق المعلومات الكثيف بشكل لا بد معه من أن تلجأ تلك المؤسسات إلى التركيز على جملة من الأهداف وبحسب ما يتوافق مع تخصصها، وأغراضها العلمية.

وتحديات البحث العلمي في الميدان الأمني لا تختلف عن تحديات البحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة على الإجمال. فالبحث العلمي له مواصفات ومقاييس متى اختلت تعثر البحث العلمي وقلت جدواه وبالتالي أصبحنا أمام كم هائل من المواضيع التي لا تسمن ولا تغني من جوع.

وفي هذا التمهيد أود أن أوضح نقطة أساسية، وهي كون هذه الورقة ستركز على دراسة تحديات البحث العلمي في مؤسسات وكليات ومراكز، ومعاهد الأمن في العالم العربي من الناحية الأكاديمية.

وتأسيساً على ذلك فإن موضوع الدراسة سيدور حول عدة عناصر رئيسة يمكن إجمالها فيما يلي:

أهمية البحث العلمي في الميدان الأمني.

معوقات البحث العلمي في الميدان الأمني.

مواصفات ومقاييس البحث العلمي.

أولاً: أهمية البحث العلمي في الميدان الأمني

إن من أهم ما ينبغي أن يُعنى به العمل الأمني لضمان نجاحه هو أن ينطلق من الإيمان بأهمية البحث العلمي فهو طريق الأجيال نحو غد آمن مستقر، وهو معبر الدول من التخلف والتخبط إلى التقدم والتخطيط المدروس، وحل المشاكل وما من أمة أخذت به إلا أوصلها إلى ما تبتغيه من أمن ورفاهية، وسيادة، واحترام وتقدم بين الأمم فالمشكلات الكثيرة والتحديات المتعددة في كثير من دول العالم الثالث، إنما تعزى معظم أسبابها إلى اغفال بحث الظواهر والحوادث واقتراح الحلول وفق الأسلوب العلمي المدروس، والقائم على التخصص والمنهجية وأساليب البحث العلمي

إن مؤسسات الأمن لا يمكن أن تعمل بعيداً عن البحث العلمي وإيجابياته، فبالإضافة إلى مراكز البحث المتخصصة فيها والتي تستجيب مباشرة لاحتياجاتها وتخطيطاتها، فإن ذلك لا يحول ـ بطبيعة الحال ـ دون الاستعانة ببقية مراكز البحث العلمي المتخصصة خارج الأجهزة الأمنية في الجامعات ومراكز البحوث نظراً لما يمثله البحث العلمي من أهمية للأمن والاستقرار من الوجوه التالية:

١ ـ انه من خلال البحث العلمي الرصين يمكن تتبع تطور اتجاهات السلوك الإجرامي في المجتمع إحصائياً، والتنبؤ بهذه الاتجاهات مستقبلاً في ضوء ما يجري في المجتمع من تطورات، وأحداث، وكذلك الكشف عن أسباب الظواهر الإجرامية الطارئة وأساليب مقاومتها، وهذا من شأنه أن يساعد في التصدي والمجابهة وكفاءة العمل والأداء[1]

---

(١) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب *نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية* الرياض المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ص ٤٦.

٢ ـ تتبع تطور أساليب ارتكاب الجرائم، ودراسة هذه الأساليب في المجتمعات الأكثر تعقيداً، وتقديم الأساليب المضادة، مع تحديد الوسائل الكفيلة بالكشف عن هذه الجرائم حتى يكون لدى رجال الأمن السبق في هذا المجال على الجناة مهما كانت امكانات المجرمين وطرق توظيفهم التقنية الحديثة لصالحهم(*).

٣ ـ تتبع حركة المجتمع وتطوراته، والكشف عن المشاكل الجديدة فيه، والتي قد تستوجب أن تضطلع الجهات الأمنية بدور فعال في حلها أو الاستعداد لمواجهتها.

٤ ـ تقويم أساليب أداء رجال الأمن لواجباتهم، كل في مجال اختصاصه، مع اقتراح التعديلات الواجب إدخالها في النظم وفقاً للمستجدات والظروف الزمانية والمكانية.

٥ ـ تطويع العلم لخدمة أغراض الأمن وخدمة المجتمع.

٦ ـ تدريب رجال الأمن على التفكير العلمي السليم في حل المشاكل والمعوقات التي تقابلهم في حياتهم العملية، وذلك من خلال صياغة الأسئلة الصحيحة والنقد البناء، والتقويم السليم.

٧ ـ تنمية القدرات الإبداعية لدى رجال الأمن بحيث تشكل لديهم حساً أمنياً وأصالة فكرية، وانضباطاً علمياً، وأمانة في التعامل مع النصوص وثقة في النفس، وشجاعة أدبية، وحساسية للمشكلات، وقدرة على التحليل(١).

(*) المملكة العربية السعودية تنفرد بتجربة أمنية رائدة، ولذا فإن على العالم الإسلامي ان يستفيد من هذه التجربة المتميزة التي اعتمدت على تطبيق الشريعة الإسلامية.

(٢) عبدالفتاح خضر. *أزمة البحث العلمي*. الرياض: مطبعة السفير، ١٤١٢هـ، ص ٨٢.

٨ ـ يساعد على بلوغ الأهداف المتوخاة من التعليم والتأهيل المهني الجيد والاحتكاك بالأجهزة المماثلة في العالم واكتساب خبرات جديدة ترفع من مستوى أداء رجال الأمن لوظائفهم ونقل ما يصلح للتطبيق، فالجريمة وان كانت ترتكب في العالم العربي في الغالب الأعم بصورة مبسطة، فإن من التحوط الاستعداد واليقظة الأمنية منذ الآن دراسة الجرائم المنظمة وأساليب مكافحتها، خصوصاً في مجال جرائم النقد والمخدرات والإرهاب الدولي، وهو مجال يمكن أن يضطلع فيه البحث العلمي بدور كبير

٩ ـ ان تعقد العلاقات الدولية، والتجارية والاقتصادية أدى إلى تعقب أساليب ارتكاب الجرائم بشتى أشكالها، وهو ما يوجب أن تنشط أجهزة البحث العلمي في ابتداع أساليب كشف الجرائم الغامضة، ووضع الخطط اللازمة وتدريب الميدانيين عليها، وكذلك النظر في سياسات المنع والردع وأهمية التعاون مع كافة الأجهزة ذات العلاقة بمكافحة الإجرام

١٠ ـ البحث العلمي يساعد على توفير قواعد معلومات متكاملة ومنظمة، إذ ان الدول المتقدمة في مجالات الأمن قد اتجهت إلى تكوين مراكز للمعلومات العلمية الأمنية تستخدم فيها أحدث الأنظمة وأدقها، حيث تقوم بجمعها وتحليلها وتخزينها بعد تبويبها، وتصنيفها، بما يخدم الغرض، ويمكن من استراجاعها عند الحاجة إليها بيسر وسهولة، ويتولى الحاسب الآلي هذا الدور في حفظ المعلومات واسترجاعها إذ لا يتصور أن يكون هناك عمل منظم سليم دون أن تتوافر المعلومات الصحيحة، كما أن الاهتمام بالمعلومات المتحصلة لا تقل أهمية عن جمعها من مصادرها المتعددة. ومن هذا المطلق برزت الحاجة إلى تطوير

أساليب العمل الأمني، وادخال التقنيات الحديثة من خلال استخدام جهاز الحاسب الآلي، وصولاً إلى تحقيق عدة أهداف أهمها.

أ ـ تحقيق عنصر الشمول والتكامل للمعلومات

ب ـ توفير عنصر الحماية اللازمة من اعتبارات التلف أو الفقد

ج ـ ضمان الدقة في رصد واسترجاع المعلومات عند الحاجة.

د ـ توحيد طرق نقل وتبادل المعلومات والتخاطب بها.

هـ ـ اختصار الوقت والجهد.

و ـ التحديث المستمر للبيانات والمعلومات المحفوظة لتحقيق فاعلية الاعتماد عليها والاستفادة منها

ز ـ التوسع في طرق الاستعلام والبحث الفني بما يحقق الفائدة المرجوة من قطاع المعلومات.

ح ـ تجنب الاعتماد الكامل على العنصر البشري، وبالتالي تجنب احتمالات الخطأ.

ط ـ تذليل مشكلة توافر الحير المكاني الذي يستوعب الحجم الهائل للمعلومات المحفوظة والمستجدة وتحقيق السرعة المطلوبة.

ثانياً: معوقات البحث العلمي في الميدان الأمني

إن بعض طلبة الدراسات العليا ـ مع شديد الأسف ـ يلتحقون بالدراسات العليا رغبة في البعثة الداخلية أو الخارجية من ناحية، ومن ناحية ثانية، النظر إلى الدراسة الجامعية على أساس من الوجاهة والقبول الاجتماعي. وهذا يعني بالتأكيد أن كثيراً من هؤلاء الطلاب يضعون في مقدمة أهدافهم التخرج والحصول على الشهادة، ويأتي بعد ذلك التعلم والبحث.

وفي سياق تجارب الدول في مجال أهمية توفر الدافع والرغبة في البحث والتعلم والتفوق، ننظر إلى اليابان من خلال قصة طالب ياباني يملك الاستعداد والطموح والرغبة الأكيدة في خدمة بلده والإنسانية (تاكيو أوساهيرا) الذي ابتعث من قبل حكومته إلى المانيا للدراسة في جامعة هامبورج، يقول هذا المواطن الياباني عن تجربته مع الابتعاث والتعلم[1].

«لو أنني اتبعت نصائح استاذي الألماني، الذي ذهبت لأدرس عليه، في جامعة هامبورج لما وصلت إلى شيء. كانت حكومتي قد ارسلتني لأدرس أصول المكانيكا العلمية، كنت أحلم بأن أتعلم كيف أصنع محركاً صغيراً، كنت أعرف أن لكل صناعة وحدة أساسية أو ما يسمى موديل وهو أساس الصناعة كلها، فإذا عرفت كيف تصنعه وضعت يدك على سر هذه الصناعة كلها. وبدلاً من أن يأخذني الأساتذة إلى معمل أو مركز تدريب عملي، أخذوا يعطونني كتباً لأقرأها، وقرأت حتى عرفت نظريات الميكانيكا كلها، ولكنني ظللت أمام المحرك، وكأنني أقف أمام لغز لا يحل، وفي ذات يوم، قرأت عن معرض محركات إيطالية الصنع، كان ذلك أول الشهر، وكان معي راتبي وجدت في المعرض محركاً قوة حصانين ثمنه يعادل مرتبي كله، فأخرجت الراتب ودفعته وحملت المحرك وكان ثقيلاً جداً، وذهبت إلى حجرتي ووضعته على المنضدة، وجعلت أنظر إليه كأنني أنظر إلى تاج من الجواهر. وقلت لنفسي: هذا سر قوة أوروبا لو استطعت أن أصنع محركاً كهذا لغيرت اتجاه تاريخ اليابان».

---

(١) محمود محمد سفر *دراسات في البناء الحضاري*. سلسلة دراسات كتاب الأمة، قطر، ١٤٠٩ هـ، ص ٨٨

وانظر كذلك حسين مؤنس. *مجلة أكتوبر* العدد ٢٣٤

واستمر المبتعث الياباني في وصف قصته قائلا : «وطاف بذهني خاطر يقول . ان هذا المحرك يتألف من قطع ذات أشكال وطبائع شتى ، مغناطيس كحدوة حصان ، وأسلاك ، وأذرع دافعة وعجلات وتروس وما إلى ذلك ، لو أنني استطعت أن أفكك قطع هذا المحرك وأعيد تركيبها بالطريقة نفسها التي ركبوها بها ثم شغلته فاشتغل أكون قد خطوت نحو سر (موديل) الصناعة الأوروبية .

وبحثت في رفوف الكتب التي عندي حتى عثرت على الرسوم الخاصة بالمحركات وأخذت ورقاً كثيراً وأتيت بصندوق أدوات العمل ومضيت أعمل . رسمت منظر المحرك بعد أن رفعت الغطاء الذي يحمي أجزاءه ثم جعلت أفككه قطعة قطعة وكلما فككت قطعة رسمتها على الورق بغاية الدقة وأعطيتها رقماً وشيئاً فشيئاً فككته كله ثم أعدت تركيبه وشغلته فاشتغل كاد قلبي يقف من الفرح . استغرقت العملية ثلاثة أيام ، كنت آكل في اليوم وجبة واحدة ولا أصيب من النوم إلا ما يمكنني من مواصلة العمل . وحملت النبأ إلى رئيس بعثتنا فقال : حسناً ما فعلت ، الآن لا بد أن أختبرك ، سآتيك بمحرك متعطل وعليك أن تفككه وتكتشف موضع الخطأ وتصححه وتجعل هذا المحرك العاطل يعمل ، وكلفتني هذه العملية عشرة أيام عرفت أثناءها مواضع الخلل فقد كانت ثلاث من قطع المحرك بالية متآكلة ، صنعت غيرها بيدي ، صنعتها بالمطرقة والمبرد» ويواصل حديثه قائلاً :

«بعد ذلك قال رئيس البعثة ، عليك الآن أن تصنع القطع بنفسك ثم تركبها محركاً ، ولكي استطيع أن أفعل ذلك التحقت بمصانع صهر الحديد وصهر النحاس والألومنيوم بدلاً من أعد رسالة الدكتوراه كما أراد مني أساتذتي الألمان تحولت إلى عامل ألبس بدلة زرقاء ، وأقف صاغراً إلى جانب عامل صهر معادن ، كنت أطيع أوامره ، كأنه سيد عظيم ، حتى كنت أخدمه

وقت الأكل مع انني من أسرة ساموراي، ولكنني كنت أخدم اليابان وفي سبيل اليابان يهون كل شيء.

قضيت في هذه الدراسات والتدريبات ثماني سنوات، كنت أعمل خلالها ما بين عشر وخمس عشرة ساعة في اليوم بعد انتهاء يوم العمل كنت آخذ نوبة حراسة، وخلال الليل كنت أراجع قواعد كل صناعة على الطبيعة.

وعلم الامبراطور بأمري فأرسل لي من ماله الخاص خمسة آلاف جنيه، اشتريت بها أدوات مصنع محركات كاملة وأدوات وآلات وعندما أردت شحنها إلى اليابان كانت النقود قد فرغت فوضعت راتبي وكل ما ادخرته وعندما وصلنا إلى (نجازاكي) قيل لي: ان «الامبراطور يريد أن يراني قلت لن استحق مقابلته إلا بعد أن أنشيء مصنع محركات كاملاً»

ويواصل هذا الدارس الجاد شرح قصته بقوله «استغرق ذلك ـ العمل ـ تسع سنوات، وفي يوم من الأيام حملت مع مساعدي عشرة محركات صنعت في اليابان قطعة قطعة حملناها إلى القصر ووضعناها في قاعة خاصة، بنوها لنا قريباً منه وأدرناها، ودخل الامبراطور، وانحينا نحييه وابتسم، وقال: هذه أعذب موسيقى سمعتها في حياتي صوت محركات يابانية خالصة».

واختتم أوساهيرا الياباني موضوعه بالقول. «هكذا ملكنا الموديل وهو سر قوة الغرب ونقلناها إلى اليابان، نقلنا قوة أوروبا إلى اليابان، ونقلنا اليابان إلى أوروبا، ثم ذهبنا وصلينا في المعبد وبعد ذلك نمت عشر ساعات كاملة لأول مرة في حياتي منذ خمس عشرة سنة»[1].

انتهت قصة (تاكيو أوساهيرا) انها قصة مدهشة حقاً، ومثيرة للانتباه

---

(١) محمود محمد سفر، مرجع سابق، ص ٨٨.

وأعظم ما فيها هو هذا الانتماء الكامل، والولاء الصادق، والاستسلام المدهش لحاجة الأمة الحقيقية، والعشق الواضح للعلم والبحث والتفوق والعمل المنتج والطموح الذي لا يعرف الملل أو الكلل. وهذا هو في الحقيقة واحد من أسرار تفوق اليابان حيث آمن واقتنع الشعب الياباني بأهمية البحث العلمي والعمل المثمر البناء.

والحق ان التجربة اليابانية خير مثال، فتلك الأمة التي انغلقت على نفسها لزمن غير بسيط، كان من الممكن أن تظل مثل غيرها، لاهثة خلف ما تمنّ به الدول المتقدمة عليها، ولكن جاء الانفتاح على الحضارات الأخرى مدروساً وموجهاً، حيث أرسلت البعثات العلمية إلى دول العالم المتحضر، وبدأ سباق قوي تدفعه أحاسيس وطنية غاية في القوة لإثبات الذات والابتعاد عن التخلف والعزلة. وها هي الآن اليابان كما نراها سباقة إلى كل جديد في عالم التقنية والتطور، ووفرة المعلومات عن كل ما يهم الانسان الياباني بفضل وعي شبابها واستعدادهم، واخلاصهم للعمل.

والحق أنه منذ البداية، وحتى عصر العلم والتنوير والجامعات، ومراكز البحث العلمي المتطورة، يظل أكبر تحدٍّ يواجه الباحث (ندرة المعلومات) أو صعوبة الحصول عليها على الإجمال، وعلى الخصوص في الميدان الأمني. فالمعلومات هي حجر الزاوية، وركيزة أساسية لنجاح البحث العلمي الأمني فإذا لم يكن هناك وفرة معلومات، فإن هذا يعني، عدم وجود أبحاث علمية متميزة تخدم الأهداف المنشودة.

والمعلومات الواجب توفرها في البحوث الأمنية تختلف عن البحوث العلمية في مجال الطب والهندسة والعلوم. وهذا الاختلاف ينشأ أساساً من طبيعة هذه البحوث. فمثلاً البحث العلمي الأمني يحتاج معلومات عن الأمن من كافة النواحي، وعن الإجرام والعقاب، والأحداث

والانحراف الاجتماعي، والشرطة، والعلوم الجنائية، والجرائم، والمعلومات التي تتعلق بالمجتمع من الناحية السكانية، والاقتصادية، والجغرافية، والتشريعات والأنظمة، ومجالات التنمية، والإعداد والتأهيل، والأعراف والتقاليد، والعوامل المناخية، واتجاهات الجريمة وغيرها بينما البحث العلمي في الطب وغيره يحتاج إلى معلومات محددة في نفس المجال وهذا ما يسمى (Experimental Research)

ومن هنا يتضح أهمية التعاون بين الجهات الأمنية في العالم العربي وبين الباحثين لتوفير القدر المناسب من التفاهم وتبادل المعلومات التي تساعد على إعداد البحوث العلمية الجادة في مجالات الأمن والتي ستكون هذه الجهات الأمنية أو المستفيدين منها هذا وان مما يهيىء لمثل هذه الأجواء، تعميم قواعد المعلومات اللازمة وربطها بمراكز البحوث المتخصصة وإيجاد الإدارات المهتمة بهذا الشأن القومي فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية ومع وجود المكتبات المنتشرة في طول تلك الديار وعرضها ومع وجود التقنية الحديثة مثل الحاسب الآلي، نجد أن هناك من الناحية التنظيمية ادارات فدرالية مسؤولة عن تبويب المعلومات لدعم المؤسسات العلمية، والباحثين بتوفير المعلومات التي يحتاجونها لعمل بحوثهم بيسر وسهولة، وهذا التنسيق والتنظيم، يوفر في حقيقة الأمر جهداً كبيراً على الباحثين، ويشجعهم على إيجاد الدراسات المتعمقة في جميع المجالات، ويحول دون تكرار الجهود وتبديد الأوقات والطاقات.

إن الكم الهائل من المعلومات الموجودة في المجلات الدورية العلمية المتخصصة في كل مجال معين، وتعدد المؤتمرات العلمية التي تعقد باستمرار ووجود ما يسمى «Index» التي تعطيك اسم أي مجلة دورية، في أي مجال

ترغب أن تبحث عنه، وحدمات الحاسب الآلي، اذ ما عليك إلا أن تعطيه موضوعاً معيناً ويبحث لك عن كل ما كتب في هذا الموضوع، زد على ذلك أيضاً تسهيلات نظم الاعارة بين المكتبات، بحيث إذا لم يوجد البحث في المكتبة القريبة منك تستطيع أن تحصل عليه من مكتبة أخرى في وقت قياسي، كل هذه التسهيلات أسهمت في تطور البحث العلمي، فالطالب المبتعث في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يستطيع الحصول على ما يريد من معلومات بيسر وسهولة ـ بالاضافة إلى ما سبق ـ وذلك من الجهات التالية:

ـ مكتبة الكونجرس.

ـ مكتبات ومراكز المعلومات في الجامعات الكبرى.

ـ مكتبة الملحقية التعليمية السعودية في واشنطن العاصمة.

ـ المكتبات العامة، ومراكز المعلومات مثل (راند).

ـ الاشتراك بوساطة شبكات الحاسب الآلي مع مراكز معلومات عديدة.

ـ دور مراكز النشر الكبرى.

ومن هذه النظرة السريعة، يمكن القول أن سر نجاح البرامج العلمية والبحوث والدراسات المتعمقة في الدول المتقدمة انما يعزى إلى ما يلي:

١ ـ سهولة الحصول على المعلومات بسبب تقديرهم لأهمية البحث العلمي.

٢ ـ توفر الإمكانات الحافلة التي تساعد الباحث على أداء البحث العلمي من مكتبات مدرسية، إلى مكتبات عامة، إلى وجود شبكة تربط بين المكتبات ليسهل إعارة الكتب أو ما يسمى (Inter Library Loan).

٣ ـ تعود الشباب في تلك الدول المتقدمة على عملية البحوث واستخدام المكتبات منذ الصغر.

٤ ـ تعميق مفهوم أهمية البحث العلمي، ودعم القطاعات الخاصة والعامة للبحث.

٥ ـ تطبيقات نتائج البحوث

وأخيراً، فانه يتعرض البحث العلمي ليس في العالم العربي وحده وانما في العالم الثالث ـ مقارنة مع الدول التي تهتم بالبحث العلمي ـ لأزمة ترجع أساساً إلى المعوقات التالية

١ ـ الإخلال بأصول البحث العلمي، وعلى درجات متفاوتة.

٢ ـ الافتقار إلى الأصالة والإبداع في العديد من البحوث والدراسات العربية

٣ ـ الاعتداءات المتباينة على حقوق المؤلفين[١].

٤ ـ صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة

وتأسيساً على ما تقدم، فانه يجوز أن يقال ان معوقات البحث العلمي في الميدان الأمني في العالم العربي تتمثل في الآتي:

ـ التقليد.

ـ التلفيق

ـ التوفيق.

ـ الجمود.

ـ الافتقار إلى الأصالة العلمية.

ـ ضعف التكوين الثقافي والعلمي

ـ ضعف الوازع الاخلاقي.

ـ ضعف التوعية بأهمية البحوث العلمية.

ـ الاشراف المتخصص

وهنا أمور أخرى لا بد من النظر إليها بتدبر، وإيجاد الحلول لها بوعي وجرأة ومنها قضية التنسيق، والإنفاق المالي على البحوث، والقواعد

(١) عبدالفتاح خضر، مرجع سابق، ص ١٠.

المعلوماتية، والتفرغ للبحث العلمي، وتوفير المرافق العلمية، والاقتناع بأهمية البحث العلمي الأمني، وإيجاد رأي عام يحبذ البحث كسبيل إلى التقدم والتطور ومواجهة المشكلات[1].

والحق انه يظل أخطر المعوقات: المعوق المالي، والمعوق الأكاديمي. ويمكن التجاوز على المعوق المالي، وذلك من خلال إدراج الدول في ميزانياتها بنداً خاصاً بالبحث العلمي، وان يصرف على هذا الأمر بسخاء وفق خطط تحقق خدمة الأهداف المتوخاة. أما المعوق الأكاديمي، فيمكن - أيضاً - إيجاد حلول تعالج مسألة ابتعاد أعضاء هيئة التدريس عن البحث، وقلة المساعدين وضعف المكتبات، وقلة الاحتكاك بمراكز البحوث خارج الوطن العربي، وتأخر النشر العلمي، وعدم الربط بين مشاكل المجتمعات الأمنية وخطط التنمية من جهة، والبحث العلمي من جهة ثانية. وكذلك هجرة العقول العربية المؤهلة إلى الجامعات ومراكز البحث في الخارج والإغراءات الممنوحة لهم[2].

إن هذه المعوقات التي تقف في طريق البحث العلمي عامة في جميع مؤسسات البحث العلمي في العالم العربي تقريباً، وتتفاوت من بلد إلى بلد، إلا أنه بالإضافة إلى كل ما ذكر آنفاً، فان هناك صعوبة اضافية تخص المجال الأمني منها على سبيل المثال: عدم النظر إلى الأمن كعلم، وإغفال استثمار نتائج البحوث العلمية في المجال الأمني بالشكل المطلوب، والتقليل

---

(١) محمد الربيع *معوقات البحث العلمي* بحث قدم في ندوة «عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية» جامعة الملك سعود، عام ١٤٠٣ هـ.

(٢) عبدالفتاح خضر، مرجع سابق، ص ١٠ و ص ٨٢.

من أهمية النظم الإحصائية، بالإضافة إلى الفجوة بين الممارسين للعمل الأمني والباحثين.

ثالثاً: مواصفات الباحث العلمي في الميدان الأمني

لا شك أن هناك بعض المواصفات الأساسية التي يمكن من خلالها التعرّف على البحث العلمي الجيد، وهو البحث الذي يستحوذ على اهتمام القارئ، ويحفزه ويشغف على قراءته، ولما كانت أغلب الدراسات والبحوث الأمنية تأخذ الصفة أو القالب الاجتماعي فإن الإلمام بالمنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية مطلب لا غنى عنه، من هنا جاءت أهمية بيان المواصفات الأساسية لكل باحث أمني نأتي على ذكر أهمها

١ ـ الأمانة العلمية؛ إذ لا بد أن يكون الباحث صادقاً في كتابته ويشير إلى المراجع التي استفاد منها في بحثه

٢ ـ الاعتماد على النفس في الكتابة[١]

٣ ـ الموضوعية في الكتابة ونقصد بذلك الابتعاد عن التحير لفكرة معينة أو إصدار الأحكام المسبقة، أو إهمال بعض الحقائق التي تتعارض مع أفكار الباحث.

٤ ـ استعمال المصادر الحديثة، وعدم الاكتفاء بالمصادر القديمة.

٥ ـ التسلسل في الأفكار وحسن ربط الجمل بعضها ببعض، إذ إن من أصعب المشاكل التي يواجهها أي مشرف في عمله هي عدم تجانس الأفكار، وعدم الدقة في التعبير وصعوبة الربط بين الجمل، وغياب التسلسل المنطقي للأفكار.

---

(١) عماره بوحوش *دليل الباحث في إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية* عمان منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨١م، ص ٣٢

٦ ـ تركيب الجمل القصيرة، مع الابتعاد عن الحشو، وتداخل الافكار
٧ ـ الالتزام بقواعد التوثيق العلمية[١]
٨ ـ عدم المغالاة في الاقتباس من الآخرين إلا عند الاقتضاء، لأن هذا الأسلوب قد يخل بالموضوعية، والنزاهة العلمية، ويجعل الباحث في موقف يشعر فيه انه ضيق الأفق واطلاعاته محدودة.
٩ ـ الدقة في فهم آراء الغير، وفي نقل عباراتهم، واحترام آرائهم.
١٠ ـ التوازن بين الأبواب والفصول والمباحث والمطالب والعناوين الفرعية حتى لا يطغى جزء من الدراسة على بقية المواضيع.
١١ ـ تطابق عنوان البحث مع المحتوى لأن المقدرة على اختيار العنوان المناسب للبحث هي أكبر نجاح يحققه الباحث، إذ يستطيع أن يثبت فيه صدقه[٢].

هذا وليحذر طالب الدراسات العليا شدة الحذر من الاستطراد، فانه يفكك الموضوع ويعصف بوحدته، وتناسقه وانسجامه، وعليه ان يعطي كبير اهتمامه لعنوان البحث أو الرسالة، وأسباب اختياره، وأهدافه، وتعريف مصطلحات البحث والفروض، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وحدود ومجال الدراسة، مع تعويد الدارس على كيفية اصطياد النافع المفيد بمهارة، واستخراج الحقيقة.

هذا على مستوى الدارس للعلوم الأمنية، أما على مستوى القيادات الأمنية، فانه من الأهمية الاهتمام بتطبيق مفهوم التكامل الأمني بشكل

---

(١) علي الجحني *خواطر وأفكار* واشنطن، ١٤١٠ هـ، ص ١١٠
(٢) سعيد الهواري. *دليل الباحثين*. القاهرة مكتبة عين شمس، ١٩٨٠، ص ص ٧ ـ ١٢.

دقيق فمن المتعارف عليه أن وجود الأمن في الخارج، أي على حدود أي دولة هو من مقومات استتبابه في الداخل ولذلك يظل التعاون والتنسيق الأمني هو القاعدة الأصوب التي ينبغي أن تسود بين الدول العربية لما تتميز به من الروابط الدينية والتاريخية واللغة والمصير المشترك.

ومفهوم «التكامل الأمني في الوطن العربي» له من الأهمية والمكانة ما يجعله يحتل مكاناً مرموقاً في أدبيات الصيغ الأمنية. ومن العوامل والأمثلة الجلية التي تؤكد أهمية هذا التكامل ما يلي

١ ـ ان العالم اليوم في مجموعه أصبح متداخلاً ومترابطاً وأشبه ما يكون بمدينة أو قرية لوجود وسائل وأساليب الاتصال الحديثة، والتقنية المتطورة، والتكتلات الاقتصادية وتبادل المنافع

٢ ـ إذا كان المجرم يعلم أنه بوسعه أن يرتكب ما يشاء في بلد ما، ثم إذا ما هرب من ذاك البلد، والتجأ إلى بلد معين فانه سيكون في مأمن من العقوبة، فان هذا سيكون له انعكاساته وتداعيه على النطاق الداخلي أو الخارجي لأمن أي بلد

٣ ـ إذا كان عصرنا الحاضر هو عصر تبادل المنافع والمصالح بين الدول كما أسلفنا فلماذا لا يكون التعاون الأمني والتنسيق بين هذه الدول هو القاعدة التي تلتحق بها أمور التعاون الأخرى، لا أن يكون هذا التعاون هو آخر ما يأتي في هذا الصدد

٤ ـ ان استفادة كل دولة بما لدى الأخرى من تجارب في مجال الأمن، يعتبر ضرورة يمليها الواقع، وتحتمها المصالح المشتركة بين هذه الدول، خصوصاً إذا كانت الدولة ذات التجربة التنموية والأمنية الناجحة مثل المملكة العربية السعودية التي أصبحت مضرب المثل في استتباب الأمن والاستقرار في عالم يموج بالتوترات والجرائم

والحق إن تعميق هذا التعاون سيكون له انعكاساته الإيجابية على العمل الأمني العربي بجناحيه الميداني، والأكاديمي

الخلاصـــــة:

ان التنسيق والتعاون الوثيق بين إدارات البحوث في العالم العربي مطلب لا غنى عنه، لأن غياب التنسيق والتعاون يعيق نجاح خطوات البحوث الأمنية، أو يكررها، ويجعل الاستفادة منها محدودة. فحرى بجميع مراكز البحوث العلمية في العالم العربي أن تتعاون في هذا المجال قدر الإمكان، وأن تستفيد من الدراسات، والخبرات، والجهود السابقة، وان يقدم - في الوقت نفسه - لها كل عون مادي ومعنوي لتواصل أعمالها في خدمة الأمن، والاستقرار، والتنمية بعيداً عن النزعة الانفرادية في العمل التي قد تسبب خللاً في الأداء وضعفاً في الانتاج ومحدودية في الحلول.

ثم إنه لكي يصل البحث العلمي في الميدان الأمني إلى المستوى المنشود فإنه يتعين إعداد فرق من الباحثين علمياً حتى يمكن أن يعول عليهم في تقديم البحوث المتميزة، والحلول والرأي والمشورة الواضحة المبنية على الدراسة المتكاملة والمتأنية. والمنطلقة أساساً من المنهج الواضح في النظر للمشاكل والأحداث والظواهر الاجتماعية. كذلك فإن الإلمام - مثلاً - باللغات الأجنبية يعطي البحوث الأمنية عمقاً وجودة وقيمة، مع إعطاء موضوعي الأصالة، والوازع الأخلاقي ما يستحقانه من اهتمام، وتوفير قواعد معلوماتية متكاملة للتعليم والبحث والإرشاد والتوعية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الأمنية وخدمة العلوم الأمنية على أرقى مستوى.

ان التحديات الأمنية في هذا الزمن كثيرة، ومتنوعة كما ان المشكلات التي تواجه العالم في تصاعد مستمر في الوقت الذي أخذ فريق من مفكري

العالم ينبه وبوضوح إلى خطورة ذلك خصوصاً في مجال الجريمة والعنف بكافة صوره، ومشاكل البيئة، وتناقص الموارد الطبيعية أو عدم ترشيدها، وتضخم المدن وتضاؤل الريف، واستمرار الحروب والصراعات الإقليمية والدولية، وانتشار المخدرات، وترويج النشاطات الهدامة، كل هذه المشاكل العالمية تشكل تحدٍّ حقيقي للوضع الأمني في أي بلد، وأحسب أن البحث العلمي خير معين لكافة المشكلات والتحديات التي تواجه الإنسان في كل زمان ومكان

وبعد: فإن معرفة التحديات والمعوقات التي تقف في طريق البحث العلمي الأمني هي في حقيقة الأمر المدخل الإيجابي، والتصور الصحيح للبداية السليمة. والله ولي التوفيق

المراجـــع

المراجع العربية:

١ ـ أبو الفتوح، عودة؛ وناصر الأنصاري. **ببليوجرافيا: دراسات الأمن العام والشرطة من ١٩٥٥ إلى ١٩٨٨م**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

٢ ـ بوحوش، عماره. **دليل الباحث في إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية**. عمان: منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨١م.

٣ ـ خضر، عبدالفتاح. **أزمة البحث العلمي**. الرياض: مطبعة السفير، ١٤١٢ هـ.

٤ ـ الخطيب، محمد عجاج. **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ.

٥ ـ سفر، محمود محمد. **دراسات في البناء الحضاري**. سلسلة دراسات كتاب الأمة، قطر، ١٤٠٩هـ.

٦ ـ شرف، عبدالعزيز؛ ومحمد عبدالمنعم خفاجي. **كيف تكتب بحثاً جامعياً**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥م.

٧ ـ عبدالغني، محمد؛ ومحسن أحمد. **الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. د.ت

٨ ـ فودة، حلمي محمد؛ وعبدالرحمن صالح عبدالله. **المرشد في كتابة الأبحاث**. جدة: دار الشروق، ١٩٨٣م.

٩ ـ القاضي، يوسف مصطفى. **مناهج البحوث وكتابتها**. الرياض: دار المريخ، ١٩٧٩م.

١٠ ـ **مجلة المبتعث** ، العدد ١١٠ .

١١ ـ المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب . **نحو استراتيجية عربية للتدريب في الميادين الأمنية** . الرياض : دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، د . ت .

١٢ ـ المركز العربي للدراسات الأمية والتدريب . **ادارة برامج البحوث** الرياض : دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٤٠٨ هـ .

المراجع الأجنبية.

1 - George, Lee Anne. **Library Research Skills Workbook**. Washington D.C.. George Washington University, 1986.

2 - Meyer, Herbert E. & Meyer. Jill M. **How to Write**. Washington D.C.: Storn King Press, 1986.

3 - Turabian, Kat L. **A Manual for Writers.** Chicago: The University of Chicago Press, 1973.

4 - Willis, Hulon. **Writing Term Papers**. New York, 1983.

مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه في العالم العربي

إعداد

د. أحمد حويتي

عضو هيئة التدريس بمعهد الدراسات العليا

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه في العالم العربي

مقدمة:

لقد شهدت سنوات العقدين الأخيرين اهتماماً ملحوظاً ومتزايداً من الباحثين والمفكرين والمسؤولين العرب بقضية الأمن سواء على المستوى المحلي أو المستوى الاقليمي للدول العربية وذلك من خلال إقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية لدراسة ظاهرة الأمن فى العالم العربي، أو من خلال الاتفاقيات الرسمية بين الدول العربية.

ومما لاشك فيه أن العالم العربي يعتبر من أكثر المناطق في العالم حساسية وقابلية للتفجر والصراع الدولي، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة بعضها جغرافي حيث يتوسط الكرة الأرضية ويمثل مفترق الطرق فيها، وبعضها تاريخي وحضاري، حيث يمثل مهبط الديانات السماوية، وبعضها إقتصادي حيث يحتوي على أهم مصادر الطاقة الحيوية في العالم كالبترول والغاز الطبيعي، ومن هنا كانت قضية الأمن من أهم القضايا التي تحتل دائما الاولوية المطلقة في العمل العربي.

والبحث العلمي عادة يتأثر بما يحدث في العالم من تغيرات وتحولات سواء أكانت هذه التغيرات سياسية أم اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية. ومستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني يمثل أحد المواضيع الهامة والجديدة التي ماتزال تنتظر الدراسة والبحث. وتعتبر هذه الدراسة محاولة في هذا الاتجاه. وتتكون هذه الدراسة من أربعة محاور، يقدم المحور الأول تحديدا لأهم المفاهيم الواردة في الدراسة، ويناقش المحور الثاني مستقبل

البحث العلمي فى ضوء التحديات التى يشهدها العالم العربي، بينما يناقش المحور الثالث مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني بمفهومه الشامل.

أما المحور الرابع والأخير فيحاول تقديم تصور لأساليب المواكبة المستقبلية للبحث العلمي في الميدان الأمني.

أولاً: تحديد المفاهيم

١ ـ البحث العلمي:

البحث العلمي هو نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير، وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق اعتماداً على مناهج موضوعية محققة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادىء العامة أو القوانين التفسيرية[١]

ويعرف وبستر Webster في قاموسه الدولي الجديد (New International Dictionary) البحث العلمي بأنه « تقصي واختبار الحقائق اختبارا دقيقا»[٢] وهذا يعني أن البحث العلمي هو عبارة عن عملية تقص أو فحص علمي دقيق لطبيعة الظاهرة المراد دراستها. ويقول جيلفورد مودي (G. Moody) «أن البحث هو في الواقع منهج لاكتشاف الحقيقة، يعتمد أساسا على التفكير النقدي التحليلي، ويقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية، وفرض الفروض، واقتراح الحلول، وجمع المعلومات وتنظيمها واستخلاص النتائج»[٣]

---

(١) حسين عبدالحميد رشوان *العلم والبحث العلمي* الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٢م، ص ٢٥

(2) In Donald Slesinger & Mary Stephenson "Research" **Encyclopaedia of Social Science,** Vol xiii, Man & Aivin, p.330.

(٣) نقلا عن محمد علي محمد *مقدمة في البحث الاجتماعى* بيروت دار النهضة العربية، ١٩٨٣، ص١٨

ومن المعروف ايضا أن البحث العلمي هو عبارة عن طريقة منظمة للتساؤل عن ظاهرة من الظواهر أو محاولة حل مشكلة من المشكلات عن طريق البحث، ومن ثم فان الهدف الأساسي من البحث هو الاجابة عن هذه التساؤلات وحل المشكلة البحثية التى من أجلها صمم البحث. وقد يكون الهدف هو تفسير ظاهرة، أو معرفة العلاقة بين مجموعة من الظواهر والمتغيرات، أو فهم علاقة الجزء بالكل، أو محاولة فهم الكل من خلال فهم وظيفة كل جزء، أو فهم طبيعة علاقة التفاعل بين هذه الأجزاء، كما قد يكون الهدف محاولة فهم مسببات ونشأة وتطور الظاهرة أو المشكلة المراد دراستها، وهذا يعني أن البحث العلمي يهدف أساسا إلى الفهم والتفسير.

يمكن أن نخلص مما تقدم إلى أن البحث العلمي هو الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث فى أحد الاختصاصات الطبيعية أو الانسانية والتى تهدف الى معرفة واقعية ومعلومات تفصيلية عن مشكلة معينة يعاني منها المجتمع والإنسان سواء أكانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادى أم الجانب الاجتماعى للمجتمع. والدراسة الموضوعية للجوانب الطبيعية أو الاجتماعية قد تكون دراسة مخبرية تجريبية، أو دراسة ميدانية احصائية، أو دراسة مكتبية تعتمد على المصادر والكتب والوثائق والمجلات العلمية التي يستعملها الباحث في جمع الحقائق والمعلومات عن المشكلة المرمع دراستها ووصفها وتحليلها

٢ ـ الأمن:

إن علماء الاستراتيجيات فى الغرب يعترفون بغموض وتداخل مفهوم الأمن في عدة تخصصات وعلوم مختلفة حيث أصبح من الصعوبة الاتفاق على تعريف بعينه يمكن أن ينال اجماع المهتمين بالدراسات الأمنية

وقد عرف وزير الدفاع الامريكي السابق براون (Brown) في كتابه التفكير حول الأمن الوطني (Thinkinq about National Security) الأمن بأنه « القدرة على المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأرضها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية، ودستورها من أي اعتداء خارجي»[١].

وهناك من يربط مفهوم الأمن بالتنمية مثل روبرت ماكنمارا في كتابه «جوهر الأمن» حيث يقول أن « الأمن هو التنمية بكافة أبعادها، وبدون التنمية لايمكن أن يوجد أمن»[٢] وهذا يعني أن الأمن الحقيقي معناه التنمية وليس القوة العسكرية وإن كان يتضمنها. والدول التي لاتتم فيها التنمية لايمكن أن تظل آمنة لأن مواطنيها لايمكن أن يتخلوا عن طبيعتهم الإنسانية التي تدفعهم الى إشباع حاجاتهم. وهكذا أصبح مفهوم الأمن يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضع الاقتصادي، ولايمكن توفير الأمن بالمفهوم العسكري الا إذا تحقق في البداية قدرا من النجاح في الميدان الاقتصادي.

كما أسهم المهتمون بالدراسات الاستراتيجية والأمنية في العالم العربي بوضع تعريفات متعددة لمفهوم الأمن، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر، تعريف محمد عبدالكريم نافع حيث يقول: «الأمن هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دوافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي»[٣] وكذلك تعريف عبدالمنعم المشاط إذ يعرف الأمن

---

(1) Horold Brown .**Thinkinq about National Security** 1983,p.20.

(٢) روبرت ماكنمارا. *جوهر الأمن* ترجمة يونس شاهين. القاهرة: دون تاريخ، ص ٨٣-٨٤

(٣) محمد عبدالكريم نافع *الأمن القومي* القاهرة دار الشعب للنشر والطباعة، ١٩٧٢، ص ١٠

بأنه « قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف»[1].

ورغم اختلاف الآراء حول تعريف مفهوم الأمن، إلا أنه يمكن أن نستنتج مما تقدم أن الأمن مفهوم متعدد الأبعاد حيث يعالج الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. ومن هنا فان مفهوم الأمن الذي نقصده في هذه الدراسة ليس المفهوم المباشر الذى تختص به الشرطة أو مايسميه البعض « بالمفهوم البوليسي»، ولاهو المفهوم القانوني الذي يعني حفظ وتوفير الأمن بس القوانين وا تخاذ الاجراءات القانونية، ولاهو بالمفهوم العسكري التقليدي الذي يعني حماية الامةوالمحافظة عليها من أي عدوان خارجي، وإنما المفهوم الذى تتبناه هذه الدراسة هو المفهوم الشامل للأمن الذى يمتد الى معاني الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ذلك لأننا لانستطيع أن نتصور استقرارا دون أمن بمفهومه الشامل، لان الأمن في المجتمع كل متكامل ولايمكن تجزئته ومن خلال هذا الطرح لمفهوم الأمن يتضح قصور الرأي الذي ارتبط في أذهان الكثيرين بأن تحقيق الأمن يرتبط بمدى قدرة الدولة العسكرية على حماية حدوها وأراضيها.

ومن ثم فإن مفهوم الأمن في التفكير الجديد هو مفهوم شامل يرتبط بعوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية واجتماعية وعلمية لها تأثيرها في تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع العربي.

---

(١) عبدالمنعم المشاط. «الأمم المتحدة ومفهوم الأمن» *مجلة السياسة الدولية*، العدد ٨٤, ١٩٨٦، ص ٨٨.

ثانياً: مستقبل البحث العلمي في ضوء تحديات الواقع

يشهد العالم فى الفترة الاخيرة مجموعة من التغيرات والتحولات الهامة التي أثرت ومازالت تؤثر على النظام السياسي والاقتصادي العالمي وتشكل هذه التغيرات مستقبل البحث العلمي ومادته الدراسية، ومواضيعه الملحة في المستقبل القريب والبعيد على حد سواء.

ومن أهم المتغيرات:

١ ـ التحولات التى تشهدها دول أوروبا الشرقية.

٢ ـ انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة فاعلة فى الساحة الدولية

٣ ـ التقارب الامريكي الروسي

٤ ـ ميلاد مشروع أوروبا الموحدة عام ٢٠٠٠.

٥ ـ ميلاد النظام الدولي الجديد

٦ ـ الصراعات الاقليمية والنزاعات الدولية.

٧ ـ إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة.

٨ ـ التطور السريع في وسائل الاتصال والمعلومات.

٩ ـ الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات).

١٠ ـ مشكلة المديونية الخارجية

١١ ـ أزمة الغذاء

١٢ ـ تلوث البيئة

١٣ ـ انتشار البطالة في العالم.

ونتيجة لهذه التغيرات التي فرضتها الساحة الدولية، يشهد العالم العربي بدوره تحديات كبيرة يمكن تقسيمها الى تحديات خارجية، وتحديات داخلية

أ ـ التحديات الخارجية.

١ ـ التبعية الاقتصادية (المادية والغذائية)
٢ ـ التبعية التكنولوجية .
٣ ـ التبعية العلمية والغرو الثقافي
٤ ـ تفاقم المديونية

ب ـ التحديات الداخلية.

١ ـ تواجه الدول العربية مشكلات حادة في التنمية الاقتصادية
٢ ـ إستمرار الاعتماد على المواد الأولية كمصدر أساس للدخل القومي
٣ ـ النزاعات العربية .
٤ ـ تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٥ ـ اتساع الهوة بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة
٦ ـ ارتفاع نسبة الأمية
٧ ـ انتشار البطالة
٨ ـ ازدياد معدلات الجريمة
٩ ـ انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في العالم العربي

والبحث العلمي يتأثر دون شك بما يحدث في العالم من تغيرات سواء أكانت هذه التغيرات سياسية أم اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية ومستقبل البحث العلمي يمثل هنا في مدى مواجهة البحث العلمي لهذه التحديات ـ التي تشكل تهديدا للعالم العربي ـ بالدراسة والبحث ، لذلك تعتبر عملية مواجهة هذه التحديات هي جوهر الأمن العربي الذي لايمكن أن يتحقق إلا من خلال العمل العربي المشترك والبحث العلمي الجاد والهادف .

ولكن بالنظر إلى واقع العالم العربي يتبين لنا أن مستقبل البحث العلمي

لن يكون أحسن مما كان عليه، ولا يتوقع أن يخطو خطوات كبيرة في المستقبل القريب، كما أن مساهمته في التصدي لهذه التحديات التى يواجهها العالم العربي سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل ستكون محدودة للغاية، ويمكن البرهنة على هذه النتيجة من خلال دراسة الواقع التالي.

من التحديات الراهنة للعالم العربي المديونية الخارجية والشروط المصاحبة لها. فالعالم العربي يدخل عقد التسعينيات بمديونية تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار تعادل ١٥٪ من إجمالي ديون العالم النامي، وتصل نسبة الديون الخارجية ٤٥٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٨٩، كما بلغت نسبة الزيادة في الديون العربية ٣٦٪ خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩م[١]

وهذا يعنى أن المديونية الخارجية سوف تلعب دورا مهما في استمرار التبعية الاقتصادية بمختلف أنواعها المالية والغذائية والتكنولوجية والعلمية، وهذا من شأنه أن يشكل عبئا مستمرا على هذه الدول بحيث لايترك لها فرصه تخصيص ميرانية قوية للبحث العلمي تمكنه من التصدي إلى هذه التحديات عن طريق البحث والدراسة ومن ثم تحقيق التنمية واكتساب عناصر الاستقلال الحقيقي الاقتصادي والسياسي.

ومن هذه التحديات أيضا تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، حيث نلاحظ استمرار زيادة معدلات التضخم الذي باب يهدد التنمية، إضافة الى انخفاض نصيب الفرد السوي من الدخل القومي، وتدني مستوى التغذية والصحة والرعاية الاجتماعية وارتفاع تكاليف المعيشةوتدني الأجور. ومن البيانات المتاحة نجد أن نصيب الفرد من الناتج

---

(١) سيد شوبجي *المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي* دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنيةوالتدريب، الرياض، ١٩٩٢، ص٢٩.

القومي الإجمالي في معظم الدول العربية يبلغ أدنى مستوى في السودان حيث وصل إلى ٣٠٠ دولار سنويا، كما وصل مابين، ٥٣٠ ـ ٦٠٠ دولار سنويا فى كل من مصر واليمن والمغرب، ووصل ١٢٠٠ دولار في تونس، و ١٥٦٠ دولار فى كل من الاردن وسوريا[١].

وقد أظهرت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية أن الانخفاض المستمر فى متوسط الدخل الحقيقي من سلع وخدمات الفرد العربي قد أدى إلى إنتشار الفساد والرشوة والانحراف وارتكاب الجريمة ومن ثم فقدان الأمن والاستقرار[٢] وهكذا نجد أن تدني الأوضاع الاقتصاديةالاجتماعيةوالأمنية في الدولة عادة مايصرف نظر الدولة والمسؤولين عن تطوير البحث العلمي ومؤسساته وانشغالهم بهذه الأوضاع بحجة أنها تمثل أولوية الأولويات

يواجه العالم أيضا ريادة كبيرة فى معدلات البطالة، ومايترتب عن هذه الظاهرة من عدم استتباب الأمن والاستقرار في المجتمع، وقد امتدت ظاهرة البطالة في السنوات الأخيرة إلى صفوف الخريجين من المدارس والمعاهد والجامعات ومما يريد الأمر صعوبة أن معظم الدول العربية تتبع سياسة التصنيع التي تقلل فرص مواجهة مشكلة البطالة في المستقبل القريب. وقد أظهرت دراسة حديثة لمؤسسة التمويل الدولية(IFC) التابعة للبنك الدولي أن نصيب السلع المصنعة من الدول النامية قد قفز من ٢٥٪ في عام ١٩٦٥ إلى ٥٠٪ عام ١٩٩٠م[٣]

---

(١) البنك الدولي *التقرير السنوي لعام ١٩٨٧* نيويورك، ١٩٨٨، ص ١٢

(٢) صلاح عبدالمتعال *التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية* القاهرة مكتبة وهبي، ١٩٨٠، ص ٦٩

(٣) عبدالله ابراهيم القوير. *اقتصاديات دول مجلس التعاون في عالم متغير* (محاضرة)، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٣، ص ٦.

إن انخفاض مخصصات الانفاق على البحث العلمي هو الآخر أدى إلى تخلف الأوضاع الثقافية والعلمية التى تعتبر الركيزة الأساسية للأمن العربي، ورغم التحسن في أرقام الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في العالم العربي من ١١٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٠٢٧ مليون دولار عام ١٩٨٠، إلا أن هذه الارقام تعتبر متواضعة نسبة إلى إجمالي العالم. فالرقم الأول لايتعدى ٢ر٠٪ والثانى ٥ر٠٪، في حين يتعدى حجم الإنفاق على قطاع التعليم والبحث العلمي في دول أمريكا اللاتينية نسبه ٨ر٠٪ عام ١٩٧٠ و ٨ر١٪ عام ١٩٨٠ رغم تشابه الظروف الاجتماعيةوالاقتصادية لهذه الدول مع دول العالم العربي. أما الدول المتقدمة فتصل نسبةإنفاقها على التعليم والبحث العلمي إلى إجمالي العالم نسبة ٧ر٩٧٪، كما أنفقت هذه الدول حوالي ٦٣ مليار دولار عام ١٩٧٠, و ١٩٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ أي بزيادة تفوق ثلاثة أضعاف ماكانت عليه[١].

أما نسبة العلماء لكل مليون شخص فنجدها تنخفض في العالم العربي عنه في بقية دول أمريكا اللاتينية أو الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفياتي سابقا، حيث نجد ٢٠٧ علماء عام ١٩٨٠ في العالم العربي مقابل ٢٥٣ عالما فى أمريكا اللاتينية، و٢٦٧٧ عالما فى الولايات المتحدة الامريكية، و ٥١٧٢ عالماً في الاتحاد السوفياتي سابقا[٢] وهذا يدل على حجم الفجوة العلمية بين العالم العربي والدول الأخرى، كما يدل على أن انخفاض نسبة الأنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية قد أدى إلى تزايد معدلات الهجرة للباحثين والعلماء العرب إلى الدول المتقدمة حيث المناخ البحثي

---

(1) United Nations,**Educational Scientific and Cultural organization.** Statistical year book, paris, 1984, pp.V-'28.

(٢) سيد شوبجي، مرجع سابق، ص ٣٢.

الجيد والتشجيعات المادية العالية . وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا مباشرا على وضعية البحث العلمي في العالم العربي حاضرا ومستقبلا

ثالثاً: مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه

إذا كان على البحث العلمي أن يتسم بجدية التعامل مع الظواهر الأمنية أو الظاهرة الإجرامية المستحدثة التي بدأت تسخر منجرات العصر ووسائله المتقدمة في تخطيط وتنفيذ العمليات الإجرامية، فإنه لابد للأجهزة الإمنية من أن تستجيب لمتطلبات البحث العلمي، واستخدام أساليبه ومناهجه وأدواته في مواجهة هذه الظواهر الإجرامية ووضع الحلول لها ومن ثم فإن من متطلبات البحث العلمي :

١ ـ التأكيد على الدور الأساسى للبحث العلمي في تخطيط وتوجيه وتأهيل القوى العاملة في الأجهزة الأمية ورفع كفاءاتها

٢ ـ تعميق دور البحث العلمي فى المجالات الأمية التنظيمية والوظيفية، وتدعيم الجهات المعنية بالبحث العلمي في الميدان الأمني .

٣ ـ توفير الإمكانات المادية اللازمة والكوادر المتخصصة، والكفؤة في البحث العلمي لإجراء الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالجريمةوالمجرمين، ودراسة الظواهر الإجرامية ووضع الحلول المناسبة للقضاء عليها أو التخفيف من آثارها

٤ ـ القيام ببحوث تهدف إلى التعرف على واقع الإجهزة الأمية والمعوقات التي تواجه هذه الاجهزة في أداء مهامها في الميدان الأمي .

٥ ـ ضرورة إيجاد معلومات مفصلة ووافية عن أنواع الجرائم، والأساليب الإجرامية المتبعة في ارتكابها والاحصائيات الجنائية الدقيقة، لأن توفر هذه المعلومات من شأنه أن يسهل عمل المؤسسات الاجتماعية والتربوية

والإعلامية عند قيامها بالجهد الوقائى . بالإضافة إلى أهمية هذه المعلومات في إعداد الدراسات والبحوث فى الميادين الأمنية المختلفة على غرار الدول المتقدمة التي أستحدثت مراكز خاصة للمعلومات الأمنية تستخدم فيها أحدث الانظمة في تخزين وتصنيف وتبويب وجمع المعلومات الأمنية .

٦ ـ وجوب مواكبة البحث العلمي تطورات الجريمة ، لأن الصراع بين رجل الأمن ومرتكب الجريمة صراع دائم ومستمر . والجرائم الكائنة الآن لم تكن من قبل ، وسوف تظهر جرائم في المستقبل لم تكن موجودة الآن ، ولذلك على الباحث أن يطور نفسه والأداة التي يستعملها كتوظيف التقنية المتطورة ومواكبة المنجزات المعاصرة وإستثمارها في مجالات البحث العلمي .

٧ ـ إيجاد وتطوير المؤسسات والقوانين والأنظمة اللازمة لتشجيع البحث العلمي ، وتكثيف البحوث العلمية في الميادين الأمنية ومحاولة الاستفادة منها .

ومن الواضح أن النظرة إلى الجريمة قدتطورت في العصر الحاضر ، وأصبح إنحراف السلوك الإنساني من الظواهر المعقدة التركيب ، كما أصبح من الصعب ـ فى كثير من الأحيان ـ إخضاع هذه الظواهر والمشكلات التي تتصل بالانحراف وارتكاب الجرائم للدراسة والبحث . هذه الصعوبة قد تعود الى عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وإدارية وثقافية وسياسية ، ولكن الذي يهمنا في هذه الدراسة الصعوبة التى تعود بالدرجة الأولى إلى عوامل منهجية بحثية (Research Methodological Aspects) لأن الظاهرة الأمنية كغيرها من الظواهر الاجتماعية تتسم بالتغير والتبدل والتحول تبعا لتغير الزمان و المكان والعناصر الفاعلة في الظاهرة ، ومن ثم تظل الصعوبات

المنهجية قائمة في البحوث والدراسات الأمنية وفي محاولة السيطرة على الظاهرة الإجرامية . ومن أهم هذه الصعوبات :

١ ـ صعوبة الحصول على بيانات ومعلومات دقيقة وكافية وحديثه (Accurate, Sufficient , and up dated Information).

٢ ـ عدم توفر نظم معلوماتية (Information Bases) في العالم العربي ، يمكن الاعتماد عليها في مجال مكافحة الجريمة وتوفير الأمن في المجتمع .

٣ ـ عدم وجود خريطة بالموضوعات الأمنية والعلمية والتي تشكل موضوعات الساعة .

٤ ـ إحاطة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بإطار من السرية والحساسية والخصوصية مما يصعب على الباحث مهمة جمع بيانات ومعلومات (Information Data) دقيقة وكافية عن الظاهرة موضوع الدراسة ، سواء من أفراد المجتمع أو من الجهات المعنية .

٥ ـ ظاهرة انتشار الأمية بين سكان دول العالم العربي تقلل تعاون المبحوثين ، وتصعب مهمة الحصول على البيانات وبخاصة التي تتصل بالانحراف والجرائم ذات الطبيعة الخاصة مثل اللواط ، والبغاء ، والرشوة ، والاختلاس ، والقتل وما إلى ذلك .

٦ ـ بعض المشكلات التي تتصل بالانحراف وارتكاب الجرائم لاتحتمل الانتظار الطويل لإجراءات البحث العلمي والذي يستغرق عادة وقتا طويلا حتى يتمكن الباحث من الوصول الى نتائج دقيقة وموضوعية يمكن الاعتماد عليها في وضع الحلول والبدائل المناسبة .

٧ ـ بعض الظواهر والمشكلات الأمنية لايناسبها تطبيق الاسلوب التقليدي في إجراء البحوث بواسطة جهة واحدة أو باحث بعينه ، بل تحتاج الى بحثها بواسطة فريق من الباحثين من ذوي التخصصات المختلفة ، أو

تعاون مجموعة من الجهات أو الهيئات المعنية التى تتصل بموضوع الدراسة.

٨ـ تتسم كثير من البحوث التي أجريت في الميادين الأمنية المختلفة بالاستخدام غير المناسب لطرق وأساليب بحثية لاتتفق وطبيعة المشكلة المراد دراستها، بالأضافة إلى الاستخدام غير الصحيح سواء لأدوات جمع البيانات التى لايتوافر لها درجه كافية من الصدق (Validity) أو معدل عال من معامل الثبات (Reliability)، أو للطرق الاحصائية المناسبة لتحليل ومعالجة البيانات التي توصلت اليها الدراسة، وهكذا في كثير من الاحيان نجد أنفسنا امام نتائج غير دقيقة ولايعتمد عليها فى عمليات إتخاذ وصنع القرار.

رابعاً: نحو تصور لأساليب المواكبة المستقبلية للبحث العلمي في الميدان الأمني

إن تحصين المجتمع العربي ضد الجريمة، ومحاولة ترشيد السياسة الجنائية العربية باتخاذ الاجراءات المانعة لها، وتطوير المؤسسات العقابية والاصلاحية بتوفير أفضل الوسائل اللازمة لتمكينها من تأهيل وإصلاح المجرمين وجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع، وتحديث أجهزة الأمن العربية بتطوير أساليب عملها وتعزيزها بالطاقات البشرية المؤهلة وتوفير المزيد من الإمكانات المادية والتقنية لها، كل هذا لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجه ملموسة وفعالة إذا لم تعتمد البحث العلمي منهجا وأداة وأسلوبا. ولذلك نطرح فيما يلي تصورا لأسلوب المواكبة المستقبلية للبحث العلمي في الميدان الأمني. وهذا التصور يرتكز على الأساليب التي يمكن أن تتبع من طرف الدول العربية والتي من شأنها أن تسمح للبحث العلمي بمواكبة الميادين الأمنية المتطورة والمتجددة، ومن أهم هذه الأساليب.

١ ـ اعتماد المنهج العلمي في العمل الأمني العربي، باتخاذ التخطيط العلمي أساساً للعمل الأمني، والتزام الأجهزة الأمنية بأساليب البحث العلمي في المستقبل.

٢ ـ إيجاد واستحداث مراكز البحوث والدراسات الأمنية على غرار أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية والدول المتقدمة في هذا المجال.

٣ ـ تعميم مراكز البحوث والدراسات الأمنية، وتعميق دورها العلمي في دراسة وتحليل الظواهر الإجرامية للتعرف على تطور اساليبها ووسائلها والتوصل إلى تحديد الطرق الكفيلة بمواجهتها ومعالجتها.

٤ ـ دراسة واقع الأجهزة الأمنية العربية والقيام بمسح شامل لتحديد الأهداف والأولويات في مجال الاحتياجات الأمنية العربية المشتركة.

٥ ـ توثيق البحوث والدراسات العربية حول مكافحة الجريمة والاحصاءات الخاصة بالجرائم والمجرمين، وتزويد الأجهزة الأمنية العربية بها.

٦ ـ تخزين وتصنيف المعلومات والبيانات عن جرائم الإرهاب، والتخريب، والمتاجرة بالمخدرات، وتهريب الاسلحة، وتزييف النقود، وماشابه هذه الجرائم المرتكبة أو المحتمل إرتكابها في المستقبل في الدول العربية وتزويد الاجهزة الأمنية العربية بهذه المعلومات والبيانات بصورة مستمرة.

٧ ـ تبادل البحوث والدراسات والنشرات والإحصاءات الأمنية بين الدول العربية ودول العالم الاخرى وخاصة المتقدمة منها، ومحاولة الاستفادة من هذه الدراسات والبحوث التي تعالج القضايا الأمنية في الوقت الراهن.

الخلاصة:

تعتبر قضية الأمن من أهم القضايا التي تحتل دائما الأولوية المطلقة في العمل الأمني العربي، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الاقليمي للدول العربية. وقد تبين من هذه الدراسة أن مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني لايتوقع أن يخطو خطوات كبيرة في المستقبل القريب، وذلك نتيجة لطبيعة التحديات التي يواجهها العالم العربي سواء التحديات الخارجية والمتمثلة في التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والفكرية والعلمية، أو التحديات الداخلية والمتمثلة في التنمية، وتدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهجرة العقول العربية وتدني ميزانيات الإنفاق على البحث العلمي. كل هذا يؤثر على مستقبل البحث العلمي، وعلى مساهمته في التصدي لهذه التحديات التي يواجهها العالم العربي سواء فى الوقت الحاضر أو المستقبل.

ولطرح تصور لأسلوب المواكبة المستقبلية للبحث العلمي في الميدان الأمني يجب التأكيد على الدور الأساس للبحث العلمي في تخطيط وتوجيه وتأهيل القوى العاملة في الأجهزة الأمنية العربية، وضرورة تبني مشروع عودة الباحثين والعلماء العرب للمساهمة في تطوير البحث العلمي، وتسخير البحث في خدمة القضايا العربية المشتركة، ومحاولة رفع ميزانيات الإنفاق على البحث العلمي باعتباره الوسيلة الرئيسة فى تقدم الدول والمجتمعات.

ومن الواضح أن النظرة الى الجريمة قد تطورت في العصر الحاضر، وأن الصراع بين رجل الأمن ومرتكب الجريمة صراع دائم مستمر، والجرائم الكائنة الآن لم تكن من قبل، وسوف تظهر في المستقبل جرائم لم تكن

موجوده الآن، ومن ثم تأتي ضرورة توفير الكوادر المتخصصة والكفؤة في البحث العلمي لاجراء الدراسات والبحوث العلمية في الميادين الأمنية، ودراسة الظواهر الاجرامية ووضع الحلول المناسبة لها للقضاء عليها أو التخفيف من آثارها.

كما على الباحث العلمي أن يطور نفسه تبعا لتطور الجريمة، ويطور الأداة التي يستعملها وذلك بمواكبة المنجزات المعاصرة وتوظيفها في مجالات البحث العلمي.

المراجـــــع

المراجع العربية:

١ ـ البنك الدولي. **التقرير السنوي لعام ١٩٨٧م**. نيويورك، ١٩٨٨م.

٢ ـ رشوان، عبدالحميد. **العلم والبحث العلمـي**. الاسكندرية: المكتب الجامعى الحديث. ١٩٨٢م.

٣ ـ سيد شوبجي، عبد المولى. **المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الامن العربـي**. الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٣م

٤ ـ عبدالمتعال، صلاح. **التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمعات العربية** القاهرة: مكتبة وهبي ١٩٨٠م.

٥ ـ القوير، عبدالله ابراهيم «اقتصاديات دول مجلس التعاون في عالم متغير». (محاضرة) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٣م

٦ ـ ماكنمارا، روبرت. **جوهر الأمـن**. ترجمة يوسس شاهين. القاهرة: دون تاريخ.

٧ ـ محمد، علي محمد. **مقدمة في البحث الاجتمـاعـي** بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.

٨ ـ المشاط، عبدالمنعم. «الأمم المتحدة ومفهوم الأمن». **مجلة السيـاسـة الدولية**. العدد ٨٤، ١٩٨٦م.

٩ ـ نافع، محمد عبدالكريم. **الأمن القومي**. القاهرة: دار الشعب للنشر والطباعة، ١٩٧٢م.

ـ المراجع الاجنبية

1 - Brown Harold , **Thinking About National Security** 1983 .

2 - Slesinger Donald & Mary Stephenson "Research" **Encyclopaedia of Social Science,** Vol Xiii, Man & Aivin.

3 - United Nations **Educational Scientific and Cultural organization**. Statistical year book, paris, 1984.

توصيات الندوة

بعد تدارس ومناقشة الأوراق العلمية وما قدمته من أفكار وما أثير حولها من آراء، أمكن التوصل إلى التوصيات التالية:

١ ـ التأكيد على أهمية تحديد وتوحيد المصطلحات الأساسية التي تعد أساسا للعمل العلمي البحثي في ميادين الأمن المختلفة على أن تتبنى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية باعتبارها الأكاديمية المتخصصة في ميدان إجراء الدراسات والبحوث العلمية في الميدان الأمني إصدار قاموس خاص بذلك.

٢ ـ دعوة الكليات والمعاهد الأمنيه إلي إدراج مادة طرق البحث وأساليبه ضمن برامجها ومناهجها الدراسية والعمل على تكثيف الاهتمام بها ومواكبتها للمستجدات في ميدان مناهج وأساليب البحث العلمي.

٣ ـ التأكيد على دعم مراكز الأبحاث العلمية القائمة داخل الأجهزة الأمنية، وتوفير الكوادر المتخصصة في منهجية البحث العلمي وأساليبه ومراحل تنفيذه بما يساعد على ارتقاء مستوى العمل البحثي بها والمساهمة في التوصل إلى نتائج ذات مصداقية عالية.

٤ ـ دعوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إلى إنشاء دبلوم عام يتخصص في مجال مناهج البحث وأساليبها في الميدان الأمني بما يلبي حاجة الأجهزة الأمنية، ومراكز الأبحاث من الكوادر البشرية المتخصصة في هذا الميدان.

٥ ـ دعوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إلى عقد دورات متخصصة

في تصميم البحث العلمي وأساليب تنفيذه والتعامل مع مشاكله في الميدان الأمني

٦ ـ دعوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إلى عقد ندوة مناهج البحث في العلوم الأمية بشكل دوري لمتابعة المستجدات والممارسات التطبيقية في البحث العلمي في الميدان الأمني وتوسعة قاعدة المشاركين المتخصصين في هذا الميدان من الدول العربية .

٧ ـ دعوة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية إلى تنظيم ورش عمل في ميدان منهجية البحث في العلوم الأمنية ومشكلاته التطبيقية تحدد موضوعاتها الأكاديمية بما يحقق فائدة تبادل الخبرات الميدانية والتجارب بين الدول ووضع صياغات لحلول بعض مشكلات البحث العلمي وتحدياته

٨ ـ دعوة الدول العربية إلى الارتباط بمركز المعلومات والبيانات بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ودعمها بالبيانات والمعلومات الأساسية بما يحقق السرعة في الإنجاز والمزيد من الفاعلية لجهود الأكاديمية فى ميدان الدراسات والبحوث العلمية الأمنية .

٩ ـ الطلب من الأكاديمية توسعة دائرة الأجهزة والهيئات المعنية بالأمن بمفهومه الشامل التي تنقل اليها خبراتها البحثية ومحصلة نشاطها البحثى فى الميدان الأمني وذلك لمزيد من تعميم النفع والافادة من خبرات الأكاديمية في هذا المجال مع التركيز على وزارات الداخلية والعدل والشئون الاجتماعية والعمل بأجهزتها المختلفة .

١٠ ـ دعوة المسئولين في الأجهزة المعنية بالبحث العلمي داخل الدول العربية إلى استقطاب العلماء والباحثين العرب في الدول الأجنبية لنقل خبراتهم

واسهاماتهم في ميدان البحث العلمي بما يعمل على إثراء وتطوير فنون البحث العلمي وأساليبه في الدول العربية .

١١ ـ يقدم المشاركون في الندوة الشكر والتقدير لسعادة رئيس أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية على استضافة الأكاديمية لهذه الندوة العلمية ويطلبون من سعادته رفع عميق امتنانهم وشكرهم لصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ـ حفظه الله ـ على مايوليه سموه الكريم من دعم واهتمام لهذا الصرح العلمي المرموق والذي يفخر به كل عربي من المحيط إلى الخليج في وطننا العربي الكبير وبمناسبة تزامن عقد هذه الندوة العلمية مع اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية فان المشاركين يرفعون أسمى آيات التبريكات لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وحكومته الرشيدة والشعب السعودي بهذه المناسبة الطيبة التاريخية .

المشاركون في الندوة

دولة البحرين

- فاروق سلمان جاسم المعاوده - وزارة الداخلية
- غازي سلمان جبر المسلم - وزارة الداخلية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- فصاله عبد القادر - مدير إدارة السجون بوزارة العدل - الجزائر .
- بن شاوش كمال - رئيس المجلس القضائي - مدينة الجزائر
- صالح رحماني - مدير المعهد الوطني للقضاء، بوزريعه

المملكة العربية السعودية

- لواء د عبدالعزيز بن عبدالله الفرائضي - مدير الدفاع المدني بمنطقة الرياض
- د. مساعد إبراهيم راشد الحديثي - رئيس قسم العلوم الاجتماعية
- تركي بن ماجد السبيعي - مدير شعبة التنظيم والميزانية - الظهران
- إبراهيم عبدالرحمن المقري - إدارة - الرياض .
- قطيم سعد المطيري - مدير إدارة المناهج والبرامج - الرياض .
- عبدالعزيز محمد عبدالله العويفي - مدير إدارة البرامج بإدارة التدريب بالأمن العام - الرياض
- معيوض شديد الجعيد - مدير إدارة الدراسات - الرياض .
- فهد عبدالله المصري - مدير شعبة الدوريات - المرور - الرياض .
- سليمان محمد السديس - الرياض
- كمال فريح علي البارقي - مدير شعبة المعلومات والدراسات الجنائية - الرياض .

- مصطفى عيسى محمد حساوي - الرياض .
- علي بن عبدالله مزلف القحطاني - مدير شعبة المؤتمرات والندوات
- عبدالعزيز صالح البرياء - ضابط تحقيق - الرياض .
- مسفر علي الشبلان - الادارة العامة للمرور - الرياض .
- مرزوق ماطر حمود الخماش - مدير شعبة الدوريات - أمن الطرق بالرياض .
- فلاح غراي الرويلي - مدير شعبة شئون الدوريات - أمن الطرق - حائل .
- ناصر عبدالعزير الغفيلي - مدير شعبة الدوريات - أمن الطرق - تبوك
- علي بن سعد بن علي القحطاني - مدير شعبة شئون الدوريات - أمن الطرق - نجران
- حمدان بن علي بن صالح الشمراني - عضو هيئة التدريس .
- محمد عبدالله السحيبان - مدير شعبة شئون الدوريات - أمن الطرق - القصيم
- محمد ضيف الله غيلان العتيبي - الامن العام - الرياض
- عبدالله محمد الشهري - مدرس وباحث - المعهد الثقافي - الرياض .
- خالد بن عبدالله الجيد - الرياض
- عايض سعيد عبدالله عسيري - الرياض .
- على محمد علي أبو زينة - المنطقة الشرقية .
- عبدالله بن عبدالعزيز العنقري - رئيس مركز .
- ناصر علي سليمان العريفي - كلية الملك فهد الأمنية - الرياض .
- تركى بن محمد بن عبدالعرير العطيان - عضو هيئة التدريس، كلية الملك فهد الأمنية - الرياض .
- ناصر محمد علي الحمادي - محاضر
- صالح عبدالله الدبل - كلية الملك فهد الأمنية - الرياض .
- ناصر علي عبدالله العبيد الله - محاضر
- عادل نسيم فرحات محمد - وزارة العمل والشئون الاجتماعية - الرياض .

- عبدالرحمن بن سليمان البهول - المديرية العامة للجوازات - الرياض .
- صالح بن عبدالله البشري - مدينة تدريب الأمن العام - الرياض .

الجمهورية العربية السورية

- نزيه الحموي - نائب عام الجمهورية - وزارة العدل - دمشق
- محمد صلاح الدين الملقي - مستشار السيد نائب رئيس مجلس الوزراء - دمشق .

دولة الكويت

- إبراهيم إبراهيم النغيمش - مدير إدارة الوسائل التعليمية - الكويت

أعضاء الهيئة العلمية للندوة:

- د . أبو بكر أحمد باقادر - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة .
- د . احمد حويتي - معهد الدراسات العليا - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
- د . احمد النكلاوي - معهد الدراسات العليا - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .
- د . حسن طالب - معهد الدراسات العليا - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
- د . رابح حروش - معهد الدراسات العليا - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .
- د . علي بن فايز الجحني - المعهد الثقافي - وزارة الداخلية .
- د . عمر عسوس - معهد الدراسات العليا - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

الاخراج الفني والطباعة - مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف : ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٩٠٣٥٠٠٣٥٠٠٣٥٠